مكتبة لسان العرب
@lisanarb

HC.AB.
مكتبة لسان العرب @lisanarb

الحواشى النقية

على كتاب البلاغة : لنخبة الأفاضل الأزهرية

تأليف

العبد الفقير : محمد على بن حسين المالكى

المدرس بالحرم المكى

عفا الله عنه آمين

(تنبيه) قد جعل كتاب البلاغة بأعلى الصفحة والحواشى النقية بأسفلها مفصولا بينهما بجدول

يطلب من المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد على بمصر
لصاحبها : مصطفى محمد

مطبعة مصطفى محمد
صاحب المكتبة التجارية بشارع محمد على بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

البـــلاغة

مقدمة فى الفصاحة والبلاغة

(الفصاحة) فى اللغة تنبيء عن البيان والظهور يقال أفصح الصبي فى منطقه إذا بان وظهر كلامه وتقع فى الاصطلاح وصفا للكلمة والكلام والمتكلم

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد الله الملهم بيان بديع المعانى لأبلغ من أوضح محجة الحقيقة والشريعة بأبلغ المبانى صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وكرم فهذه حواش نقية وتقييدات جلية وفية لما انبهم على الطالبين من كتاب البلاغة لنخبة الأفاضل الأزهريين ولحسن وقعها وافق كال جمعها إبتسام ثغر النهضة العربية بعيد شبيبة مجد الدولة العربية الهاشمية صاحب الشوكة والجلال والعز الأبدى مولانا الملك الحسين الأول بن على أدام الله سعود أمته بتأييد دولته ووفق أنجاله وعماله ووزراءه الميامين بتشييد دعائم العلم وإظهار معالم الشريعة المطهرة والدين آمين آمين اللهم آمين (قوله تنبيء عن البيان والظهور) أى تدل عليه دلالة التزامية لامطابقية لأن لفظ الفصاحة لم يوضع للظهور حتى تكون دلالته عليه مطابقية ولا تضمنية لأن لفظ الفصاحة لم يوجد فى كتب اللغة أنه موضوع للظهور وغيره حتى تكون دلالته عليه تضمنية ثم إن الفصاحة نقلت عرفاً إلى وصف الكلمة والكلام والمتكلم ولايخلو ذلك الوصف من ملابسة وضوح وظهور وإنما لم يقتصر هنا على المعنى الاصطلاحى للإشارة إلى أن بين المعنى اللغوى والاصطلاحى مناسبة والمناسبة تحصل ولو بحسب المآل وقوله والظهور عطف مرادف (قوله وصفا للكلمة والكلام والمتكلم) وأما المركب الناقص فلا يتصف بالفصاحة فى نفسه كما لايتصف بالبلاغة واتصافه بالفصاحة فى قولهم مركب فصيح إنما هو باعتبار اتصاف مفرداته بها فلا حاجة لإدخاله فى الكلام واعتبار فصاحته فيه حتى يرد أنه لم يعهد فى الكلام إلا الإطلاق اصطلاحاً على المركب التام

١ - ففصاحة الكلمة سلامتها من تنافر الحروف ومخالفة القياس والغرابة فتنافر الحروف وصف فى الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها نحو الظش للموضع الخشن والهعخع لنبات ترعاه الإبل والنقاخ للماء العذب الصافى والمستشزر للمفتول

ومخالفة القياس كون الكلمة غير جارية على القانون الصرفى كجمع بوق

ولغة على اللفظ مطلقاً ، والثانى لايناسب مقابلته بالكلمة فتعين الأول وأنه يقتضى اتصاف المركب الناقص بالبلاغة حقيقة لقول المؤلف بعد وتقع فى الاصطلاح وصفا للكلام والمتكلم وهو باطل إذ لم يدونوا عوارضه التى يطابق بها مقتضى الحال كما دونوا عوارض المركب التام ولاحاجة أيضاً لإدخاله فى الكلمة واعتبار فصاحتها فيه حتى يرد إن نحو إن كان قرب قبر حرب قبر ونحو إن ضرب غلامها هند أو نحو إن تسكب عيناى الدموع لتجمدا فصيح وإن اشتمل الأول على تنافر الكلمات والثانى على ضعف التأليف والثالث على التعقيد نظر السلامة ذلك من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس وأنه يلزم صيرورة ما ذكر من المركبات غير فصيح بضم كلمة فصيحة إليه كقولك فى المثال الأول رحم وفى الثانى أساء وفى الثالث بلغت المنى لأن كلا قبل الضم من قبيل المفرد ولم يشترط فى فصاحته السلامة مما ذكر وبعد الضم من قبيل الكلام والسلامة مما ذكر شرط فى فصاحته والحال أنه لم يسلم ولا شك أن صيرورة ماهو فصيح غير فصيح بضم كلمة فصيحة إليه بعيد جداً وأبعد منه أن نحو زيد الذى ضرب غلامه عمراً فى داره إذا جعل الذى وصفا لزيد كان مركبا ناقصاً فيكون فصيحاً لدخوله فى الكلمة وإن جعل الذى خبراً عن زيد كان كلاما فيكون غير فصيح لعدم سلامته من ضعف التأليف وقيل إن المركب الناقص وإن خرج عن كل من الكلمة والكلام إلا أن حكم فصاحته معلوم بطريق المقايسة على المركب التام لأنه معلوم قطعاً أن القيود المعتبرة فى فصاحة الكلام إنما اعتبرت لاشتماله على التركيب ولا دخل للاسناد فى هذا المعنى فالطرق فى المركب الناقص أربعة الأول لعبد الحكيم والثانى للخلخالى ومن وافقه والثالث للسعد والرابع لبعضهم فافهم (قوله سلامتها من تنافر الحروف الخ) أى عدم الاتصاف بكل واحد من الثلاثة فحيثما وجد واحد من الثلاثة فى الكلمة كانت غير فصيحة (قوله غير جارية

بوقات فى قول المتنبى

فإن يك بعض الناس سيفا لدولة ◦ ففى الناس بوقات لها وطبول

إذ القياس فى جمعه للقلة أبواق وكمودة فى قوله

إن بنىّ للئام زهـــده ◦ مالى فى صدورهم من مودده

والقياس مودة بالإدغام

والغرابة كون الكلمة غير ظاهرة المعنى نحو تكأكأ بمعنى اجتمع وافرنقع بمعنى انصرف واطلخم بمعنى اشتد

٢ ـ وفصاحة الكلام سلامته من تنافر الكلمات مجتمعة ومن ضعف التأليف ومن التعقيد مع فصاحة كلماته

فالتنافر وصف فى الكلام يوجب ثقله على اللسان وعسر النطق به نحو

◦ فى رفع عرش الشرع مثلك يشرع ◦ ◦ وليس قرب قبر حرب قبر ◦

كريم متى أمدحه أمدحه والورى ◦ معى وإذا مالمته لمته وحـــدى

وضعف التأليف كون الكلام غير جار على القانون النحوى المشهور

على القانون الصرفى) أى قانون مفردات الألفاظ الموضوعة بأن تكون الكلمة على خلاف ماثبت عن الواضع ولم يهجر سواء كان موافقاً للقياس التصريفى كقام ومد أو مخالفاً كأبى وآل وعور وقطط وبالجملة أن الموافق لما ثبت عن الواضع ولم يهجر فصيح ولو خالف القياس التصريفى والمخالف لما ثبت عنه ولم يهجر غير فصيح كبوقات ومودة والله أعلم (قوله غير ظاهرة المعنى) فتحتاج معرفتها إلى تفتيش عنها فى كتب اللغة المبسوطة وبقى قسم ثان وهو كون الكلمة غير مألوفة الاستعمال عند العرب العرباء فتحتاج معرفتها إلى تخريج لها على معنى بعيد نحو مسرج فى قول العجاج

◦ وفاحما ومرسنا مسرجا ◦ فإنه لم يعرف ما أراد بقوله مسرجا حتى اختلف فى تخريجه فقيل هو من قولهم فى السيوف سريجية منسوبة إلى قين أى حداد يقال له سريج يريد أنه فى الدقة والاستواء كالسيف السريجى وقيل من السراج يريد أنه فى البريق واللمعان كالسراج (قوله عن القانون النحوى المشهور) أى فضعف التأليف

كالاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة فى قوله

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر ٭ وحسن فعل كما يجزى سنمار

والتعقيد أن يكون الكلام خفى الدلالة على المعنى المراد . والخفاء إما من جهة اللفظ بسبب تقديم أو تأخير أو فصل ويسمى تعقيدا لفظيا كقول المتنبى

جفخت وهم لايجفخون بها بهم ٭ شيم على الحسب الأغر دلائل

فإن تقديره جفخت بهم شيم دلائل على الحسب الأغر وهم لايجفخون بها وأما من جهة المعنى بسبب استعمال مجازات وكنايات لايفهم المراد بها ويسمى تعقيدا معنويا نحو قولك نشر الملك ألسنته فى المدينة مريدا جواسيسه والصواب نشر عيونه وقوله :

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا ٭ وتسكب عيناى الدموع لتجمدا

حيث كنى بالجمود عن السرور مع أن الجمود يكنى به عن البخل بالدموع وقت البكاء

إنما ينشأ من العدول عن المشهول إلى قول له صحة عند بعض أولى النظر وأما إذا خالف تأليف الكلام القانون المجمع عليه كجر الفاعل ورفع المفعول وتقديم المسند المحصور فيه بإنما ففاسد غير معتبر والكلام فى تركيب له صحة واعتبار (قوله كالإضمار الخ) أدخل بالكاف العطف علي ضمير الرفع المتصل بدون فاصل كقوله ٭ قلت إذ أقبلت وزهر تهادى ٭ ومحل منع الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة فى غير المواضع الستة المتفق علي جواز ذلك فيها لأجل ملاحظة النكتة فيها وهى البيان بعد الإجمال فإنه أوقع فى النفس وتلك المواضع هى المجموعة فى قول بعضهم

ومرجع الضمير قد تأخرا ٭ لفظا ورتبة وهذا حصرا

فى باب نعم وتنازع العمل ٭ ومضمر الشأن ورب والبدل

ومبتدا مفسر بالخبر ٭ وباب فاعل بخلف فاخبر

فالأول نحو نعم رجلا زيد والثانى نحو قاما وقعد الزيدان والثالث نحو قل هو الله أحد والرابع نحو ربه رجلا يكون عونا لأخيه والخامس نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم والسادس نحو إن هى إلا حياتنا الدنيا وأما فى باب الفاعل فلا يجوز ذلك فى القول المشهور ويجوز على مقابله (قوله جفخت) أى تكبرت وافتخرت كما

٣ ـ فصاحة المتكلم ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بكلام فصيح في أي غرض كان

﴿والبلاغة﴾ في اللغة الوصول والانتهاء يقال بلغ فلان مراده إذا وصل اليه وبلغ الركب المدينة إذا انتهى اليها، تقع في الاصطلاح وصفا للكلام والمتكلم

١ ـ فبلاغة الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته. والحال ويسمى بالمقام هو الأمر الحامل للمتكلم على أن يورد عبارته على صورة مخصوصة والمقتضى ويسمى الاعتبار المناسب هو الصورة المخصوصة التي تورد عليها العبارة . مثلا المدح حال يدعو لايراد العبارة على صورة الاطناب وذكاء المخاطب حال يدعو لايرادها على صورة الايجاز فكل من المدح والذكاء حال وكل من الإطناب والإيجاز مقتضى وإيراد الكلام على صورة الاطناب والإيجاز مطابقة للمقتضى

في القاموس (قوله ملكة الخ) الملكة هي الكيفية الراسخة في النفس فالكيفية جنس تشمل أقسام الكيف الأربعة الكيفيات المحسوسة أي المدركة بأحد الحواس الخمس راسخة كانت كحلاوة العسل أو غير راسخة كحمرة الخجل والكيفيات المختصة بالكميات كالزوجية والفردية في الكم المنفصل والاستقامة والانحناء في المتصل والكيفيات النفسانية أي المختصة بذوات الأنفس سواء رسخت في النفس كملكة العلم والكتابة أم لا كالمرض والفرح والكيفيات الاستعدادية أي المقتضية استعدادا وانفعالا وتهيأ لقبول أثر مابسهولة كاللين وتسمى اللاقوة أو بصعوبة كالصلابة وتسمى القوة وقوله الراسخة فصل أول مخرج للحال وهو كيفية غير راسخة سواء كان من شأنها الرسوخ ولكنها لم ترسخ كالكيفية التي يدركها العلم أول أمرها أم لا كالمرض والفرح وقوله في النفس فصل ثان مخرج للراسخة في الجسم كالبياض (قوله ويسمى بالمقام) أي وبقرينة السياق عند علماء المعاني وعند الفقهاء بالبساط (قوله هو الصورة المخصوصة) هذا جرى على خلاف ماحققه العلامة السعد والذي حققه العلامة السعد أن مقتضى الحال هو الكلام الكلي الذي هو موصوف تلك الصورة المخصوصة ووجه كل من السعد وغيره ماادعاه انظر الصبان (قوله مطابقة للمقتضى) بمعنى أن صورة الاطناب

٢ — وبلاغة المتكلم ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بكلام بليغ فى أى غرض كان ويعرف التنافر بالذوق ومخالفة القياس بالصرف وضعف التأليف والتعقيد اللفظى بالنحو والغرابة بكثرة الاطلاع على كلام العرب والتعقيد المعنوى بالبيان والأحوال ومقتضياتها بالمعانى

فوجب على طالب البلاغة معرفة اللغة والصرف والنحو والمعانى والبيان مع كونه سليم الذوق كثير الاطلاع على كلام العرب

علم المعانى

هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربى التى بها يطابق مقتضى الحال فتختلف صور الكلام لاختلاف الأحوال مثال ذلك قوله تعالى « وأنا لاندرى أشر أريد بمن فى الأرض أم أراد بهم ربهم رشدا »

فان ما قبل (أم) صورة من الكلام تخالف صورة ما بعدها لأن الأولى فيها فعل الإرادة مبنى للمجهول والثانية فيها فعل الإرادة مبنى للمعلوم والحال الداعى لذلك نسبة الخير إليه سبحانه وتعالى فى الثانية ومنع نسبة الشر إليه فى الأولى

وينحصر الكلام هنا على هذا العلم فى ستة أبواب :

أو الإيجاز الجزئية التى اشتمل الكلام عليها فرد من أفراد صور الاطناب أو الإيجاز الكلية التى هى مقتضى الحال فالمطابقة هنا عكس مطابقة الكلى لجزئياته إذ هى صدق الكلى على كل واحد منها (قوله التنافر) أى بنوعيه تنافر الحروف وتنافر الكلمات (قوله أحوال اللفظ) أى صوره المخصوصة الجزئيـة كالتأكيد وعدمه والاطناب والإيجاز وحذف المسند إليه وذكره فهو جمع حال بمعنى الصورة لا بمعنى الأمر الحامل للمتكلم الخ كما مر فافهم (قوله لاختلاف الأحوال) جمع حال بمعنى الأمر الحامل للمتكلم علي أن يورد عبارته على صورة مخصوصة كما مر لا بمعنى الصورة كما لا يخفى (قوله مثال ذلك) أى الاختلاف المذكور

الباب الأول

الخبر والإنشاء

كل كلام فهو إما خبر أو إنشاء والخبر ما يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب كسافر محمد، وعلى مقيم. والإنشاء ما لا يصح أن يقال لقائله ذلك كسافر يا محمد وأقم يا على والمراد بصدق الخبر مطابقته للواقع وبكذبه عدم مطابقته له . فجملة علىّ مقيم إن كانت النسبة المفهومة منها مطابقة لما فى الخارج فصدق وإلا فكذب ، ولكل جملة ركنان محكوم عليه ومحكوم به ويسمى الأول مسنداً إليه كالفاعل ونائبه والمبتدأ الذى له خبر ويسمى الثانى مسنداً كالفعل والمبتدأ المكتفى بمرفوعه .

الكلام على الخبر

الخبر إما أن يكون جملة فعلية أو إسمية .

(فالأولى) موضوعة لافادة الحدوث فى زمن مخصوص مع الاختصار وقد تفيد الاستمرار التجددى بالقرائن إذا كان الفعل مضارعاً كقول طريف .

أو كلما وردت عكاظ قبيلة　　بعثوا إلىّ عريفهم يتوسم

(والثانية) موضوعة لمجرد ثبوت المسند للمسند إليه نحو الشمس مضيئة وقد تفيد الاستمرار بالقرائن إذا لم يكن فى خبرها فعل نحو العلم نافع والأصل فى الخبر أن يلقى لإفادة المخاطب الحكم الذى تضمنته الجملة كما فى قولنا حضر

(قوله مطابقته) أى موافقة نسبته الكلامية للواقع أى لنسبته الخارجية فى الإثبات أو فى النفى (قوله ركنان محكوم عليه ومحكوم به) وما زاد على ذلك غير المضاف إليه والصلة فهو قيد (قوله والأصل فى الخبر أن يلقى لإفادة الخ) وقد يلقى لأغراض أخرى

(١) كالاسترحام فى قول موسى عليه السلام رب إنى لما أنزلت إلى من خير فقير

(٢) وإظهار الضعف فى قول زكريا عليه السلام رب إنى وهن العظم منى

(٣) وإظهار التحسر فى قول امرأة عمران رب إنى وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت (قوله الحكم الذى تضمنته الجملة) المراد به النسبة بين الطرفين المحكوم بها أى

الأمير أو لافادة أن المتكلم عالم به نحو أنت حضرت أمس ويسمى الحكم فائدة الخبر وكون المتكلم عالماً به لازم الفائدة .

أضرب الخبر

حيث كان قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب ينبغى أن يقتصر من الكلام على قدر الحاجة حذراً من اللغو فإن كان المخاطب خالى الذهن من الحكم ألقى إليه الخبر مجرداً عن التأكيد نحو أخوك قادم وإن كان متردداً فيه طالبا لمعرفته حسن تأكيده نحو إن أخاك قادم وإن كان منكراً له وجب توكيده بمؤكد أو مؤكدين أو أكثر حسب درجة الانكار نحو إن أخاك قادم أو إنه لقادم أو والله إنه لقادم .

التى هى ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه أو انتفاؤه عنه فى الواقع كما هو المتعارف بين أرباب العربية وهذا هو المعنى بوقوع النسبة أولا وقوعها أى النسبة الواقعة أى المتحققة فى الخارج أو غير المتحققة فيه وليس المراد بالحكم هنا الإيقاع والانتزاع الذى هو عبارة عن إذعان النسبة أى إدراك أنها واقعة أو ليست بواقعة وإن كان هو الذى عليه الأكثر لأمرين الأول أن الإيقاع والانتزاع وإن كان مدلول الخبر على قول الأكثر إلا أنه ليس مقصودا بالإفادة بل وسيلة لما قصد إفادته وهو وقوع النسبة أولا وقوعها وذلك لأن المخاطب يستفيد الإيقاع والانتزاع من الخبر ثم ينتقل إلى متعلقه الذى هو المقصود بالإعلام وهو وقوع النسبة أولا وقوعها ويدل لذلك ما هو الحق عندهم من أن الألفاظ لادلالة لها فى نفسها على مافى الخارج بل دلالتها على الصور الذهنية أولا وبالذات وبواسطتها على مافى الخارج لما بينهما من الارتباط والثانى أنه ليس قصد المخبر إفادة أنه أوقع النسبة أى أدرك أنها مطابقة للواقع أولا ولا أنه عالم بأنه أوقعها لأن الإدراك من أوصاف الشخص فلو أريد لما كان لإنكار الحكم معنى إذ لا يصح أن يقول المخاطب المتكلم أنت لم توقع النسبة اه ملخصا من الدسوقى (قوله حسن توكيده وقوله وجب توكيده) الفرق بين التأكيد الواجب والمستحسن مع أن المستحسن عند البلغاء واجب أن يقال إن ترك المستحسن يلام عليه لوم أخف من اللوم على ترك الواجب كما فى حاشية الدسوقى عن تقرير شيخه العدوى قلت ومعنى كون اللوم أخف على ترك المستحسن أنه لا يخل بالبلاغة وإنما ينقص به قدر البليغ

فالخبر بالنسبة لخلوه من التوكيد واشتماله عليه . ثلاثة أضرب كما رأيت .

ويسمى الضرب الأول ابتدائياً والثانى طلبياً والثالث إنكارياً ويكون التوكيد بإن وأن ولام الابتداء وأحرف التنبيه والقسم ونونى التوكيد والحروف الزائدة والتكرير وقد وأما الشرطية .

الكلام على الإنشاء

الإنشاء إما طلبي أو غير طلبي . فالطلبي ما يستدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب وغير الطلبي ماليس كذلك والأول يكون بخمسة أشياء الأمر والنهى والاستفهام والتمنى والنداء .

(أما الأمر) فهو طلب الفعل على وجه الاستعلاء وله أربع صيغ فعل الأمر نحو « خذ الكتاب بقوة » والمضارع المقرون باللام نحو « لينفق ذو سعة » واسم فعل الأمر نحو حى على الفلاح .

والمصدر النائب عن فعل الأمر نحو سعياً فى الخير .

وقد تخرج صيغ الأمر عن معناها الأصلى إلى معان أخر تفهم من سياق الكلام وقرائن الأحوال .

وحيثية كلامه كما صرح به الدسوقى بعد فتنبه (قوله فالخبر الخ) أى سواء كان مثبتا أو منفيا وإن كانت الأمثلة المذكورة هنا لأضرب المثبت ومثال الابتدائى فى النفى مازيد قائما ومثال الطلبي فيه مازيد بقائم ومثال الإنكارى فيه أما مازيد بقائم وأما والله مازيد بقائم (قوله ثلاثة أضرب كما رأيت) قد تتحقق هذه الثلاثة فى شخص واحد كأن يكون غير مستحضر قيام زيد ومترددا فى قيام عمرو ومنكراً قيام بكر فيكون الخطاب له ابتدائياً وطلبياً وإنكاريا وحينئذ فيغلب جانب الإنكار ويقال إن زيداً وعمراً وبكراً قائمون وذلك لأن تأكيد الابتدائى لايدع فيه بخلاف ترك تأكيد الإنكارى فإنه لايجوز كما فى عروس الأفراح (قوله ويكون التوكيد بان الخ) أى فى الإثبات وأما فى النفى فيكون بإن الزائدة نحو ما إن زيد قائم وكان نحو ما كان زيد قائما ولام الجحود نحو ما كان زيد ليقوم والباء نحو مازيد بقائم

١ - كالدعاء نحو « أوزعنى أن أشكر نعمتك » .

٢ - والالتماس كقولك لمن يساويك : أعطنى الكتاب .

٣ - والتمنى نحو :

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى   بصبح وما الإصباح منك بأمثل

٤ - والتهديد نحو اعملوا ماشئتم .

٥ - والتعجيز نحو   يالبكر انشروا لى كليبا * يالبكر أين أين الفرار

٦ - والتسوية نحو « اصبروا أولا تصبروا »

وأما النهى . فهو طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء وله صيغة واحدة وهى المضارع مع لا الناهية كقوله تعالى « ولا تفسدوا فى الأرض بعد إصلاحها » وقد تخرج صيغته عن معناها الأصلى إلى معان أخر تفهم من من المقام والسياق

١ - كالدعاء نحو « لاتشمت بى الأعداء »

٢ - والالتماس كقولك لمن يساويك : لاتبرح من مكانك حتى أرجع إليك

واليمين نحو والله مازيد قائما (قوله كالدعاء) العلاقة بينه وبين الأمر الإطلاق والتقييد وكذا يقال فى الالتماس اه دسوقى (قوله والتمنى) العلاقة بينه وبين الأمر إما الإطلاق والتقييد لأن الأمر طلب على وجه الاستعلاء فأطلق عن قيده ثم قيد بالمحبوب الذى لاطماعية فيه وأما السببية لأن طلب وجود الشيء الذى لا إمكان له سبب فى تمنيه اه دسوقى (قوله والتهديد) العلاقة بينه وبين الأمر إما شبه التضاد باعتبار المتعلق وذلك لأن المأمور به إما واجب أومندوب والمهدد عليه إما حرام أو مكروه وأما السببية لأن إيجاب الشيء يتسبب عنه التخويف علي مخالفته وإما المشابهة بجامع ترتب العذاب علي كل من الأمر والتهديد عند الترك اه دسوقى (قوله والتعجيز) العلاقة بينه وبين الأمر إما شبه التضاد فى متعلقهما فإن التعجيز فى المستحيلات والطلب فى الممكنات وأما السببية لأن إيجاب شيء لا قدرة عليه يلزم العجز عنه اه دسوقى (قوله والتسوية) العلاقة بينها وبين الأمر التضاد لأن التسوية بين الفعل والترك تضاد إيجاب أحدهما اه دسوقى (قوله كالدعاء والالتماس) العلاقة

٣ - والتمنى نحو (لاتطلع) فى قوله

يا ليل طل يانوم زل ٭ ياصبح قف لاتطلع

٤ - والتهديد كقولك لخادمك لاتطع أمرى

(وأما الاستفهام) فهو طلب العلم بشىء. وأدواته الهمزة وهل وما ومن ومتى وأيان وكيف وأنى وأين وكم وأى

١ - فالهمزة لطلب التصور أو التصديق والتصور هو إدراك المفرد كقولك أعلى مسافر أم خالد تعتقد أن السفر حصل من أحدهما ولكن تطلب تعيينه ولذا يجاب بالتعيين فيقال على مثلا. والتصديق هو إدراك النسبة نحو أسافر على؟ تستفهم عن حصول السفر وعدمه، ولذا يجاب بنعم أو لا. والمسؤل عنه فى التصور ما يلى الهمزة ويكون له معادل يذكر بعد أم وتسمى متصلة فتقول فى الاستفهام عن المسند إليه أأنت فعلت هذا أم يوسف

وعن المسند أراغب أنت عن الأمر أم راغب فيه وعن المفعول أإياى تقصد أم خالدا وعن الحال أراكبا جئت أم ماشيا وعن الظرف أيوم الخميس

بينهما وبين النهى الإطلاق والتقييد لأن النهى موضوع لطلب الكف على وجه الاستعلاء. فاستعمل فى مطلق طلب الكف على جهة المجاز المرسل اه دسوقى (قوله والتمنى) العلاقة بينه وبين النهى الإطلاق والتقييد لأن النهى طلب الكف على وجه الاستعلاء. فأطلق عن قيده ثم قيد بالمحبوب الذى لا طاعية فيه (قوله والتهديد) العلاقة بينه وبين النهى السببية لأن النهى عن الشىء يتسبب عنه التخويف على مخالفته اه دسوقى (قوله هو إدراك المفرد) المراد بالمفرد ماليس وقوع النسبة فيشمل إدراك المسند إليه وإدراك المسند وإدراك النسبة وإدراك الاثنين من الثلاثة وإدراك الثلاثة وقوله هو إدراك النسبة فيه مضاف محذوف أى هو إدراك وقوع النسبة (قوله هو إدراك النسبة) أى إدراك وقوع نسبة تامة بين شيئين أو اللاوقوعها أو إدراك موافقتها لما فى الواقع أو عدم موافقتها له وذلك الإدراك كما يسمى تصديقاً يسمى حكما وإسناداً وإيقاعا وانتزاعاً وإيجاباً وسلباً (قوله على المسند إليه) المناسب [1] عن بدل على

---

(١) (قوله المناسب عن) هكذا وجد ولعل نسخته فيها على وإلا فالموجود بنسختنا عن

قدمت أم يوم الجمعة وهكذا وقد لايذكر المعادل نحو أأنت فعلت هذا . أراغب أنت عن الأمر . أإياى تقصد . أراكبا جئت . أيوم الخميس قدمت والمسئول عنه فى التصديق النسبة ولا يكون لها معادل فإذا جاءت أم بعدها قدرت منقطعة وتكون بمعنى بل

٢ — وهل لطلب التصديق فقط نحو هل جاء صديقك والجواب . نعم أولا ولذا يمتنع معها ذكر المعادل فلا يقال هل جاء صديقك أم عدوك . وهل تسمى بسيطة إن استفهم بها عن وجود شيء فى نفسه نحو هل العنقاء موجودة ومركبة ان استفهم بها عن وجود شيء لشيء نحو هل تبيض العنقاء وتفرخ

تنبه (قوله والمسؤل عنه فى التصديق النسبة) أى وقوعها أوعدم وقوعها (قوله ولذا يمتنع معها الخ) قال الشمنى أى فى الفصيح الشائع حيث تكون هل لطلب التصديق وقد تخرج لطلب التصور فيؤتى لها بمعادل كقوله صلى الله عليه وسلم لجابر هل تزوجت بكراً أم ثيباً ولكنه نادر (قوله فلا يقال الخ) أى إذا أريد بأم المتصلة لاإن أريد أم المنقطعة وقدر مابعدها جملة اه مغنى وأمير (قوله إن استفهم بها) أى بهل عن وجود شيء هو الموضوع كالعنقاء فى نفسه وذلك لأنه استفهم بها عن الثبوت الحاصل بين الشيء ووجوده وهما كالشيء الواحد لأن الوجود عين الموجود علي مافيه (وقوله ومركبة إن استفهم بها عن وجود شيء لشيء) أى ثبوت محمول لموضوع كالعنقاء والتفريخ فهذه قد استفهم بها عن ثبوت مركب والأولى عن ثبوت بسيط والحاصل أن كلا من البسيطة والمركبة داخل على جملة مشتملة على ثلاثة أجزاء الموضوع والمحمول كالعنقاء وتفريخها فى الثانية والعنقاء ووجودها فى الأولى ونسبة وهى وجود المحمول للموضوع أى ثبوته له كثبوت التفريخ للعنقاء فى مثال المركبة وثبوت الوجود أى التحقق فى الخارج للعنقاء فى مثال البسيطة ولما كان المحمول غير الموضوع فى مثال المركبة كان الثبوت المستفهم عنه بها الرابط بينهما مركباً ولما كان الوجود الواقع محمولا عين الموجود الواقع موضوعا فى مثال البسيطة صار الثبوت المستفهم عنه بها الرابط بينهما بسيطاً فإذا نظر لغير الوجود الواقع رابطة فى المثالين كان المعتبر فى أولها شيئاً واحداً هو العنقاء وفى ثانيهما شيئين هما العنقاء وتفريخها وإن اعتبر الوجود الواقع رابطة فى المثالين كان

٣ - وما يطلب بها شرح الاسم نحو ما العسجد أو اللجين أو حقيقة المسمى نحو ما الإنسان أو حال المذكور معها كقولك لقادم عليك ما أنت .

٤ - ومن يطلب بها تعيين العقلاء كقولك من فتح مصر

٥ - ومتى يطلب بها تعيين الزمان ماضيا كان أو مستقبلا نحو متى جئت ومتى تذهب

٦ - وأيان يطلب بها تعيين الزمان المستقبل خاصة وتكون فى موضع التهويل كقوله تعالى « يسأل أيان يوم القيامة »

٧ - وكيف يطلب بها تعيين الحال نحو كيف أنت

٨ - وأين يطلب بها تعيين المكان نحو أين تذهب

المعتبر فى الأول شيئين وفى الثانى ثلاثة وعلى كل حال فالاعتبار الأول فيه بساطة بالنسبة إلى الثانى بمعنى قلة المعتبر وكثرته لا بمعنى مالا جزء له وماله جزء فافهم (قوله ومن يطلب بها تعيين العقلاء) أى جنسهم الصادق بالواحد والمتعدد فجواب قولك من عندك أما زيد أو زيد وعمرو أو زيد وعمرو وبكر وعلى هذا إلى أن يستغرق ولو ذكر بعض من عنده لم يكن جواباً صحيحاً بل الجواب المطابق مالا يزيد ولا ينقص كما أن الجواب الصحيح بالحد أن يكون جامعا مانعاً ويكون هذا الجواب مفرداً لا مركباً ولا يقدر له خبر ولا مبتدأ بمنزلة قولك حيوان ناطق جواباً لما الإنسان فهو ذكر حد يفيد التصور فقط وإن كان يستلزم نسبة الاستقرار عند المخاطب إلى ذلك الشخص أو الأشخاص وهى أخص من النسبة التى تضمنها قولك من عندك الحاصلة للمتكلم أولا لأنها نسبة الأعم فمن هنا جاء الجواب مفرداً فى قوله تعالى « ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله » أما قوله فى الآية الأخرى خلقهن العزيز العليم فهو ابتداء كلام يتضمن الجواب وليس اقتصاراً على نفس الجواب بخلاف الآية قبلها ومن هنا غلط بعض الناس فظن أن المطلوب بها التصديق ومن هنا يعلم أن المسؤول عنه بمن ماهية من عنده أعم من القليل والكثير وبه تعلم أن من الاستفهامية ليست للعموم فى الأفراد بل للماهية بخلاف ما قاله الأصوليون حيث استدلوا بذلك على العموم فإن أرادوا العموم الذى ذكرناه فصحيح وإن أرادوا أنها تدل

٩ - وأنى تكون بمعنى كيف نحو «أنى يحيي هذه الله بعد موتها» وبمعنى من أين نحو «يامريم أنى لك هذا» وبمعنى متى نحو أنى تكون زيادة النيل

١٠ - وكم يطلب بها تعيين عدد مبهم نحو «كم لبثتم»

١١ - وأي يطلب بها تمييز أحد المتشاركين فى أمر يعمها نحو «أى الفريقين خير مقاما»

ويسأل بها عن الزمان والمكان والحال والعدد والعاقل وغيره حسب ماتضاف اليه

وقد تخرج ألفاظ الاستفهام عن معناها الاصلى لمعان أخرى تفهم من سياق الكلام

١ - كالتسوية نحو «سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم»

على الأفراد فممنوع كذا فى عروس الأفراح للسبكى نقلا عن والده (قوله وقد تخرج ألفاظ الاستفهام الخ) استظهر العلامة الأمير أن معنى الخروج مفارقة الأصل الغالب وإنها حقيقة فى الكل بدليل أن المتكلم بالتسوية ونحوها قد لا يخطر بباله الاستفهام الحقيقى ولا ينبنى عليه بعلاقة ما والمجاز ولو مشهوراً يستلزم اعتبار الحقيقة والقول بأنه صار حقيقة عرفية تكلف لا دليل عليه ومفاد السعد أن معنى الخروج مفارقة المعنى الحقيقى وأن ما يخرج إليه معنى مجازى وتكلف السيد له علاقات فجعل العلاقة فى التسوية المسببية بواسطة لأن التسوية بين الشىء وغيره تقتضى عدم الاحتفال به وهو يقتضى جهله وهو يقتضى الاستفهام عنه وفى النفى كذلك لأن نفى الشىء جهل لوجوده وهو يقتضى الاستفهام وفى الإنكار كذلك لأنه سبب فى عدمه وعدمه سبب فى جهله وهو سبب فى الاستفهام وفى الأمر أو النهى التقييد والاطلاق بنقلها من طلب الجواب إلى مطلق طلب ثم منه إلى طلب الفعل أو الترك وفى التشويق المشابهة فى التسبب عن الجهل وفى التعظيم المسببية لأن الاستفهام عن الشىء مسبب عن الجهل به والجهل به مسبب عن كونه هائلا عظيما لأن الأمر الهائل من شأنه عدم الإدراك حقيقة أو ادعاء وفى التحقير اللازمية بوسائط لأن الاستفهام يستلزم الجهل وهو يستلزم عدم الاعتناء بالمجهول وهو يستلزم استحقاره وفى التعجب نحو ألم تر إلى ربك كيف مد الظل المشابهة فى التسبب عن الجهل ثم هو من حضرة الحق تعالى بمعنى تعجيب المخاطب وهو فى الآية من الهمزة مع ضميمة كيف بعدها وقس

٢ — والنفى نحو «هل جزاء الإحسان إلا الإحسان»

٣ — والإنكار نحو «أغير الله تدعون» «أليس الله بكاف عبده»

٤ — والأمر نحو «فهل أنتم منتهون» ونحو أأسلمتم» أى انتهوا وأسلموا

٥ — والنهى نحو «أتخشونهم فالله أحق أن تخشوه»

٦ — والتشويق نحو «هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم»

٧ — والتعظيم نحو «من ذا الذى يشفع عنده إلا باذنه»

٨ — والتحقير نحو «أهذا الذى مدحته كثيراً»

«وأما التمنى» فهو طلب شىء محبوب لايرجى حصوله لكونه مستحيلا أو بعيد الوقوع كقوله

ألاليت الشباب يعود يوما ٭ فأخبره بما فعل المشيب

وقول المعسر ليت لى ألف دينار

وإذا كان الأمر متوقع الحصول فان ترقبه يسمى ترجيا ويعبر عنه بعسى

على ذلك اه أمير علي المغنى ودسوقى على المختصر من مواضع فتنبه (قوله أصلية) أى حقيقية لكونها وضعت له (قوله غير أصلية) أى غير حقيقية أما هل فتدل عليه مجازاً إما بالاستعارة التبعية بتشبيه التمنى المطلق بمطلق استفهام بجامع مطلق الطلب فى كل فسرى التشبيه للجزئيات فاستعيرت هل الموضوعة للاستفهام الجزئى للتمنى الجزئى وإما مرسل تبعى بنقل هل من طلب الفهم إلى مطلق الطلب واستعمالها فى طلب حصول الشىء المحبوب إما من حيث اندراجه تحت مطلق الطلب واما من حيث خصوصه لعلاقة التقييد أو التقيد والإطلاق وأما لو فكذلك على طريق التجوز لأن أصل وضعها الشرطية والتجوز فيها مثله فى هل والنكتة فى التمنى بهل والعدول عن ليت هو إبراز المتمنى لكمال العناية به فى صورة الممكن الذى لاجزم بانتفائه وفى التمنى بلو والعدول عن ليت الإشعار بعزة المتمنى حيث أبرز فى صورة ما لم يوجد لأن لو فى الأصل حرف امتناع لامتناع وأما لعل فالتمنى فيها من مستتبعات التركيب وليس معنى مجازيا لها وذلك لأنها مستعملة فى مرجو بعيد الحصول كالطيران فيشبه المحال ومالاطمع فى وقوعه من الممكن بجامع البعد وعدم الحصول فى كل فيتولد من

ولعل نحو «لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا»

وللتمنى أربع أدوات واحدة أصلية وهى ليت وثلاث غير أصلية وهى هل نحو «فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا» ولو نحو «فلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين» ولعل نحو قوله

أسرب القطا هل من يعير جناحه   لعلى إلى من قد هويت أطير

ولاستعمال هذه الأدوات فى التمنى ينصب المضارع الواقع فى جوابها

﴿وأما النداء﴾ فهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب أدعو . وأدواته ثمان يا والهمزة وأى وآ وآى وأيا وهيا ووا فالهمزة وأى للقريب وغيرهما للبعيد وقد ينزل البعيد منزلة القريب فينادى بالهمزة وأى إشارة إلى أنه لشدة استحضاره فى ذهن المتكلم صار كالحاضر معه كقول الشاعر

أسكان نعمان الأراك تيقنوا * بأنكم فى ربع قلبى سكان

وقد ينزل القريب منزلة البعيد فينادى بأحد الحروف الموضوعة له إشارة إلى أن المنادى عظيم الشأن رفيع المرتبة حتى كأن بعد درجته فى العظم عن درجة المتكلم بعد فى المسافة كقولك أيا مولاى وأنت معه أو إشارة إلى انحطاط درجته كقولك أيا هذا لمن هو معك . أو إشارة إلى أن السامع غافل لنحو نوم أو ذهول كأنه غير حاضر فى المجلس كقولك للساهى . أيا فلان

وغير الطلبى يكون بالتعجب والقسم وصيغ العقود كبعت واشتريت ويكون

ذلك الشبه تمنيه دسوقى (قوله ولاستعمال هذه الأدوات) أى هل ولو ولعل (قوله ينصب المضارع الخ) هذا ظاهر فى لو إذ لا ينصب بعدها لو كانت على أصلها لكونه إنما ينصب بأن مضمرة بعد الأشياء الستة أعنى الاستفهام والتمنى والعرض والأمر والنهى والنفى ويدخل فى العرض التحضيض وفى الأمر الدعاء وكذا فى لعل لأنه لا ينصب فى جواب الترجى عند البصريين بل عند الكوفيين فنصبه بعدها لا يدل على أنها مستعملة فى التمنى إلا على مذهب البصريين وأما هل فنصب المضارع بعدها ثابت مطلقا ولو بقيت على أصلها كما لا يخفى فافهم (قوله وصيغ العقود) أى

بغير ذلك وأنواع الإنشاء غير الطابي ليست من مباحث علم المعانى فلذا ضربنا صفحا عنها

الباب الثانى

فى الذكر والحذف

إذا أريد إفادة السامع حكما فأى لفظ يدل على معنى فيه فالأصل ذكره وأى لفظ علم من الكلام لدلالة باقيه عليه فالأصل حذفه وإذا تعارض هذان الأصلان فلا يعدل عن مقتضى أحدهما إلى مقتضى الآخر إلا لداع . فمن دواعى الذكر

١ – زيادة التقرير والإيضاح نحو « أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون »

٢ – والتسجيل على السامع حتى لا يتأتى له الإنكار كما إذا قال الحاكم لشاهد هل أقر زيد هذا بأن عليه كذا فيقول الشاهد نعم زيد هذا أقر بأن عليه كذا

ومن دواعى الحذف

١ – إخفاء الأمر عن غير المخاطب نحو أقبل تريد عليا مثلا

٢ – وضيق المقام إما لتوجع نحو

قال لى كيف أنت قلت عليل ٭ سهر دائم وحزن طويل

وإما لخوف فوات فرصة نحو قول الصياد . غزال

٣ – والتعميم باختصار نحو « والله يدعو إلى دار السلام » أى جميع عباده لأن

والفسوخ مثل طلقت وأقلت (قوله ويكون بغير ذلك) أى كبعض أفعال المقاربة وهى عسى وحرى واخلولق وأفعال المدح والذم كنعم وبئس (قوله ليست من مباحث علم المعانى) أى لقلة المباحث البيانية المتعلقة بها بسبب قلة دورها على الألسنة ولأن أكثرها وهو ما عدا أفعال الترجى والقسم فى الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء وحينئذ فيستغنى بأداتها الخبرية عن الإنشائية لأنها تنقل مستصحبة لما يرتكب فيها فى الخبرية (قوله نحو أقبل) فى جعل هذا ونحوه من حذف المسند إليه نظر ظاهر فإن فاعل أقبل ضمير مستتر تقديره هو دلت على

حذف المعمول يؤذن بالعموم

٤ - وتنزيل المتعدى منزلة اللازم لعدم تعلق الغرض بالمعمول نحو «هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون»

ويعد من الحذف إسناد الفعل إلى نائب الفاعل فيقال حذف الفاعل للخوف منه أو عليه أو للعلم به أو الجهل نحو سرق المتاع «وخلق الإنسان ضعيفا»

الباب الثالث

فى التقديم والتأخير

من المعلوم أنه لا يمكن النطق بأجزاء الكلام دفعة واحدة بل لابد من تقديم بعض الأجزاء وتأخير البعض وليس شيء منها فى نفسه أولى بالتقدم من الآخر لاشتراك جميع الألفاظ من حيث هى ألفاظ فى درجة الاعتبار فلابد لتقديم هذا على ذاك من داع يوجبه فمن الدواعى

١ — التشويق إلى المتأخر إذا كان المتقدم مشعرا بغرابة نحو

والذى حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جماد

٢ — وتعجيل المسرة أو المساءة نحو العفو عنك صدر به الأمر، أو القصاص حكم به القاضى

٣ — وكون المتقدم محط الإنكار والتعجب نحو أبعد طول التجربة تنخدع بهذه الزخارف

مرجعه قرينة السياق والفرق بين الاستتار والحذف مقرر فى محله فتنبه (قوله أولى بالتقدم من الآخر) هذا بعدم مراعاة ما تجب له الصدارة كألفاظ الشرط وألفاظ الاستفهام (قوله حارت البرية فيه) أى اختلفت الخلائق فى أنه يعاد أو لا يعاد بدليل ما قبله وهو

بان أمر الإله واختلف النا * س فداع إلى ضلال وهادى

(وقوله حيوان) أى معاد حيوان (قوله مستحدث من جماد) أراد بالجماد إما النطفة بناء على أنه ماليس بحيوان وإن انفصل عنه وإما طينة آدم الذى هو أصله بناء على أنه ماليس بحيوان ولا منفصل عنه وإما التراب الذى تنبت منه الأجسام الخارجة

٤ — والنص على عموم السلب أو سلب العموم فالأول يكون بتقديم أداة العموم على أداة النفى نحو كل ذلك لم يكن أى لم يقع هذا ولا ذاك والثانى يكون بتقديم أداة النفى على أداة العموم نحو لم يكن كل ذلك أى لم يقع المجموع فيحتمل ثبوت البعض ويحتمل نفى كل فرد

٥ — والتخصيص نحو ما أنا قلت - وإياك نعبد

ولم يذكر لكل من التقديم والتأخير دواع خاصة لأنه إذا تقدم أحد ركنى الجملة تأخر الآخر فهما متلازمان

الباب الرابع

فى القصر

القصر تخصيص شىء بشىء بطريق مخصوص وينقسم إلى حقيقى وإضافى

من القبور (قوله القصر تخصيص الخ) أى ويقع بين المبتدأ والخبر نحو مازيد إلا فى الدار وما فى الدار إلا زيد فيكون قصر موصوف على صفة وقصر صفة على موصوف وبين الفعل والفاعل نحو ماقام إلا زيد فيكون قصر صفة على موصوف ولا يتوهم إمكان عكسه إذ الفعل لا يؤخر عن الفاعل مادام فاعلا فإن خرج عن الفاعلية رجع الأمر لقصر المبتدأ على الخبر وبين الفاعل والمفعول نحو ماضرب زيد إلا عمرا وماضرب عمرو إلا زيدا وبين المفعولين نحو ماأعطيت زيدا إلا درهما وما أعطيت درهما إلا زيدا وغير ذلك من المتعلقات ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند إلى الفاعل على المفعول أو قصر الفاعل نفسه على الفعل المتعلق بالمفعول والمعنى على الأول مامضروب زيد إلا عمرو فيرجع لقصر الصفة على الموصوف حقيقيا إن أريد دون كل ماهو غير عمرو ، وإضافيا إن أريد دون خالد والمعنى على الثانى مازيد إلا ضارب عمرو فيرجع لقصر الموصوف على الصفة حقيقيا إن أريد دون كل ماهو غير ضارب عمرو وإضافيا إن أريد دون ضارب خالد وعلى هذا قياس البواقى فافهم (قوله شىء بشىء) أى موصوف بصفة أو صفة بموصوف (قوله بطريق مخصوص) أى من الطرق الأربعة الآتية والستة التى هى الأربعة الآتية وضمير الفصل وتعريف المسند أو المسند إليه بأل الجنسية فالتخصيص الحاصل بصريح لفظ

(فالحقيق) ما كان الاختصاص فيه بحسب الواقع والحقيقة لا بحسب الإضافة إلى شيء آخر نحو لا كاتب فى المدينة إلا على إذا لم يكن غيره فيها من الكتاب (والإضافى) ما كان الاختصاص فيه بحسب الإضافة إلى شيء معين نحو ما على إلا قائم أى أن له صفة القيام لا صفة القعود وليس الغرض نفى جميع الصفات عنه ماعدا صفة القيام وكل منهما ينقسم إلى قصر صفة على موصوف نحو لا فارس إلا على وقصر موصوف على صفة نحو «وما محمد إلا رسول» فيجوز عليه الموت. والقصر الإضافى ينقسم باعتبار حال المخاطب إلى ثلاثة أقسام قصر أفراد إذا اعتقد المخاطب الشركة. وقصر قلب إذا اعتقد العكس. وقصر تعيين إذا اعتقد واحدا غير معين

وللقصر طرق منها النفى والاستثناء نحو «إن هذا إلا ملك كريم»

الخصوص ومافى حكمه والتأكيد الغير الشمولى نحو جاء زيد نفسه لا غيره لا يعد من طرق القصر اصطلاحا وإن كان قصرا بالمعنى اللغوى (قوله وينقسم إلى حقيق وإضافى) وقد يقصد بكل منهما المبالغة فأقسام القصر أربعة قصر حقيق على وجه الحقيقة وقصر حقيق على وجه المبالغة فإن نحو ما فى الدار إلا زيد إذا قتلته مريدا لا غيره وكان فيها غيره ونزلته منزلة العدم كان القصر حقيقيا ادعائيا وقصر إضافى على وجه الحقيقة وقصر إضافى على وجه المبالغة فإن نحو ما فى الدار إلا زيد إذا قصد أنه لا يتجاوزه إلى عمرو وجعل حصول عمرو فيها منزلة العدم كان القصر إضافيا ادعائيا (قوله لا بحسب الإضافة إلى شيء آخر) أى لا بحسب ملاحظة حال المخاطب من تردد أو اعتقاد خلاف أو شركة (وقوله والإضافى ما كان الاختصاص فيه الخ) أى مالوحظ فيه الحقيقة ونفس الأمر مع ملاحظة حال المخاطب السابق ومن ثم صرحوا بأن قصر الإفراد وقصر القلب وقصر التعيين أقسام للقصر الإضافى لا الحقيق فكل من الحقيق والإضافى حقيقة للقصر اصطلاحا إلا أن كمال الحقيقة فى الأول بسبب كونه هو الذى ينافى المشاركة أوجب مناسبة تسميته حقيقيا وعدم كمال الحقيقة فى الثانى بسبب صحة وجود مشاركة أخرى فيه أوجب أن يسمى إضافيا وأن لا يتخذ حقيقة للتخصيص وإن شمله مطلق التخصيص (قوله وللقصر طرق) هى تختلف بعد

اشتراكها فى إفادة القصر من وجوه منها أن التقديم يدل على القصر بمفهوم الكلام أى بما يفهم فى عرف البلغاء من الأسرار ودلالة الثلاثة الباقية عليه بالوضع إما بمعنى أنها موضوعة له إلا أن أحواله من كونه إفرادا أو قلبا أو تعيينا إنما يستفاد من هذه الثلاثة بمعونة المقام وهى المقصودة من فن المعانى وإما بمعنى أن الواضع وضعها لمعان تفيد القصر وهى إثبات المذكور ونفى ماسواه ، ومنها أن الأصل فى طريق العطف النص على المثبت والمنفى فلا يترك النص عليهما بأن يقال زيد يعلم النحو لا غير فى رد الإثبات فى قول القائل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض أو قوله زيد يعلم النحو وعمرو وبكر والأصل فى الثلاثة الباقية النص على المثبت دون المنفى فلا تدل عليه الثلاثة إلا ضمنا (قوله منها النفى والاستثناء الخ) أى النفى بأداة من أدواته كليس وما وإن والاستثناء بإلا أو إحدى أخواتها سواء ذكر المستثنى منه نحو ماجاءنى أحد إلا زيد أم لا نحو ماجاءنى إلا زيد فإن الغرض منه النفى ثم الإثبات المحققان للقصر وليس الغرض منه تحصيل الحكم فقط وإلا لقيل جاءنى زيد وأما الاستثناء من الإثبات نحو جاء القوم إلا زيدا فلا يفيد القصر لأن الغرض منه الإثبات والاستثناء قيد مصحح له فكأنك قلت جاء القوم المغايرون لزيد فلو أفاد الاستثناء من الإثبات القصر لإفادته الصفة فى نحو جاء الناس الصالحون ولا قائل به والحكم فى ذلك الاستعمال والذوق السليم ولذلك يستعمل النفى ثم الاستثناء عند الإنكار دون الإثبات ثم الاستثناء وفى هذا الطريق يؤخر المقصور عليه مع أداة الاستثناء سواء كانت إلا أو غيرها بأن يكون المقصور مقدما على الأداة وهى مقدمة على المقصور عليه قال النوبى والسر فى تأخير المقصور عليه أن القصر أثر عن الحرف الذى هو إلا ويمتنع ظهور أثر الحرف قبل وجوده اه واختلفوا فى جواز تقديم المقصور عليه الواقع بعد أداة الاستثناء معها على قلة على المقصور بناء على قول أكثر النحويين أنه لا يجوز أن يستثنى بإلا إلا شىء واحد لضعفها لأن أصلها لا النافية وهى لا تنفى إلا شيئاً واحداً فيعلم مع التقديم حيث يقصد الحصر فى مواليها ما هو المراد من التركيب من قصر ما بعد مدخولها على مدخولها وعدم جواز ذلك التقديم حيث قصد الحصر فيما والى إلا فقط لا بقلة ولا بغيرها بناء على جواز أن يستثنى بها شيئان بلا عطف لأن التقديم يوجب توهم أن المراد القصر فى مواليها وفيما بعده ، المقصود القصر فى مواليها فقط فلا يجوز على هذا ولو بقلة أن يقال فى

ومنها إنما نحو إنما الفاهم على ومنها العطف بلا أو بل أو لكن
نحو أنا ناثر لا ناظم وما أنا حاسب بل كاتب ومنها تقديم ما حقه التأخير نحو
« إياك نعبد »

ما ضرب زيد إلا عمراً ما ضرب إلا عمرا زيد برفع زيد ونصب عمرو لأنه لما جوزنا استثناء شيئين يتوهم أن المعنى ماضرب أحداً أحد إلا عمرا ضربه زيد وبعضهم جوز استثناء شيئين بها إذا صرح بالمستثنى منه كأن يقال ما ضرب أحد أحداً إلا زيد عمرا فإلا زيد مستثنى من الأحد الأول وعمراً مستثنى من الأحد الثانى وينبنى على جواز استثناء شيئين بها بلا عطف وعدم جوازه قول أبى البقاء أن ملعونين فى قوله تعالى (لايجاورونك فيها إلا قليلا ملعونين) حال من فاعل يجاورونك وقول غيره أن ملعونين مفعول لمحذوف أى أذم ملعونين أين ماثقفوا أخذوا الخ لا حال من فاعل يجاورونك وإلا لزم استثناء شيئين بأداة واحدة من غير عطف وكذا يقال فى بادئ الرأى فى قوله تعالى ومانراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادى الرأى أنه منصوب باتبعك على الأول وبمحذوف أى اتبعوك فى بادئ الرأى على الثانى فتنبه (قوله إنما) أى المركب من إن التى هى لتأكيد النسبة وما الكافة لتضمنها معنى ما وإلا بشهادة صحة انفصال الضمير معها فى قول الفرزدق . وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى . ولقول النحاة إنما لإثبات مايذكر بعدها ونفى ما سواه ودلالتها على ذلك دليل على تضمنها معنى ما التى هى للنفى وإلا التى هى للاثبات ولقول المفسرين (إنما حرم عليكم الميتة) بنصب الميتة وكون حرم للفاعل معناه ماحرم عليكم إلا الميتة لتطابق هذه القراءة قراءتى الرفع للميتة مع كون حرم للفاعل أو المفعول المفيدين للقصر بتعريف المسند فافهم ومن حيث أن الترتيب الطبيعى يقتضى تقديم المقصور على المقصور عليه مع كون إنما لاتقع إلا فى صدر الكلام تعين أن يكون فى طريق القصر بإنما أن يذكر المقصور بعدها ويذكر بعده المقصور عليه تقول إنما ضرب زيد عمراً أو إنما ضرب عمراً زيد فيكون ما أخر من فاعل أو مفعول بمنزلة الواقع بعد إلا فيكون هو المقصور عليه ولايجوز تقديمه على غيره للإلباس (قوله ومنها تقديم الخ) هذا يشمل تقديم بعض معمولات الفعل على بعض كتقديم المفعول على

﴿ الباب الخامس — فى الوصل والفصل ﴾

الوصل عطف جملة على أخرى والفصل تركه والكلام هنا قاصر على العطف بالواو لأن العطف بغيرها لا يقع فيه اشتباه ولكل من الوصل بها

الفاعل دون الفعل مع أن المرجح فيه عدم إفادته القصر (وقوله ما حقه التأخر) أى كالخبر على المبتدأ مالم يكن المبتدأ نكرة والمعمولات على الفعل واحترزبها عما وجب تقديمه لصدارته كأين ومتى اه دسوقى (قوله عطف الخ) ليس هذا تعريفاً لحقيقة الوصل والفصل مطلقا بل لنوع من الوصل والفصل وهو الواقع فى الجمل فلا يرد أنهما لا يختصان بالجمل بل كذلك يجريان فى المفردات فإن كان بين المفردين جامع وصلتهما بالواو كما إذا كان بينهما تقابل نحو قوله تعالى (هو الأول والآخر والظاهر والباطن) فالوصل لدفع توهم عدم اجتماعهما ونفى التناقض أو شبه تماثل كما فى قوله

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها ٭ شمس الضحى وأبو إسحق والقمر

وإن لم يكن بينهما جامع فصلتهما كما فى قوله تعالى (هو الله الذى لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر) نعم لا يجب العطف فى المفردات متى قصد التشريك بل قد يستحسن فقط عند إيهام التضاد كما فى المثال الأول وأما الجمل فمتى قصد التشريك وجب العطف والفرق أن الصفات المفردة كالشىء الواحد من الموصوف لعدم استقلالها بخلاف الجمل فإنها لاستقلالها لا يدل على تعلقها بما قبلها إلا العطف فافهم دسوقى (قوله قاصر على العطف بالواو) أى فى الجمل التى لا موضع لها من الإعراب لأن العطف على مالها موضع من الإعراب لا يقع فيه اشتباه إذ لا يكون للجملة موضع من الإعراب إلا إذا كانت واقعة موقع مفرد فيجرى العطف عليها مجرى العطف عليه فى ظهور المشترك فيه وهو الأمر الموجب للإعراب فيصح أن يقال اشترك الجملتان أو المفردان فى الخبرية أو فى الحالية مثلا وحيث ظهر المشترك فيه حصل العطف بالواو — فائدة — ولا يحتاج فيها إلا إلى جامع واحد بين طرفى كل من الأولى والثانية كالمفردين عقلى أو وهمى أو خيالى بخلاف التى لا محل لها من الإعراب فإن العطف عليها بالواو كما يفتقر إلى جامع عقلى أو وهمى أو خيالى بين طرفى كل من الأولى والثانية كذلك يفتقر

إلى جامع آخر بين نسبة الأولى ونسبة الثانية لأن المقصود من العطف فى هذه الحالة النص على اجتماع الجملتين فى الواقع ولا يحسن ذلك إلا إذا كان بين الجملتين جامع مخصوص واستخراج هذا الجامع يتوقف على معرفة هل بين الجملتين كمال الانقطاع مع الإيهام أو بدونه أو كمال الاتصال أو شبه كل منهما أو التوسط بين الكمالين فإذا عرف أن بين الجملتين التوسط بين الكمالين أو كمال الانقطاع مع الإيهام وصل لوجود الجامع بينهما وإلا فلا ولهذا خصصوا التفصيل المذكور بالجملتين اللتين لامحل لهما فلو كان ذلك التفصيل جاريا فيما لهما محل من الإعراب لم يكن وجه لتخصيصه بما لا محل لهما من الإعراب فإذا قلت زيد يكتب ويشعر أو زيد يعطى ويمنع أو مررت برجل خلقه حسن وخلقه قبيح كنت قد أشركت الثانية فى هذه الأمثلة فى حكم الأولى وهو الخبرية فى المثال الأول والثانى والوصفية فى الثالث ولم تحتج إلا إلى جامع واحد بين كل من المسند إليها والمسندين فى كل من الجملتين فى المثل المذكورة وهو التناسب بين المسندين فى المثال الأول لأن المراد بالكتابة هنا إنشاء النثر كما أن الشعر إنشاء النظم والتضاد بينهما فى كل من المثال الثانى والثالث والاتحاد بين المسند إليهما فى كل من الأمثلة المذكورة وليس فى معرفة هذا الجامع اشتباه قال الشيخ عبد القاهر ونظائر ذلك تكثر والأمر فيها يسهل وبالجملة فكون الجملة لها محل مما يقرب الجامع بخلاف ما إذا لم يكن لها محل نعم قال فى عروس الأفراح ليس ما ذكر على إطلاقه فربما كانت الجملة لامحل لها والجامع أقرب منه حيث لها محل كالجملة الموصول بها إذا عطف عليها كقولك رأيت الذى يعطى ويمنع فإنها وإن كانت لامحل لها إلا أن استدعاء الموصول لتمام صلته أتم من استدعاء الإعراب للجملة المعطوفة (وقوله لا يقع فى اشتباه) أى لأن غيرها يفيد مع الاشتراك معانى مثل الترتيب بلا تراخ للفاء والترتيب مع التراخى لثم والشك والإبهام والتخيير والتقسيم والإباحة لأو، وإما مع الواو وتلك المعانى تكفى فى حسن الكلام وانتظامه فلا يطلب فيه شىء آخر بشهادة الاستعمال والذوق بخلاف الواو فإنها لاتفيد أكثر من الاشتراك بين شيئين ولا يتصور الاشتراك بينهما حتى يكون هناك معنى يقع ذلك الاشتراك فيه وإذا كان ذلك كذلك ولم يكن فى قولنا زيد قائم

وعمرو قاعد معنى تزعم أن الواو أشركت فيه بين هاتين الجملتين كانت الدقة وثبت الغموض وحاصل المقال فى فصل الجملتين ووصلهما أن الأولى حيث كان لها محل من الإعراب فإن قصد تشريك الثانية لها فى حكمه وجب عطفها عليها ليدل العطف على الاشتراك المذكور لكن إن كان بعاطف سوى الواو بأن كان معنى ذلك العاطف متحققاً ومقصوداً حسن العطف وإن لم توجد جهة جامعة وإن كان بالواو قبل إن كان بين كل من طرفى الجملتين جهة جامعة عقلية وهى الاتحاد أو التضايف أو التماثل فى نحو زيد يكتب وعمرو يشعر حيث شارك عمرو زيداً فى صفة الكرم مثلا أو وهمية وهى شبه التماثل أو شبه التضاد أو التضاد فى نحو زيد يعطى ويمنع أو خيالية كقولك للكاتب زيد برى القلم وحبر الدواة ولم يحتج هنا إلى جهة جامعة أخرى بين نسبتى الجملتين كما احتيج لذلك فى العطف بالواو على مالا محل لها من الإعراب حتى يحتاج هنا إلى معرفة الأحوال الستة الآتية كما احتيج لها هناك وذلك لأن الجملتين اللتين لهما محل من الإعراب فى معنى المفرد فلا تراعى فيهما النسبة ألا ترى أنه قد صح العطف فى المحكيتين مع وجود كمال الانقطاع فيهما باعتبار أصلهما كما فى قوله تعالى وقالوا (حسبنا الله ونعم الوكيل) وإن لم يقصد تشريك الثانية للأولى فى حكم إعرابها وجب فصل الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذى ليس بمقصود نحو (وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم) لم يعطف (الله يستهزئ بهم) على (إنا معكم) لأنه ليس من مقولهم وأما إذا لم يكن للأولى محل من الإعراب فإنه يتحقق لها مع الثانية أحوال ستة الأول كمال الانقطاع بلا إيهام الثانى كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الإيهام السادس التوسط بين الكمالين فإن لم يقصد ربط الثانية بالأولى بأن لا يراد اجتماعهما فى الحصول الخارجى كما إذا أخبر بجملة ثم تركت فى زوايا الإهمال فأخبر بأخرى كقولك زيد قائم ثم أضربت عنها فقلت بل عمرو قاعد فالفصل متعين فى الأحوال الستة وإن قصد ربطها بها فإن كان الربط على معنى عاطف سوى الواو بأن كان معنى ذلك العاطف متحققا ومقصوداً وجب العطف بذلك الغير فى الأحوال الستة وإن كان الربط على معنى عاطف هو الواو فإن كان للأولى قيد لم يقصد إعطاؤه للثانية فالفصل متعين فى الأحوال الستة وإن لم يكن للأولى قيد أصلا أو لها قيد وقصد إعطاؤه للثانية فالفصل

﴿ مواضع الوصل بالواو ﴾

يجب الوصل فى موضعين

(الأول) إذا اتفقت الجملتان خبراً أو إنشاءا وكان بينهما جهة جامعة أى

متعين إن كان بين الجملتين كمال الانقطاع بلا إيهام أو كمال الاتصال أو شبه أحدهما لأن الوصل يقتضى مغايرة ومناسبة فباقتضائه المغايرة لايناسب كمال الاتصال ولا شبهه وباقتضائه المناسبة لايناسب كمال الانقطاع ولاشبهه والوصل متعين إن كان بين الجملتين كمال الانقطاع مع الإيهام أو التوسط بين الكمالين لوجود الداعى إلى الوصل وهو رفع الإيهام فى كمال الانقطاع وعدم المانع الذى هو أحد الأربعة السابقة فى التوسط بين الكمالين وصعوبة هذا الباب ليست من جهة تعدد هذه الصور بل من جهة استخراج الجهة الجامعة فى الحالتين الأخيرتين المتعين فيهما الوصل أعنى كمال الانقطاع مع الإيهام والتوسط بين الكمالين (قوله يجب الوصل فى موضعين) فى عروس الأفراح حيث قلنا فى هذا الباب يجب الوصل أوقلنا يجب الفصل نريد به الوجوب بحسب البلاغة وتطبيق الكلام على مقتضى الحال ولا نعنى الوجوب بحسب اللغة إلا فى مواضع يسيرة ننبه عليها فى مواضعها إن شاء الله تعالى اه ثم قال بعد واعلم أن الخبر والانشاء المتمحضين لايعطف أحدهما على الآخر فيجب الفصل بلاغة وأما لغة فاختلفوا فيه فالجمهور على أنه لايجوز واختاره ابن عصفور فى شرح الإيضاح وابن مالك فى باب المفعول معه فى شرح التسهيل وجوزه الصفار وطائفة ونقل الشيخ أبوحيان عن سيبويه جواز عطف المختلفين بالاستفهام والخبر مثل هذا زيد ومن عمرو وقد تكلفوا على ذلك فى قوله تعالى (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق) وحاصله أن أهل هذا الفن متفقون على منعه وظاهر كلام النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين لأنه عند من جوزه يجوز لغة ولايجوز بلاغة اه وسيأتى مافيه (قوله إذا اتفقت الجملتان خبرا أو إنشاءا) أى معنى ولفظا كما فى مثالى الكتاب وذلك أن الجملتين فى نحو إن الأبرار الخ خبريتان لفظا ومعنى والجامع بينهما التضاد بين المسندين والمسند إليهما لأن الأبرار ضد الفجار والكون فى النعيم ضد الكون فى الجحيم والجملتان فى نحو فليضحكوا الخ إنشائيتان لفظا ومعنى والجامع الاتحاد بين المسند إليهما وهى الواو التى هى ضمير المخاطبين

وشبه التضاد بين المسندين أو معنى فقط بأن كانتا إنشائيتين معنى ولفظهما خبر نحو الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أو لفظ الأولى خبر ولفظ الثانية إنشاء أو بالعكس أو كانتا خبريتين معنى ولفظهما إنشاء نحو ألم آمرك بالتقوى وألم آمرك بترك الظلم ولفظ الأولى إنشاء ولفظ الثانية خبر أو بالعكس ويسمى الاتفاق المذكور توسطا بين الكمالين وإنما تعين الوصل بالواو هنا لعدم المانع الذى هو وجود أحد الكمالين مع عدم الإيهام فى كمال الانقطاع ووجود شبه أحدهما وقوله وكان بينهما أى بين طرفى كل من الجملتين جهة جامعة إما عقلية وهى ثلاثة أقسام أحدها الاتحاد فى التصور أى فى متصور من متصورات الجملة وذلك إذا كان المسند إليه فى الجملة الثانية هو عين المسند إليه فى الجملة الأولى نحو زيد كاتب وهو شاعر والثانى التماثل بمعنى الاشتراك فى وصف له مزيد اختصاص وارتباط بالشيئين بحيث يوجب اجتماعهما فى المفكرة مع اشتراكهما فى الحقيقة لا بمجرد اشتراكهما فى الحقيقة كما إذا كان بين زيد وعمرو اشتراك فى الكرم وقلت زيد شاعر وعمرو كاتب والثالث التضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما إلا بالقياس إلى تعقل الآخر كالتضايف الذى بين مفهوم العلة وهو كون الشىء سببا بين مفهوم المعلول وهو كون الشىء مسببا عن ذلك الشىء كأن يقال العلة أصل أو موجودة والمعلول فرع أو موجود أو بين ماصدق العلة وبين ماصدق المعلول باعتبار مفهوم العلة ومفهوم المعلول كأن يقال حركة الخاتم موجودة أو معلولة وحركة الأصبع موجودة أو علة أو النار محرقة والحطب محرق وإما وهمية وهى ثلاثة أقسام أيضا أحدها شبه التماثل أى الاتحاد فى النوع وذلك بأن يكون بين الشيئين تقارب وتشابه باعتبار وتباين باعتبار آخر كلونين هما بياض وصفرة فيصح العطف فى نحو بياض الفضة يذهب الغم وصفرة الذهب تذهب الهم والثانى التضاد وهو التقابل بين أمرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد فمن المحسوسات السواد والبياض فيقال ذهب السواد وجاء البياض أو السواد لون قبيح والبياض لون حسن ومن المعقولات الإيمان والكفر بناء على أن الكفر إنكار شىء مما علم مجىء النبى صلى الله عليه وسلم به بالضرورة نحو ذهب الكفر وجاء الإيمان أو الإيمان حسن والكفر قبيح وكذا الذوات المتصفة بالمذكورات فيقال الأسود ذهب والأبيض جاء والمؤمن حضر والكافر غاب ومنه (إن الأبرار لفى نعيم) الخ والثالث شبه التضاد بأن لا يكون أحد الشيئين ضدا للآخر ولا موصوفا بضد

ماوصف به الآخر ولكن يستلزم كل منهما معنى ينافى مايستلزمه الآخر وهو قسمان مايكون فى المحسوسات كالسماء والأرض ومايكون فى المحسوسات والمعقولات كالأول والثانى فيقال السماء مرفوعة لنا والأرض موضوعة لنا والأول سابق والثانى لاحق ومن الجمع بشبه التضاد (فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا) فافهم وإماخيالية بأن يكون بين الشيئين تقارن فى الخيال لأجل أسباب مؤدية إلى ذلك التقارن وتلك الأسباب وإن كان مرجعها إلى مخالطة ذوات تلك الصور الحسية المقترنة فى الخيال بمعنى أن تلك المخالطة مالتلك الأسباب ومنشؤها إلا أن أسباب تلك المخالطة مختلفة فيمكن وجودها عند شخص دون آخر مثلا إذا كان المخاطب صنعته الكتابة فإنها تقتضى مخالطته لآلاتها من قلم ودواة ومداد وقرطاس فتقترن صور المذكورات بخياله فيصح أن يعطف بعضها على بعض فيقول القلم عندى والدواة عندك وإذا كان من أهل التعيش بالإبل مثلا أوجب له ذلك مخالطتها وأمورها من رعيها فى خصب ناشئ عن المطر النازل من السماء ومن الايواء بها إلى محل الرعى والحفظ كالجبال ثم إلى الانتقال بها إلى أرض دون أخرى طلباً للكلأ فتقترن صور الإبل والسماء والجبال والأرض فى خيال البدوى بحيث لو فتش فيه لوجدت صور هذه الأشياء حاضرة فيه على الترتيب المذكور فتجتمع كذلك عند المفكرة كما فى قوله تعالى (أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت وإلى السماء كيف رفعت وإلى الجبال كيف نصبت وإلى الأرض كيف سطحت) فاذا عكس ترتيبها كان وقع العطف فى غير القرآن بذكر الأرض أولاثم الجبال ثم السماء ثم الإبل لم يحسن لأن صور المذكورات لم تقترن فى خيال أصحابها على هذا الوجه فلم تتضح فيها كذلك كما لا تقترن صورها لا مع الترتيب المذكور ولا مع عدمه فى خيال الحضرى فاذا تلا الآية المذكورة قبل الوقوف على ما ذكرنا ظن النسق لجهله معيباً والمعتبر خيال السامع لأنه الذى يراعى حاله فى غالب الخطاب لا خيال المتكلم وبالجملة فالجامع العقلى عبارة عن أمر وهو الاتحاد والتماثل والتضايف بسببه تجمع القوة العاقلة بين الشيئين فى المفكرة فتتصرف فيهما المفكرة حينئذ بما تتصرف به سواء كان ذلك الأمر مدركا بالعقل لكونه كلياً أو مضافاً لكلى أو مدركاً بالوهم بأن كان جزئياً لكونه مضافاً لجزئى وإنما سمى جمع الاتحاد والتماثل والتضايف عقلياً لأن العقل يدرك الأمور على حقائقها ويثبتها على مقتضاها والجمع بهذه محقق فى نفس الأمر لا يبطله التأمل فنسب

مناسبة تامة ولم يكن مانع من العطف نحو « إن الأبرار لفى نعيم وإن الفجار لفى جحيم » ونحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيراً)

(الثانية) إذا أوهم ترك العطف خلاف المقصود كما إذا قلت لا وشفاه الله

للعقل والجامع الوهمى عبارة عن أمر وهو شبه التماثل وشبه التضاد والتضاد بسببه يتحيل الوهم فى اجتماع الشيئين عند المفكرة وذلك بأن يصور الوهم ذلك الأمر بصورة تصير سبباً لاجتماعهما وليس فى الواقع سبباً له سواء كان ذلك الأمر يدركه الوهم كشبه التماثل وشبه التضاد والتضاد الجزئيات أو لا يدركها الوهم ككلياتها والجامع الخيالى عبارة عن أمر وهو التقارن فى الخيال عند التذكر والإحضار بسببه يقتضى الخيال أى يقتضى الحس المشترك الذى خزانته الخيال اجتماع الشيئين فى المفكرة ولو كان ذلك الأمر عقلياً أو وهمياً فى أصله فافهم وقوله أى مناسبة تامة . أى ظاهرة قريبة لا مطلق مناسبة فلذا عيب على أبى تمام قوله

لا والذى هو عالم أن النوى ॰ صبر وأن أبا الحسين كريم

وذلك أن كرم أبى الحسين ومرارة النوى وإن كان بينهما مناسبة خفية بعيدة وهى إما الجامع الخيالى لتقارنهما فى خيال أبى تمام وأما الوهمى وهو ما بينهما من شبه التضاد لأن مرارة النوى كالضد لحلاوة الكرم لأن كرم أبى الحسين حلو ويدفع بسببه ألم احتياج السائل والصبر مر ويدفع به بعض الآلام وإما عقلى وهو مابينهما من التماثل لأن كلا دواء فالصبر دواء العليل والكرم دواء الفقير لكن لما كان المعتبر إنما هو المناسبة الظاهرة القريبة وهى غير موجودة هنا كان العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد كما هو الظاهر من أن أن تؤول مع خبرها بمفرد مضاف لاسمها أو عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولى عالم لأن وجود الجامع شرط فى الصورتين (قوله ولم يكن مانع من العطف) أى كاقتضائه خلاف المراد مما سيتضح لك فى قوله تعالى (وإذا خلوا إلى شياطينهم) الآية (قوله إذا أوهم ترك العطف الخ) أى فى كمال الانقطاع فقط لما ذكره العلامة عبد الحكيم من تعين الفصل فى كمال الاتصال وإن كان فيه إيهام خلاف المقصود مثل إذا سئلت هل تشرب خمرا فقلت لا تركت شربه تريد تأكيد النفى السابق بقولك تركت شربه لا تعلق النفى بالترك ومثل قولك أيضا لمن قال مامدحت لامدحت فإن

جواباً لمن يسألك هل برئ علي من المرض . فترك الواو يوهم الدعاء عليه وغرضك الدعاء له .

﴿ مواضع الفصل ﴾

يجب الفصل فى خمسة مواضع

(الأول) أن يكون بين الجملتين اتحاد تام

لا لنفى نفى المدح فتفيد إثباته فتكون جملة مدحت تأكيد للنفى السابق فلو لم يؤت بالواو لتوهم تعلق النفى بالمدح وإن المراد الدعاء بنفى المدح بمعنى لا جعلت ممدوحا مع أن الغرض إثباته وذلك لأنه فى كمال الاتصال قد انتفى مصحح العطف وهو المغايرة ويمكن دفع الإيهام بطريق آخر غير العطف بأن يقال فى لا تركت شربه مثلا لا قد تركت شربه بخلاف كمال الانقطاع فإن المصحح للعطف وهو المغايرة متحقق فيه والتباين بينهما المنافى لكون العطف مقبولا بالواو مقبول لدفع الإيهام اه وقيل الوجه فى كمال الاتصال مع الإيهام العطف مثل كمال الانقطاع مع الإيهام وأن مواضع الوصل ثلاثة كمال الانقطاع مع الإيهام وكمال الاتصال كذلك والتوسط بين الكمالين وليس بشيء وإنما تعين الوصل بالواو هنا لوجود الداعى إلى الوصل وهو رفع الإيهام (قوله أن يكون بين الجملتين اتحاد تام) أى بأن تكون الثانية بدلا أو بيانا أو توكيدا معنويا أو لفظيا من الأولى وأما النعت فلما لم يتميز عن العطف البيان فى المفردات إلا بأنه يدل على بعض أحوال المتبوع لا على ذاته والبيان يدل على ذات المتبوع لا على وصف فيه والدلالة على بعض أحوال المتبوع مما لا تحقق له فى الجمل لأن الجملة إنما تدل على النسبة ولا يتأتى أن تكون نسبة فى جملة دالة على وصف شيء فى جملة أخرى لم تنزل الجملة الثانية من الأولى منزلة النعت من المنعوت وقد تكون النسبة فى جملة موضحة لنسبة جملة أخرى فلذا نزلت الجملة الثانية من الأولى منزلة عطف البيان من المبين والاتحاد التام يمنع من العطف بالواو ولا يمنع من العطف بغير الواو كما هو المفهوم من كلام صاحب التلخيص ومنعه من العطف بها لأنه كعطف الشيء على نفسه لاقتضائه شدة المناسبة بين الجملتين ولا معنى لعطف الشيء على نفسه ضرورة لحصول التنافى بين مايقتضيه العطف بالواو ومن المغايرة وبين

بأن تكون الثانية بدلا من الأولى

الاتحاد التام الواقع بين الجملتين وكذا يقال فى شبه كمال الاتصال لأن شبه الشيء حكمه حكم ذلك الشيء. لا يقال إن هذا يقتضى أنه لا يصح أو لا يحسن العطف التفسيرى بالواو فى المفرد مع أنه شائع حسن لأنا نقول حسنه ممنوع عند البلغاء وشيوعه إنما هو فى عبارات المصنفين لا فى كلام البلغاء. أو يقال إن الواو فى العطف التفسيرى غير مستعملة فى العطف بل هى مستعارة لمعنى حرف التفسير هذا ودعوى الاتحاد التام فى غير البدل مسلمة وأمّا فى بدل البعض والاشتمال فمبنية على قول بعضهم إن البدل والمبدل منه كالشيء الواحد وهو لا يتم مع كون المبدل كالمعدوم إذ لا يتحد ماهو بمنزلة المعدوم بالموجود مع أن البعض من حيث هو والمشتمل عليه من حيث هو لا اتحاد بينه وبين ماقبله فالمناسب أن يوجه منع العطف فى بدل البعض والاشتمال بأن المبدل منه فى نية الطرح عن القصد الذاتى فصار العطف عليه كالعطف على مالم يذكر فافهم وتردّد العلامة الدسوقى فى كون كل من البدل والبيان والتأكيد المعنوى واللفظى الواقع فى الجمل اصطلاحياً من جملة التوابع أو كالبدل والبيان والتأكيد المعنوى واللفظى فى حصول كل ما يحصل من كل قيل ومما يدل على الثانى قول صاحب التلخيص فى كل منها فوزانه وزان الخ وقد تمنع تلك الدلالة وكلام الفنرى ربما كان مفيداً للأول حيث قال ولا يقال إن كل واحد من التوكيد والبيان والبدل من جملة التوابع والتابع هو الثانى المعرب بإعراب سابقه الحاصل أو المتجدد وحينئذ فلابد أن يكون للمتبوع إعراب لفظى أو تقديرى أو محلي مع أن الكلام فى الجمل التى لا محل لها من الإعراب لأنا نقول المراد من قولهم هو الثانى المعرب بإعراب سابقه كونه كذلك فيما لسابقه إعراب أو المراد بإعراب سابقه نفياً أو إثباتاً أو إن هذا تعريف للتابع بالنظر للغالب وهو ما إذا كان للسابق إعراب اه كلامه وعليه فلا مانع من أن يقال إن ما كان بالألفاظ المعلومة تأكيد معنوى بالنسبة للمفردات وأمّا التوكيد المعنوى بالنسبة للجمل فهو الجملة الثانية من المتخالفتين ما بحيث يلزم من تقرر معنى إحداهما تقرر معنى الأخرى مثل «لا ريب فيه» من قوله تعالى (ذلك الكتاب لا ريب فيه) تأمل دسوقى (قوله بأن تكون الثانية بدلا من الأولى) أى بدل بعض نحو أمدكم بما تعلمون الخ فإن المراد

من هذا الخطاب التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضى اعتناء اواهتماماً بشان ذلك التنبيه لكونه مطلوباً فى نفسه لأنه تذكير للنعم لتشكر وهو ذريعة لغيره كالإيمان والعمل بالطاعة وقوله (أمدكم بأنعام وبنين) أوفى بتأدية التنبيه على النعم لدلالته عليهما بالتفصيل حيث سميت بنوعهامن غيرأن يحال تفصيلها على علم المخاطبين المعاندين لكفرهم إذ ربما نسبوا تلك النعمة إلى قدرتهم جهلا منهم وينسبون له تعالى نعما أخرى كالإحياء والتصوير أو بدل اشتمال نحو

« أقول له ارحل لاتقيمن عندنا » فإن المراد بقوله ارحل لازم معناه وهو كمال إظهار الكراهة لإقامة المتحدث عنه لديهم وقوله لاتقيمن عندنا يدل مع تأكيده بالنون على كمال إظهار الكراهة بالمطابقة العرفية حيث يقال لاتقم عندى ولا يقصد عرفاً كفه عن الإقامة بل مجرد إظهار كراهة حضوره ولما كان من حيث كونه دالا على هذا المقصود بالمطابقة أوفى من دلالة ارحل عليه التزاماً وهو مع ذلك ليس بعض مدلول ارحل ولا نفسه بل هو ملابسه للملازمة بينهما صار بدل اشتمال منه والجملة الأولى وهى ارحل فى البيت وإن كان لها محل من الإعراب باعتبار الحكاية عما يقوله فى زمان الاستقبال لأن أقول متسلط عليها على المشهور إلا أنها مستأنفة لامحل لها باعتبار المحكى كما قال السيد فافهم . وأما بدل الكل فقيل لايدخل فى كمال الاتصال إما لأنه لايتحقق فى الجمل مطلقاً لاغناء التوكيد فيها عنه لأن مايفرق به بين بدل الكل والتوكيد اللفظى فى المفردات من وجوب مغايرة اللفظين وكون التابع هو المقصود بالحكم فى البدل بخلاف التوكيد لايتحقق فى الجمل لأن التوكيد اللفظى فى الجمل فيه المغايرة بين اللفظين دائما وكل من الجمل مستقل فيكون كل منهما مقصودا وهو ماذهب إليه صاحب التلخيص وإما لأن كمال الاتصال إنما يعتبر فيما لامحل له من الإعراب وبدل الكل إنما يتحقق فيما له محل من الإعراب لأنه يتأتى فيه قصد الثانية بسبب قصد نقل نسبة العامل إليها بخلاف التى لامحل لها من الإعراب فإنه لانسبة فيه للعامل حتى تنقل إلى مضمون الجملة الثانية وهو ماذهب إليه السيد حيث قال فى حاشية الكشاف ثم الظاهر أن قوله تعالى (إنما نحن مستهزئون) بدل كل من قوله إنامعكم وأرباب البيان لايقولون بذلك فى الجملة التى لامحل لهامن الإعراب اه وذهب بعضهم إلى دخول بدل الكل فى كمال الاتصال لأنه يتحقق فى الجمل مطلقا

نحو « أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين » أو بأن تكون بيانا لها نحو « فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد » أو بأن تكون مؤكدة لها نحو « فمهل الكافرين أمهلهم رويدا »

أما التى لها محل فلما علمت وأما التى لا محل لها فلأنها وإن كانت لا نسبة فيها للعامل حتى تنقل للجملة الثانية إلا أنه ينزل قصد استئناف إثباتها منزلة نقل الحكم إلى مضمون الثانية ومثل لبدل الكل فيما لا محل له بقول القائل قنعنا بالأسودين قنعنا بالتمر والماء فإذا قصد الأخبار بالأولى ثم بالثانية لكون الأولى كغير الوافية بالمراد لما فيها من إبهام ما والمقام يقتضى الاعتناء بشأن المخبر به تفصيلا لما فيه من تشويق المخبر أو نحو ذلك كانت بدل كل وأما بدل الغلط فقيل لا يدخل فى كمال الاتصال لأنه لا يقع فى الفصيح وفيه أن الذى لا يقع فى الفصيح الغلط الحقيقى وأما إن كان غير حقيقى بأن تغالط بأن يفعل المتكلم فعل الغالط لغرض من الأغراض فهذا واقع فى الفصيح إلا أنه نادر وندرته لا تقتضى عدم دخوله فى كمال الاتصال فافهم (قوله نحو أمدكم بما تعلمون الخ) أى نحو قول الله تعالى حكاية عن قول نبيه هود لقومه وجملة أمدكم بما تعلمون لا محل لها لأنها صلة الذى فى قوله تعالى (واتقوا الذى أمدكم بما تعلمون) الخ وقد صرح ابن هشام بأن المحل للموصول دون الصلة وصرح العلامة السيد بأن المحل لمجموع الصلة والموصول فمجرد الصلة لا محل لها دسوقى (قوله أو بأن تكون) أى الثانية وقوله بيانا لها أى للأولى لما فيها من الخفاء مع اقتضاء المقام إزالته من غير أن يقصد بها استئناف الأخبار بنسبتها كما فى البدل والفرق بين البدل والبيان مع وجود الخفاء فى كل من المبدل منه والمبين أن المقصود فى البدل هو الثانى لا الأول والمقصود فى البيان هو الأول والثانى توضيح له فالايضاح فى البدل حاصل غير مقصود بالذات وحاصل مقصود بالذات فى البيان (قوله نحو فوسوس إليه الشيطان الخ) ضمن وسوس معنى ألقى فعدى بإلى فكأنه قيل فألقى إليه الشيطان وسوسته وهذه الجملة فيها خفاء إذ لم تتبين تلك الوسوسة فبينت بقوله قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى وأضاف الشجرة للخلد بادعاء أن الأكل منها سبب لخلود الآكل وعدم موته ومعنى وملك لا يبلى لا يتطرق إليه نقصان فضلا عن الزوال والآية مثال لكمال الاتصال بين الجملتين بسبب كون الثانية بيانا

بقطع النظر عن كون الأولى لها محل أولا وإلا فالجملة الأولى فى محل جر لعطفها على جملة قلنا المضاف إليها إذ من قوله تعالى فى سورة طه وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس أبى الآية فافهم (قوله بأن تكون) أى الثانية وقوله مؤكدة لها أو للأولى إما تأكيداً معنويا بأن يختلف مفهوم الجملتين ولكن يلزم من تقرير معنى إحداهما تقرير معنى الأخرى لدفع المتكلم توهم السامع التجوز فى الأولى نحو (ذلك الكتاب لاريب فيه) إذا جعلت الم طائفة من الحروف واقعة فى أوائل السور إشارة إلى أن الكتاب المتحدى به مركب من جنس هذه الحروف أو جعلت جملة مستقلة على تقدير الم هذا أوهذا الم أو أذكر الم أو أقسم بالم وأنها إما اسم للسورة أو القرآن أو اسم من أسمائه تعالى أو مؤول بالمؤلف من هذه الحروف وذلك الكتاب جملة ثانية بجعل المبتدا ذلك الدال على كمال العناية بتمييزه والتوسل ببعده إلى التعظيم وعلو الدرجة والخبر الكتاب المعرف باللام للدلالة على الانحصار كما مر والمراد أنه الكتاب الكامل فى الهداية الذى يستحق أن يسمى كتاباً كأن ماعداه من الكتب السماوية فى مقابلته ناقص بل ليس بكتاب ثم إنه لما كانت هذه الجملة بسبب ما فيها من المبالغة المذكورة لو صدرت من غير علام الغيوب لتوهم السامع قبل التأمل فى كمالات الكتاب أن مفادها من المبالغة مما يرمى به جزافا وكان توهم الجزاف فيها بمنزلة توهم التجوز فى جاءنى زيد لاشتراكهما فى المساهلة أكدت بجملة لا ريب فيه دفعا لذلك التوهم جريا على قاعدة ما تجب مراعاته فى البلاغة العرفية باعتبار كلام المخلوق نعم دفع هذا التوهم بلا ريب فيه ظاهر على تقدير عود ضمير فيه إلى الكلام السابق أعنى ذلك الكتاب كأنه قيل لا ريب فيه ولا مجازفة وأما على تقدير عوده للكتاب كما هو الظاهر فمبنى على أنه إذا لم يكن ريب فى كونه كاملا غاية الكمال لم يكن قولك ذلك الكتاب بالمجازفة فمرتبة لاريب فيه مع ذلك الكتاب فى دفع توهم الجزاف مرتبة نفسه مع زيد فى قولك جاء زيد نفسه وإما تأكيداً لفظياً بأن يكون مضمون الجملة الثانية هو مضمون الأولى نحو (فمهل الكافرين أمهلهم رويدا) حيث لم يقصد بالثانية استئناف الأخبار بنسبتها وإلا كانت بدل كل من الأولى ونحو (هدى للمتقين) أى هو هدى للضالين الصائرين إلى التقوى لاتحاد هذه الجملة مع جملة ذلك الكتاب فى المعنى لأنه لما كان مدلول ذلك الكتاب المطابق أنه الكتاب لا غير وهو محال وإنما الغرض وصفه بالكمال فى الهداية ومدلول هو هدى أنه

ويقال فى هذا الموضع إن بين الجملتين كمال الاتصال

« الثانى » أن يكون بين الجملتين تباين تام بأن يختلفا خبرا وإنشاءا . كقوله .

لا تسأل المرء عن خلائقه ۞ فى وجهه شاهد من الخبر

وكقول الآخر

نفس الهداية وهو محال أيضاً وإنما الغرض كونه كاملا فى إفادة الهداية صارا متحدين فى عدم إرادة الظاهر وفى إرادة الكمال فى الهداية وصارت مرتبة هدى مع ذلك الكتاب مرتبة زيد الثانى فى جاءنى زيد زيد فلذا لم يعطف هدى للمتقين على ذلك الكتاب كما لم يعطف علي لا ريب فيه وإن اشتركا فى التأكيدية لأنه لا يعطف تأكيد على تأكيد فلا يقال جاء القوم كلهم وأجمعون لإيهام العطف علي المؤكد فافهم (قوله ويقال فى هذا الموضع) أى المنحصر فى الأقسام الثلاثة المذكورة أعنى كون الثانية بدلا أو بيانا أو تأكيداً من الأولى (قوله أن يكون بين الجملتين تباين تام) أى إما بين نسبتى الجملتين وما بين طرفى كل منهما وصور الأول بقوله بأن يختلفا خبراً وإنشاءا وصور الثانى بقوله أو بأن لا يكون بينهما مناسبة فى المعنى وإنما منع التباين التام الوصل بالواو لحصول التنافى عند العطف بالواو بين ما تقتضيه الواو من المناسبة وما بين الجملتين من كمال الانقطاع وكذا يقال فى شبه كمال الانقطاع لأن شبه الشىء حكمه حكم ذلك الشىء (قوله بأن يختلفا خبراً وإنشاءا) أى لفظاً ومعنى بأن تكون إحداهما خبراً لفظاً ومعنى والأخرى إنشاءا لفظاً ومعنى نحو لا تسأل المرء البيت ونحو وقال رائدهم البيت أو تكون إحداهما خبراً لفظا إنشاءا معنى والأخرى إنشاءا لفظاً خبراً معنى نحو أليس الله بكاف عبده رحمك الله لم يعطف رحمك الله علي أليس الله الخ لأنه إنشاء معنى خبر لفظا وأليس الله الخ خبر معنى أى الله كاف عبده انشاء لفظاً أو معنى فقط بأن تكون إحداهما خبراً معنى والأخرى إنشاءا معنى وإن كانتا خبريتين أو إنشائيتين لفظاً نحو مات فلان رحمه الله ونحو أليس الله بكاف عبده اتق الله أيها العبد فلم يعطف رحمه الله على مات لأنه إنشاء معنى ومات خبر معنى وإن كانتا خبريتين لفظاً ولم يعطف اتق الله على أليس الله الخ لأنه إنشاء معنى وأليس الله الخ خبر معنى أى الله كاف عبده وإن كانتا إنشائيتين لفظاً (قوله لا تسأل المرء

وقال رائدهم ارسوا نزاولها * فحتف كل امرئ يجرى بمقدار

أو بأن لا يكون بينهما مناسبة فى المعنى كقولك على كاتب الحمام طائر أنه لا مناسبة فى المعنى بين كتابة على وطيران الحمام ويقال فى هذا الموضع

الخ) لم يعطف فى وجهه شاهد من الخبر على لاتسأل الخ لأنه خبر لفظاً ومعنى ولا تسأل إنشاء لفظاً ومعنى وكلاهما لامحل له من الأعراب (قوله وقال رائدهم ارسوا نزاولها الخ) لم يعطف نزاولها على ارسوا لأنه خبر لفظاً ومعنى وارسوا إنشاء لفظاً ومعنى لأنه أمر وكل أمر كذلك وقد مر عن صاحب عروس الأفراح أن ذلك مانع من العطف باتفاق البيانيين باعتبار مقتضى البلاغة ومايجب أن يراعى وأما عند أهل اللغة ففيه الخلاف المار قال ومن منع العطف منهم فمنعه بالنظر للبلاغة ومراعاة المطابقة بمقتضى الحال ومن جوزه منهم فتجويزه بالنظر للغة لا بالنظر للبلاغة ومراعاة المطابقة بمقتضى الحال فلا خلاف بين الفريقين وفيه نظر لأن الجائز لغة إذا لم يكن نادراً لا ينافى البلاغة فان قيل أراد أن الفصل عند كال الانقطاع واجب فى مقام ممتنع فى آخر قلنا هذا مما لم يذكروه ولم يتعرضوا له أصلا تأمل دسوق والرائد هو الذى يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ وارسوا أى أقيموا بهذا المكان المناسب للحرب وهو مأخوذ من أرسيت السفينة حبستها فى البحر بالمرساة وهى حديدة تلقى فى الماء متصلة بالسفينة فتقف ونزاولها أى نحاول أمر الحرب ونعالجها (وقوله فكل حتف الخ) علة لمحذوف أى ولا تخافوا من الحتف لأن كل حتف أى موت كل امرئ أى نفس يجرى بقدر الله تعالى لا الجبن ينجيه ولا الإقدام يرديه قال فى عروس الأفراح والجملة الأولى وهى ارسوا فى البيت وإن كان لها محل باعتبار الحكاية لأن قال متسلط عليها على المشهور إلا أنها مستأنفة لا محل لها باعتبار المحكى والمقصود هنا إنما هو تعليل عدم وصل المحكى عنه اه بتصرف (قوله أو بأن لا يكون بينهما مناسبة فى المعنى) أى مع اتفاق الجملتين فى الخبرية والانشائية لئلا يدخل القسم الأول فى هذا أيضاً بأن لا تكون مناسبة بين المسندين والمسند إليهما معا نحو زيد قائم العلم حسن ومنه مثال الكتاب حيث لا مناسبة فى المعنى بين علي والحمام كالا مناسبة بين الكتابة والطيران أو بين المسند إليهما فقط نحو زيد طويل وعمرو قصير حيث لامناسبة بين زيد وعمرو من صداقة

إن بين الجملتين كمال الانقطاع
(الثالث) كون الجملة الثانية جواباً عن سؤال

وغيرها وإن تحقق بين الطول والقصر التضاد أو بين المسندين فقط نحو زيد طويل وعمرو قائم عند فرض الصداقة بين زيد وعمرو (قوله ويقال فى هذا الموضع) أى بقسميه أعنى ما إذا كان بين نسبتى الجملتين تباين تام وما إذا انتفت المناسبة بين طرفى كل من الجملتين مع اتفاق نسبتيهما فى الخبرية والانشائية (وقوله أن بين الجملتين كمال الانقطاع) أى كما يقال ذلك فى الموضع الثانى من الوصل والعطف هناك لدفع الإيهام (قوله كون الجملة الثانية جواباً عن سؤال الخ) أى أما عن مطلق سبب الحكم أى المحكوم به الكائن فى الجملة الأولى بأن يكون التصديق بوجود السبب حاصلا للسائل إلا أنه جاهل حقيقة السبب فيطلب بما المقدرة شرح ماهيته والتصديق الحاصل بوجود سبب معين حينئذ ضمنى ليس مقصودا للسائل نحو

قال لى كيف أنت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل

فعليل خبر مبتدأ محذوف تقديره أى أنا عليل وهذه الجملة منشأ السؤال أى ما بالك عليلا أو ما سبب علتك وذلك أنه إذا قيل فلان مريض لم يتصور السامع منه إلا مجرد المرض ويبقى السبب مجهولا فيقول ما سبب مرضه فيكون السؤال عبارة عن طلب تصور السبب لكونه جاهلا به وإجابة ذلك السؤال التصورى بسبب خاص يحصل مطلوب السائل أعنى تصور سبب المرض مع التصديق بكون السبب الخاص سبباً لا أن هذا التصديق لما لم يغاير التصديق الحاصل للسامع قبل السؤال لم يكن هذا السؤال إلا لتصور ماهية السبب وحينئذ يكون السائل خالى الذهن من السبب وطالباً لتصور السبب المطلق فلا يؤكد الكلام الملقى إليه لأن التأكيد إنما يجىء لطالب الحكم والجملة الإسمية فى الجواب أعنى سهر دائم الخ وإن كانت من المؤكدات كما مر إلا أنها لا تكون من المؤكدات إلا إذا انضم إليها مؤكد وإلا فلا كما هنا فعدم التأكيد هنا دليل على أن السائل طالب لتصور السبب مطلقاً فافهم ومن ذلك « جزى الله الشدائد كل خير » البيت أى لم تقول هذا ويحك وما الذى اقتضاك أن تخالف غيرك بالرضى عن الشدائد وعدم بغضها وأما عن سبب خاص لهذا الحكم أى المحكوم به الكائن فى الجملة الأولى يسأل السائل عنه هل هو حاصل أو غير حاصل فيكون المقام مقام أن يتردد فى ثبوته فلذا يستحسن الإتيان بجوابه

مؤكداً بمؤكد واحد نحو (ولا تخاطبني في الذين ظلموا إنهم مغرقون) فجملة ولا تخاطبني الخ منشأ السؤال أي هل استحقوا العذاب وقوله أنهم مغرقون أي محكوم عليهم بالإغراق فلا سبيل إلى كفه هذا هو الاستئناف ونحو وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء فجملة وما أبرئ نفسي منشأ السؤال وقوله (إن النفس لأمارة بالسوء) هذا هو الاستئناف والسؤال المقدر هل جنس النفس مجبولة علي الأمر بالسوء فلا براءة لهذه النفس الشريفة المزكاة فأجيب نعم أن جنس النفس آمرة بالسوء مجبولة عليه فيكون هو السبب لنفي التبرئة وليس السؤال المقدر ما سبب عدم تبرئتك لنفسك علي ما سبق إليه الوهم لأنه معلوم وهو الهم المفهوم من قوله ولقد همت به وهم بها . عبدالحكيم إن قلت ماوجه تأكيد الاستئناف في هذه الآية بأن واللام واسمية الجملة وهو مقام تردد وطلب تنزيلي لايحسن فيه إلا مؤكد واحد قلت وجهه والله أعلم هو وجود الظن القوي في خلاف الحكم المؤكد هنا لأن حال الأنبياء عند من عرف زكاتها يبعد التردد في كون نفسه عليه السلام تأمر بالسوء ولكن لما نفي تبرئة النفس عن موجبات نقصانها صار المقام مقام التردد باعتبار أصل معناه كما نقله الدسوقي عن تقرير شيخه العدوي وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه لما قال (ليعلم أني لم أخنه بالغيب) قال له جبريل عليه السلام أوملك آخر ولا حين هممت فقال وما أبرئ نفسي اه وفي البيضاوي (إن النفس لأمارة بالسوء) من حيث أنها بالطبع مائلة إلى الشهوات فتهم بها وتستعمل القوي والجوارح في أثرها كل الأوقات إلا مارحم ربي إلا وقت رحمة ربي أو إلا مارحمه الله من النفوس فعصمه من ذلك وقيل الاستثناء منقطع أي ولكن رحمة ربي هي التي تصرف الإساءة اه يعني أن الأمر مجاز عن الهم أي القصد والعزم الذي يتبعه استعمال القوي والجوارح غالباً وهو إشارة لوجه الشبه فإن في الأمر استعمالا لها بالقول وفي الهم استعمال لها بالحل عليه وكونه في كل الأوقات مأخوذ من صيغة المبالغة خفاجي . وبيان ذلك أن استحسان التأكيد بمؤكد في مقام التردد والطلب لايشترط فيه عند الجمهور وجود الظن في خلاف الحكم المؤكد خلافا للشيخ عبدالقاهر وعليه فيكون التأكيد بمؤكد واحد في المقام المذكور حيث لم يوجد الظن في خلاف الحكم المؤكد أما إذا وجد الظن في ذلك كما هنا فإنه يحسن الزيادة علي مؤكد واحد بحسب قوة الظن وضعفه لأن المخاطب يكون بمنزلة المنكر بالنظر إلى الظن المذكور وإن كان المقام مقام

تردد باعتبار أصل المعنى كذا ظهر لى فتأمله بإنصاف وسيأتى عن ابن يعقوب أن الظن فى خلاف الحكم يقتضى التأكيد فلله الحمد. وأما عن غيرهما أى غير السبب الخاص وغير السبب المطلق وهو شىء آخر له تعلق بالجملة الأولى يقتضى المقام السؤال عنه إما عام نحو (قالوا سلاما قال سلام) أى قال الرسل أعنى الملائكة المرسلين لقوم لوط نسلم عليك يا إبراهيم سلاما وهذه الجملة هى منشأ السؤال أى فماذا قال إبراهيم فى جواب سلامهم فقيل قال سلام عليكم أى حياهم بتحية أحسن لكونها بالجملة الإسمية الدالة على الدوام والثبات كذا قيل ولاشك أن قول إبراهيم سلام ليس سبباً لسلام الملائكة لاعاما ولا خاصاً وعام فى حد ذاته وأما خاص كقوله

زعم العواذل أننى فى غمرة   صدقوا ولكن غمرتى لاتنجلى

وقوله :

جاء شقيق عارضاً رمحه   إن بنى عمك فيهم رماح

فجملة زعم العواذل الخ منشأ سؤال مقدر لأن الزعم مطية الكذب ففهم أن مازعموه يحتمل الصدق وعدمه فكأنه قيل أصدقوا فى ذلك الزعم أم لا وقوله صدقوا جواب ذلك السؤال المقدر وأتى به فعلا ليطابق السؤال ولم يؤكد مع أن الأنسب بكون الزعم مطية الكذب الظن فى خلاف الحكم لامجرد الشك وذلك الظن يقتضى التأكيد كما فى ابن يعقوب على التلخيص لأن التأكيد تقديرى معه بمثل القسم أى صدقوا والله مثلا وجملة جاء شقيق الخ منشأ سؤال صادر من شقيق مقدر أى هل فى بنى عمى رماح أم لا وقوله إن بنى عمك الخ جواب ذلك السؤال المقدر (قوله نشأ من الجملة الأولى) أى فوجب فصل الجملة الثانية عن الجملة الأولى ويسمى الفصل لذلك استئنافا كما تسمى الجملة الثانية نفسها استئنافا ومستأنفة وإنما وجب فصلها عنها إما لتنزيلها منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له كما قاله صاحب التلخيص وإما لتنزيل ذلك فى السؤال الذى تقتضيه وتدل عليه بالفحوى أى بالمفهوم منزلة السؤال الواقع كما قال السكاكى والسؤال والجواب المحققان إن نظر إلى معنيهما فبينهما شبه كمال الاتصال إذ كما أن الجملة الأولى فى الأقسام الثلاثة التى انحصر فيها كمال الاتصال أعنى البدل والبيان والتأكيد مستتبعة للثانية ولا توجد الثانية بدون

كقوله : جزى الله الشدائد كل خير ٭ عرفت بها عدوى من صديقى

ويقال بين الجملتين كمال الاتصال

الأولى كذلك السؤال مستتبع للجواب والجواب لا يوجد بدون السؤال وحينئذ فكل من صورة السؤال والجواب والاستئناف من شبه كمال الاتصال وإن نظر إلى لفظيهما فبينهما كمال الانقطاع لكون السؤال إنشاء او الجواب خبرا وإن نظر إلى قائليهما فكل منهما كلام متكلم ولا يعطف كلام متكلم على كلام متكلم آخر غالبا ومن غير الغالب مايقال وعليكم السلام عطفا على السلام عليكم فعلى جميع التقادير الفصل متعين وليست الواو للعطف فى قول الشاعر ٭ فلا صبر يبدو وفى اليأس راحة ٭ مع أن قوله وفى اليأس راحة جواب لسؤال مقدر اقتضته الأولى أى ماتصنع به وإنما هى للاستئناف وليس قوله تعالى (وما كان استغفار إبراهيم لأبيه) الآية جوابا لسؤال نشأ من الآية الأولى أعنى قوله تعالى (ما كان للنبى والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قربى من بعد ماتبين لهم أنهم أصحاب الجحيم) وذلك لأن الآية الأولى نزلت فى منع الرسول عليه السلام من الاستغفار لعمه ومنع المؤمنين من الاستغفار لآبائهم محتجين فى ذلك بأن إبراهيم استغفر لأبيه علي مافى الكشاف فالآية الأولى منع لهم عن الاستغفار للآباء والأقربين والثانية جواب لتمسكهم باستغفار إبراهيم فعطف الثانية عليها للتناسب فافهم هذا وتنزيل الجملة الأولى منزلة السؤال أو تنزيل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع إنما يكون لنكتة (١) كإغناء السامع عن أن يسأل تعظيما له أو شفقة عليه (٢) أو إرادة أن لا يسمع من السامع شيئا تحقيرا له وكراهة لكلامه (٣) أو إرادة أن لا ينقطع كلامك بكلام السامع لئلا يفوت انسياق الكلام الذى قصد أن لا ينسى منه شىء (٤) أو إرادة تكثير المعنى بتقليل اللفظ وذلك بسبب تقدير السؤال وترك العاطف (٥) أو إرادة التنبيه على فطانة السامع وأن المقدر عنده كالمذكور (٦) أو إرادة التنبيه على بلادة السامع وعدم تنبهه لذلك إلا بعد إيراد الجواب عنه حيث لم يورد السؤال بعد إلقاء المتكلم الجملة الأولى التى هى منشأ السؤال (قوله كقوله جزى الله الشدائد الخ) أى فجملة جزى الله الخ منشأ سؤال مقدر عن مطلق سبب الحكم أى ماسبب دعائك للشدائد علي خلاف ما اعتاده الناس وقوله عرفت بها الخ هذا هو الاستئناف (قوله ويقال بين الجملتين)

(الرابع) أن تسبق جملة بجملتين يصح عطفها على إحداهما لوجود المناسبة وفى عطفها على الأخرى فساد فيترك العطف دفعاً للوهم كقوله

وتظن سلمى أننى أبغى بها بدلا أراها فى الضلال تهيم

أى الأولى التى هى منشأ السؤال المقدر والثانية التى هى مستأنفة جوابا لذلك السؤال المقدر (وقوله شبه كمال الاتصال) أى لما علمت من أنه كما أن الجملة الأولى فى الأقسام الثلاثة التى انحصر فيها كمال الاتصال أعنى البدل والبيان والتأكيد مستتبعة للثانية ولاتوجد الثانية بدون الأولى كذلك السؤال مستتبع للجواب والجواب لايوجد بدون السؤال وكذلك ما كان بمنزلة الجواب والسؤال وهو الاستئناف وماقبله وحينئذ فكل من صورة السؤال والجواب والاستئناف من شبه كمال الاتصال وليست صورة الجواب والسؤال داخلة فى صورة البيان كما قيل لأن الجواب لايدفع الإبهام الذى فى السؤال إذ لا إبهام فيه إنما يدفع الإبهام الذى فى مورد السؤال أفاده الدسوقى عن عبد الحكيم (قوله لوجود المناسبة) أى الجامع العقلى أو الوهمى أو الخيالى بين المسندين والمسند إليهما فى الجملة المسبوقة وإحدى السابقتين عليها كما سيتضح لك والمناسبة التى لاتناسب كمال الانقطاع ولاشبهه وهى المصححة للعطف بخلاف هذه المناسبة فإنها غير مصححة للعطف لأن معها الإبهام المنافى للعطف فيصح وجودها هنا فافهم (قوله فساد) أى خلل فى المعنى كما سيتضح ذلك فى المثال الآتى (قوله فيترك العطف) أى للجملة المسبوقة على إحدى السابقتين التى تناسبها فى كل من المسند والمسند إليه وقوله دفعا للوهم أى وهم السامع عطفها على غير المقصود ويسمى الفصل أى ترك العطف لدفع الوهم قطعا إما لقطعه لتوهم السامع خلاف المراد وإما لأن كل فصل قطع فيكون من تسمية المقيد باسم المطلق (قوله كقوله وتظن سلمى الخ) فكل من قوله وتظن سلمى وقوله أراها فى الضلال تهيم جملة خبرية وبينهما مناسبة لوجود الجهة الجامعة وهى الاتحاد بين مسنديهما وهى تظن وأرى لأن معنى أرى أظن وشبه التضايف بين المسند إليهما فيهما وهو الضمير المستتر فى تظن وأراها فإن الأول عائد على سلمى وهى محبوبة والثانى عائد على الشاعر وهو محب وكل من المحب والمحبوب يشبه أن يتوقف تعقله على تعقل الآخر فلو عطف جملة أراها على جملة تظن سلمى لكان صحيحا إذ لامانع من عطفها عليها إذ المعنى حينئذ أن سلمى تظن كذا

لجملة أراها يصح عطفها على تظن لكن يمنع من هذا توهم العطف على جملة أبغى بها فتكون الجملة الثالثة من مظنونات سلمى مع أنه ليس مراداً ويقال بين الجملتين فى هذا الموضع شبه كمال الانقطاع

وأظنها كذا وهذا المعنى صحيح ومراد الشاعر إلا أنه قطعها ولم يقل وأراها لئلا يتوهم السامع أنها عطف على أبغى وحينئذ يفسد المعنى المراد إذ المعنى حينئذ أن سلمى تظن أننى أبغى بها بدلا وتظن أيضا أنى أظنها تهيم فى الضلال وليس هذا مراد الشاعر لأن مراده أننى أحكم على سلمى بأنها أخطأت فى ظنها أنى أبغى بها بدلا ويدل على أن مراده ماذكر قوله قبل ذلك

زعمت هواك عفا الغداة كما عفا ٭ عنها طلال باللوى ورسوم

ودعوى أن الوصل كما يوهم هنا خلاف المراد كذلك الفصل يوهم خلاف المراد لأنه يجوز أن يكون أراها خبرا لأن بعد خبرا وحالا أو بدلا من أبغى مدفوعة بأن الأصل فى الجمل الاستقلال وإنما يصار إلى كونها فى حكم المفرد إذ دل دليه الدليل على أن الشيخ عبد القاهر نص على أن ترك العطف بين الجمل الواقعة أخبارا لايجوز دسوقى عن عبد الحكيم نعم كما يجوز أن تكون جملة أراها غيراستئناف بأن يقصد بها الأخبار كالتى قبلها أعنى جملة تظن من غير تقدير سؤال منشؤه جملة تظن تكون هى جواباً عنه فيكون المانع من العطف هوالإبهام السابق ويكون البيت من أمثلة شبه كمال الانقطاع كذلك يجوز أن تكون مستأنفة بأن يقدر سؤال تكون هى جوابا عنه فيكون المانع من العطف كون جملة أراها كالمتصلة بجملة تظن لاقتضاء جملة تظن السؤال عن غير السبب العام والخاص أو تنزيلها بمنزلة السؤال عن ذلك كأنه قيل كيف تراها فى هذا الظن أهو صحيح أم لا والجواب ينفصل عن السؤال لما بينهما من الاتصال كما علمت ويكون البيت من أمثلة شبه كمال الاتصال (قوله مع أنه ليس مرادا) أى بدليل قول الشاعر قبل ذلك زعمت هواك البيت كما علمت (قوله ويقال بين الجملتين فى هذا الموضع شبه كمال الانقطاع) أى باعتبار اشتماله على مانع من العطف وهو إيهام خلاف المراد مع وجود المصحح للعطف وهو التغاير الكلى إلا أن ذلك المانع لما كان خارجيا عن ذات الجملتين يمكن دفعه بنصب قرينة بخلاف المانع فى كمال الانقطاع فهو أمر ذاتى لايمكن دفعه أصلا وهو كون إحداهما

(الخامس) أن لا يقصد تشريك الجملتين فى الحكم لقيام مانع كقوله تعالى « وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون ، الله يستهزئ بهم » فجملة « الله يستهزئ بهم » لا يصح عطفها على « إنا معكم » لاقتضائه أنه من مقولهم ولا على جملة قالوا لاقتضائه أن استهزاء الله بهم

خبرية والأخرى إنشائية أو لاجامع بينهما لم يجعل هذا من كال الانقطاع (قوله فى الحكم) يعنى حكم الإعراب أى الأمر الموجب للإعراب كالخبرية والحالية إن كان للأولى محل من الإعراب أو قيد زائد على مفهوم الجملة الأولى إذا لم يكن لها محل من الإعراب وقوله لقيام مانع : أى من العطف وهو لزوم تشريك الثانية فى حكم الأولى وهو غير مراد (قوله فجملة الله يستهزئ بهم لا يصح عطفها على إنا معكم ولا على جملة قالوا الخ) أى ولا على مجموع جملة الشرط والجواب التى هى قوله تعالى وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم مع صحة العطف على جملة الشرط والجزاء معاً كقوله تعالى فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون فقوله ولا يستقدمون معطوف على مجموع الشرط والجزاء لا على الجواب إذ لا معنى لقولنا إذا جاء أجلهم لا يستقدمون ومع وجود الجامع فإن الإستهزاء فى الثانية موافق فى المعنى لقولهم فى خلواتهم إذ قولهم ذلك استهزاء واستخفاف بحق المؤمنين بالله تعالى والاستهزاء بالمؤمن بالله تعالى استهزاء بجانبه تعالى فى نفس الأمر فالاستخفاف فى الجملة مشترك بين الجملتين والمسند إليهما بينهما مناسبة العداوة التى هى كالتضايف لئلا يتوهم أنه معطوف على جملة قالوا أو جملة إنا معكم فيفيد الأول الاختصاص بحال الخلوة والثانى بكونه مقول الكفرة وكل ذلك غير صحيح وتكون الآية على هذا من أمثلة شبه كمال الاتصال نعم قد يقال إن ما ذكر فى تقرير الجامع هنا يقتضى أن الجامع إنما يعتبر بين جملتى الجواب والمعطوف وهو وإن كان موافقاً لجعل أهل العربية جملة الشرط فضلة كسائر الفضلات فلا يعتبر لها جامع إلا أنه يستلزم عدم الفرق بين عطف جملة الله يستهزئ بهم على جملة الجواب فقط أو عليه مع الشرط مدرجا فى الجواب حتى كأنه فضلة من الفضلات المعدودة فى حيزه فى كون كل يفيد تقييد المعطوف به وهو الله يستهزئ بهم بحال خلوهم إلى شياطينهم وهو غير صحيح ويجاب بأنه وإن سلم عدم الفرق المذكور إلا أن التقيد عند اعتبار العطف على مجموع جملة الشرط

مقيد بحال خلوهم إلى شياطينهم ويقال بين الجملتين فى هذا الموضع توسط بين الكمالين .

والجواب لاعلي الجواب فقط إذا انتفى لمانع واضح كما فى قوله تعالى ولا يستقدمون اقتضى العطف وإذا لم يتضح المانع كما فى قوله تعالى الله يستهزئ بهم منع العطف للايهام وذلك أنه وإن كان الظاهر المتبادر فى الخطابيات تقييد المعطوف بقيد المعطوف عليه المتقدم عليه إلا أنه قد يخالف الظاهر المتبادر لدليل أقوى منه كما فى الآية الأولى أعنى فإذا جاء أجلهم لايستأخرون الخ فإن التقديم إذا جاء الأجل مستحيل استحالة ظاهرة فلا فائدة فى نفيه بخلاف استهزاء الله بهم إذا خلوا إلى شياطينهم فى الآية الثانية فإنه ليس بهذه المثابة فافهم ابن يعقوب بتلخيص وتوضيح (قوله لاقتضائه) أى عطف الله يستهزئ بهم علي إنا معكم وقوله إنه أى الله يستهزئ بهم من مقولهم أى الكفرة والحال أنه ليس كذلك بل من مقول الله تعالى وقوله لاقتضائه أى عطف الله يستهزئ بهم علي جملة قالوا (وقوله إن استهزاء الله بهم مقيد بحال الخ) أى كما قيد المعطوف عليه به وذلك لأن المتعارف فى الخطابيات تقييد الجواب بمضمون إذا مع الشرط وإذا قدم متعلق الفعل وهو إذا هنا وعطف فعل آخر عليه يفهم اختصاص الفعلين به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيداً بدلالة الفحوى والذوق لأنه ليس طلب أحدهما له بالأولى من الآخر بخلاف ما إذا أخر المتعلق عن أحدهما وقدم على الآخر فقد صار المتقدم عليه هو المستحق له فلادليل ولاقرينة على طلب المتأخر له هذا مايفيده كلام السعد قال سم وانظر هل هذا أمر واجب بحسب الاستعمال اعتباره فى المعطوف نحو جاءنى يوم الجمعة أو راكباً زيد وعمرو ولا يجوز فى الاستعمال خلافه بخلاف ما إذا تأخر عن المعطوف عليه فإنه لايجب أن يكون معتبراً فى المعطوف فهل عطف الجمل الذى الكلام هنا فيه كذلك محل تردد انتهى كلامه (قوله ويقال بين الجملتين فى هذا الموضع توسط بين الكمالين) أى كما يقال بين الجملتين فى الموضع الأول من الوصل غير أن الفصل هنا لقصد عدم التشريك كذا قيل وفيه نظر من وجهين الأول أنه قد مر لك فى الحاصل أنه إذا قصد عدم التشريك وجب الفصل فى الأحوال الستة أعنى التوسط بين الكمالين وكمال الانقطاع مع الايهام وبدونه وكمال الاتصال وشبه كل من الكمالين لافى خصوص

الباب السادس

فى الإيجاز والإطناب والمساواة

كل ما يجول فى الصدر من المعانى يمكن أن يعبر عنه بثلاث طرق

١ — المساواة وهى تأدية المعنى المراد بعبارة مساوية له بأن تكون على الحد

التوسط بين الكمالين والثانى أن التوسط بين الكمالين عبارة عن أن تتفق الجملتان خبراً أو إنشاء ويكون بينهما جهة جامعة أى مناسبة تامة كما مر فى الكتاب وليس هو عبارة عن أن لايقصد تشريك الجملتين فى الحكم لقيام مانع كما يفهم صريحاً من قوله ويقال بين الجملتين فى هذا الموضع الخ فتأمل بإنصاف (قوله فى الإيجاز الخ) الايجاز لغة التقصير يقال أوجزت الكلام أى قصرته يستعمل لازماً ومتعديا والإطناب لغة المبالغة يقال أطنب فى الكلام أى بالغ فيه وقدم فى الترجمة الإيجاز تنبيها على أنه المبتغى فى الكلام وأردفه بالإطناب لكونه مقابلا له فلم يبق للمساواة إلا التأخير وقدم فيما يأتى المساواة نظراً لكونها الأصل المقيس عليه لأنها الكلام المتعارف فما زاد عليه إطناب وما نقص عنه إيجاز ثم الإيجاز لما سبق وحاصل ماذكروه هنا أن لأداء المراد ست طرق وذلك لأن المراد إما أن يؤدى بلفظ مساوله أولا والثانى إما أن يكون ناقصاً عنه أو زائداً عليه والناقص إما واف ويسمى إيجازاً أو غير واف ويسمى إخلالا والزائد إما لفائدة ويسمى إطنابا أولا والثانى إما معين مفسداً كان أولا ويسمى حشواً وإما غير معين ويسمى تطويلا المقبول منها ثلاثة وهى المساواة والايجاز والإطناب وغير المقبول ثلاثة وهى الاخلال والتطويل والحشو وقبولها وعدم قبولها إما بالنظر للتعبير عن المقصود بقطع النظر عن حال المتكلم من كونه بليغاً أو من الأوساط وإما بالنظر لخصوص البليغ فافهم اه دسوقى (قوله مساوية له) أى للمعنى المراد أى لفائدة وهى كون المأتى به هو الأصل ولا مقتضى للعدول عنه فليست المساواة مقبولة مطلقاً إنما تقبل حيث لا يوجد فى المقام مناسبة سواها وكذا يقال فى الايجاز وإن قصر هنا التقييد بالفائدة على الإطناب إذ كيف يقبلان عند البلغاء مع عدم الفائدة ولذا قال السبكى فى عروس الأفراح الذى يظهر لى من كلام المصنف يعنى صاحب التلخيص وهو الصواب أن

الذى جرى به عرف أوساط الناس وهم الذين لم يرتقوا الى درجة البلاغة ولم ينحطوا إلى درجة الفهاهة نحو « وإذا رأيت الذين يخوضون فى آياتنا فأعرض عنهم »

٢ — والإيجاز هو تأدية المعنى بعبارة ناقصة عنه مع وفائها بالغرض نحو « قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل »

قوله لفائدة تتعلق بالثلاثة من جهة المعنى وما اقتضته عبارته من تعلقه بالزائد فقط فليس كذلك اه وقوله بأن تكون على الحداح أى بأن تؤدى بما وضع لاجزائها مطابقة فقولنا جاءنى إنسان وجاءنى حيوان ناطق كلاهما من باب المساواة وإن كان بينهما تفاوت من حيث الإجمال والتفصيل لأن كلا تأدية للمعنى المقصود بما وضع لأجزائه مطابقة وكذا قولنا سقيا للحسين وشكراً له مساو لأصل المراد غير ناقص عنه لأن تقدير الفعل إنما هو لرعاية قاعدة نحوية وهو أنه مفعول مطلق لا بد له من ناصب والعرب القح تفهم أصل المراد من ذلك وهو حمد الحسين من غير تقدير وهو متعارف الأوساط أيضاً دسوقى نعم قد يقال للأكثر حروفاً إنه مطنب وللأقل إنه موجز وإن كل منهما على تفسير الكتاب مساواة أو إيجازاً أو إطناباً فافهم (قوله وهم الذين لم يرتقوا الخ) المراد بهم العارفون باللغة وبوجوه صحة الإعراب دون الفصاحة والبلاغة فيعبرون عن مرادهم بكلام صحيح الإعراب من غير ملاحظة النكات التى يقتضيها الحال وتختلف العبارات بالطول والقصر بسبب التصرف فيها لأنهم إنما يعرفون اللفظ الموضوع للمعنى فعبارتهم محدودة بذلك وليس فى قدرتهم اختلاف العبارات بالطول والقصر بل اختلافها بذلك إنما يكون من البلغاء بسبب تصرفهم فى لطائف الاعتبارات (قوله الفهاهة) أى العجز عن الكلام (قوله وإذا رأيت الذين يخوضون الخ) مثال للمساواة التى اقتضاها المقام لكونها الأصل ولا مقتضى فيه للعدول عنه لا لمطلق المساواة ولا لما جرى به عرف أوساط الناس إذ عدم ملاحظة النكات التى يقتضيها الحال فى الآية بعيد جداً كيف والقرآن فى أعلى طبقات البلاغة فافهم (قوله بعبارة ناقصة عنه) أى عن مقدار أصل المعنى المراد إما بإسقاط لفظ منه أو التعبير عن كله بلفظ ناقص عن

فإذا لم تف بالغرض سمى إخلالا كقوله

والعيش خير فى ظلا ل النوك ممن عاش كدا

مراده أن العيش الرغد فى ظلال الحمق خير من العيش الشاق فى ظلال العقل

٣— والإطناب هو تأدية المعنى بعبارة زائدة عنه مع الفائدة نحو (رب إنى وهن العظم منى واشتعل الرأس شيباً) أى كبرت فاذا لم تكن فى الزيادة فائدة سمى تطويلا إن كانت الزيادة غير متعينة وحشوا إن تعينت . فالتطويل نحو

ذلك المقدار فيشمل إيجاز القصر وإيجاز الحذف عبد الحكيم (قوله مراده أن العيش الرغد الخ) أى والبيت لايفى بهذا المعنى المراد لأن اعتبار الرغد فى المصراع الأول وفى ظلال العقل فى المصراع الثانى لادليل عليه ولا نسلم أن القرينة هنا وهى عدم صحة ظاهر الكلام تدل على تعيين ذلك المحذوف سلمنا أنها تدل لكن دلالة ظنية لا يهتدى إليها إلا بمزيد نظر وتأمل فهو لايخلو عن الخلل بهذا الاعتبار هذا وذكر العلامة السيوطى فى شرح عقود الجمان أنه لا إخلال فى البيت بل فيه النوع البديعى المسمى بالاحتباك حيث حذف من كل ما أثبت مقابله فى الآخر فما ذكره فى كل محل قرينة للمحذوف من المحل الآخر (قوله وحشوا إن تعينت) أى سواء أفسدت المعنى كالندى فى قول أبى الطيب

ولا فضل فيها للشجاعة والندى ٭ وصبر الفتى لولا لقاء شعوب

أى لقاء الموت فالندى وإن لم يكن مدلولا على معناه بغيره إلا أنه غير محتاج إليه هنا وهذا هو معنى الزيادة هنا ومع هذا هو مفسد لمعنى البيت وذلك لأن عدم الفضيلة على تقدير عدم الموت إنما يظهر فى الشجاعة والصبر لتيقن الشجاع بعدم الهلاك وتيقن الصابر بزوال المكروه بخلاف الباذل ماله إذا تيقن بالخلود وعرف احتياجه إلى المال دائما فإن بذله حينئذ أفضل مما إذا لم يتيقن بالموت وتخليف المال فافهم أو لم تفسد المعنى كما فى مثال الكتاب فإن لفظ قبله حشو غير مفسد أما كونه غير مفسد فظاهر وأما كونه حشواً فلأن الأمس يدل على القبلية لليوم لدخولها فى مفهومه وهو متعين للزيادة إذ لا يصح عطفه على اليوم كما عطف الأمس بحيث

« وألفى قولها كذبا ومينا »

والحشو نحو « وأعلم علم اليوم والأمس قبله »

ومن دواعى الإيجاز تسهيل الحفظ وتقريب الفهم وضيق المقام والاخفاء وسآمة المحادثة .

ومن دواعى الاطناب تثبيت المعنى وتوضيح المراد والتوكيد ورفع الإبهام .

أقسام الإيجاز

الإيجاز إما أن يكون بتضمن العبارة القصيرة معانى كثيرة وهو مركز عناية البلغاء وبه تتفاوت أقدارهم ويسمى إيجاز قصر نحو قوله تعالى «ولكم فى القصاص حياة»

يكون التقدير وأعلم علم قبله بالإضافة إلا بالتعسف وأيضا المناسب فى مقابلة كل من الغد واليوم هو ذكر الأمس لا لفظ قبله فيتعين للزيادة فلا يقال هو كالميت بالنسبة للكذب ابن يعقوب (قوله الإيجاز الخ) أى من حيث هو على ضربين وذلك لأن اللفظ الناقص عن مقدار أصل المراد الوافى بذلك المعنى المراد قد ينظر فيه إلى كثرة معناه بدلالة الالتزام أو التضمن من غير أن يكون فى نفس التركيب حذف يتوقف عليه أصل المعنى المراد عرفا ويسمى بهذا الاعتبار إيجاز القصر لوجود الاقتصار فى العبارة مع كثرة المعنى وقد ينظر فيه من جهة أن التركيب فيه حذف يتوقف عليه فهم أصل المراد ويتوصل إليه بسهولة لا بتكلف وإلا كان إخلالا ويسمى إيجاز الحذف والفرق بين إيجاز الحذف والمساواة ظاهر وكذا الفرق بين مقاميهما لأن مقام المساواة هو مقام الاتيان بالأصل ولا مقتضى للعدول عنه ومقام إيجاز الحذف هو مقام حذف أحد المسندين أو المتعلقات وأما الفرق بين إيجاز القصر والمساواة وبين مقاميهما فهو أن المساواة ما جرى به عرف الأوساط الذين لا يتنبهون لإدماج المعانى الكثيرة فى لفظ يسير والإيجاز بالعكس ومقام المساواة كثير مثل أن يكون المخاطب ممن لا يفهم الإيجاز أو لا يتعلق غرضه بإدماج المعانى الكثيرة ومقام الإيجاز كتعلق الغرض بالمعانى الكثيرة ويكون الخطاب مع من يتنبه لفهمها ولا يحتاج معه إلى بسط (قوله قصر) بكسر القاف على وزن عنب (قوله ولكم فى القصاص) أى فى

نفسه حياة ولا يقدر فى مشروعيته وإلا كان فيه حذف والموضوع أنه لاحذف فيه وأما تقدير متعلق المجرور من فعل أو اسم فاعل فالأمر لفظى أى لمراعاة القاعدة النحوية المتعلقة بالتراكيب وهو أن المجرور لابد له من متعلق ولم يحتج لتقديره لعدم احتياج إفادة المعنى فى العرف إليه وهذا ظاهر فإنه لو قيل زيد كائن فى الدار كان تطويلا فى عرف الاستعمال وحشوا فى عرف البلغاء لأن الواجب إسقاطه ولكم خبر أول وفى القصاص ثان وحياة مبتدأ مؤخر وذلك أن معناه الذى قصد أن يفيده ولو بالالتزام كثير ولفظه يسير لأنه لما دل بالمطابقة على الحكم بأن القصاص كانت فيه الحياة للناس استفيد منه أن الحياة الكائنة فى القصاص ليست اتفاقية وإلا ساواه كل شىء فى صحة اتفاق وجود الحياة فيه فتؤمل فى وجه كونه سببا للحياة فاستفيد من حقيقته التى هى أن يقتل القاتل ظلما أن ذلك إنما هو لما جبلت عليه النفوس من أن الإنسان إذا علم أنه إن قتل قتل وحده ولا يقتل غيره فيه لم يترخص فى أن يفعل مايتلف به نفسه فحينئذ ينكف عن القتل فتحصل له الحياة وتحصل معه للذى يعزم على قتله والحياة الثانية بهذا الوجه غالبية لا كلية لإمكان الإقدام من السفيه على إتلاف نفسه ثم هذا المعنى يستوى فيه جميع العقلاء فعم ثبوت الحياة جميع الناس وهذا المعنى كثير استفيد من لفظ موجز وقد نطقت العرب بكلام تصدرا به إفادة المعنى المشار إليه فى الآية الكريمة على وجه الإيجاز وهو القتل أنفى للقتل إلا أن الآية الكريمة تفضل الكلام المذكور من وجوه أحدها أن عدة حروف مايناظره منها وهو فى القصاص حياة عشرة فى التلفظ وعدة حروفه أربعة عشر وثانيها مافيها من التصريح بالمطلوب الذى هو الحياة بالنص عليها فيكون أزجر عن القتل بغير حق لكونه أدعى إلى الاقتصاص وثالثها مايفيده تنكير حياة من التعظيم وذلك لمنعهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد أو النوعية وهى الحياة الحاصلة للقاتل بانكفافه والمقتول بالكف عنه ورابعها اطرادها بخلاف قولهم فإن القتل الذى ينفى القتل هو ما كان على وجه القصاص لاغيره وخامسها سلامتها من التكرار الذى هو من عيوب الكلام بخلاف قولهم وسادسها استغناؤها عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فإن تقديره القتل أنفى للقتل من تركه وسابعها أن القصاص ضد الحياة فالجمع بينهما إطباق وزاد فى الإيضاح وجها آخر وهو جعل القصاص كالمنبع والمعدن للحياة بإدخال فى عليه وهناك وجوه أخر قد تمحلها الناس ومن هذا الضرب من الإيجاز آية حار جميع البلغاء فى فصاحتها وهى

وإما أن يكون بحذف كلمة أو جملة أو أكثر مع قرينة تعين المحذوف

قوله تعالى (فلما استيأسوا منه خلصوا نجيا) أى لما يئسوا من يوسف وإجابته إياهم اعتزلوا الناس خالصين لايخالطهم أحد يتناجون فى تدبير أمرهم وماذا يقولون لأبيهم فى شأن أخيهم ومنه أيضا قوله تعالى (خذ العفو وأمر العرف وأعرض عن الجاهلين) لجمع مكارم الأخلاق بأسرها لأن فى العفو صلة القاطعين والصفح عن الظالمين وإعطاء المانعين وفى الأمر بالمعروف تقوى الله وصلة الرحم وصون اللسان عن الكذب وغض الطرف عن الحرمات والتبرؤ من كل قبيح لأنه لايجوز أن يأمر بالعرف وهو يلابس شيئا من المنكر وفى الإعراض عن الجاهلين الصبر والحلم وتنزيه النفس عن مقابلة السفيه بما يوتغ الدين ويسقط القدر ومثل هذا فى القرآن كثير ومنه قوله صلى الله عليه وسلم إياكم وخضراء الدمن قيل وماذاك قال المرأة الحسناء فى المنبت السوء وقول الشريف الرضى

مالوا إلى شعب الرحال وأسندوا ٭ أيدى الطعان إلى قلوب تخفق

فإنه لما أراد أن يصف هؤلاء القوم بالشجاعة فى أثناء وصفهم بالغرام عبر عن ذلك بقوله أيدى الطعان (قوله بحذف كلمة) أى اسما كانت أو فعلا أو حرفا عمدة كانت أو فضلة فشمل حذف المسند إليه والمسند والمفعول غير المضاف وحذف المضاف نحو (واسأل القرية) أى أهل القرية وحذف المضاف إليه نحو (كل فى فلك يسبحون) وكذلك كل ما قطع عن الاضافة مما وجبت إضافته معنى لالفظاً وحذف الموصوف نحو أنا ابن جلا أى أنا ابن رجل جلا أى ظهر وانكشف أمره واتضح بحيث لا يجهل أو كشف معانى الأمور وبينها وحذف الصفة نحو (وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا) أى كل سفينة صحيحة أو سليمة أو غير معيبة أو جيدة أو نحو ذلك بدليل فأردت أن أعيبها فإنه يدل على أن الملك كان لا يأخذ المعيبة وحذف حرف النفى بشرطه المشار إليه بقوله

ويحذف نافٍ مع شروط ثلاثة ٭ إذا كان لاقبل المضارع فى قسم

كما فى قوله تعالى (تالله تفتؤ تذكر يوسف) أى لاتفتؤ الخ وبيت امرئ القيس الآتى فى الكتاب وقوله أو جملة يشمل حذف الشرط وحده نحو إن خيراً فخير وحذفه مع أداته بعد التمنى نحو ليت لى مالا أنفقه أى إن أرزقه أنفقه وبعد الاستفهام

ويسمى إيجاز حذف لحذف الكلمة كحذف (لا) فى قول امرئ القيس

فقلت يمين الله أبرح قاعدا ۞ ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى

نحو أين بيتك أزرك أى إن تعرفنيه أزرك وبعد الأمر نحو أكرمنى أكرمك أى إن تكرمنى أكرمك وبعد النهى نحو لا تشتمنى يكن خيراً لك أى إن لا تشتمنى يكن خيراً لك وبعد العرض نحو ألا تنزل عندنا تصب خيراً أى إن تنزل عندنا تصب خيراً وبعد الدعاء نحو

رب وفقنى فلا أعدل عن ۞ سنن الساعين فى خير سنن

أى إن توفقنى فلا أعدل الخ وبعد الالتماس نحو أقرضنى ديناراً أقض به لبانتى وبعد الترجى عند بعض النحاة نحو لعلى أراجع الشيخ يفهمنى المسئلة وبعد الخبر الذى بمعنى الطلب نحو اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه بناء على القول بأن الجزم بعد هذه الأمور بالأداة المقدرة مع فعل الشرط وقيل أن الجازم نفس تلك الأمور من غير حاجة إلى تقدير شرط أصلا وذلك لتضمنها فعل الشرط وأداته وقيل الجزم بهذه الأمور لنيابتها عن فعل الشرط وأداته من غير تضمين وهذان القولان متقاربان وقيل إن الجازم لام مقدرة وقوله أو أكثر أى من كلمة كحذف الجار والمجرور نحو قوله تعالى (خلطوا عملا صالحاً) أى بسيء وآخر سيئا أى بصالح ومن بعد أفعل التفضيل كقولك الله أكبر أى من كل شيء حيث قصد التعميم فى المفضل عليه لا نفس الزيادة وإلا كان من إيجاز القصر كما إذا قلت زيد أفضل وقطعت أفعل التفضيل عن متعلقه قصدا لنفس الزيادة لأن تقديره زيد أفضل من كل أحد مثل قولك الناقص والأشج أعدلا بنى مروان كأنك قلت عادلا بنى مروان فيكون كالفعل المتعدى إذا جعل قاصراً للمبالغة نحو فلان يعطى ويمنع أو أكثر من جملة كمثال الكتاب الآتى ويشترط فى كون الحذف إيجازاً كما مر أمران أحدهما أن يتوقف على المحذوف فهم أصل المراد عرفا والثانى أن يتوصل إليه بسهولة بأن تدل عليه قرينة قريبة واضحة لا بعيدة خفية بحيث يكون الفهم منها تعسفا وتكلفا وإلا كان الحذف إخلالا وإلى هذا الشرط أشار فى الكتاب بقوله مع قرينة تعين المحذوف ولا بد للحذف من نكتة كمجرد الاختصار فى نحو (وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون) لحذف جواب الشرط أى أعرضوا

وحذف الجملة كقوله تعالى «وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك» أى فتأس واصبر .

وحذف الأكثر نحو قوله تعالى «فأرسلون يوسف أيها الصديق» أى أرسلونى إلى يوسف لأستعبره الرؤيا ففعلوا فأتاه وقال له يايوسف

اختصاراً فراراً من العبث لظهور المراد بما بعده وهو قوله تعالى (وما تأتيهم من آية من آيات ربهم إلا كانوا عنها معرضين) وكون المحذوف كالجواب فى قوله تعالى (ولو ترى إذ وقفوا على النار) ترى شيئاً لا يحيط به الوصف وذلك عند قصد المبالغة لكونه أمرا مرهوبا منه فى مقام الوعيد أو مرغوباً فيه فى مقام الوعد والقرائن تدل على هذا المعنى ويلزم من كونه بهذه الصفة نكتة أخرى وهى ذهاب نفس السامع إن تصدى لتقديره كل مذهب ممكن فما من شىء يقدره فيه إلا ويحتمل أن يكون هناك أعظم من ذلك فهذان النكتتان أعنى كونه لا يحيط به الوصف وكون نفس السامع تذهب فيه كل مذهب ممكن مفهومهما مختلف ومصدوقهما متحد قد يقصدهما البليغ معاً وقد يخطر بباله أحدهما فقط فتنبه (قوله كقوله تعالى وإن يكذبوك فقد كذبت الخ) أى فليس قوله فقد كذبت جزاء الشرط لأن تكذيب الرسل متقدم على تكذيبه ويجب أن يكون مضمون الجواب مترتباً على مضمون الشرط وإنما تكذيب الرسل قبله سبب لمضمون الجواب المحذوف وهو التأسى والصبر وذلك لأن المكروه إذا عم هان فأقيم ذلك السبب مقام الجواب المحذوف مع كون فعل الشرط مضارعاً ليسوغ حذفه إذ لا يحذف الجواب إذا كان فعل الشرط مضارعا مالم يقم شىء مقامه وبالجملة فالحذف على وجهين أن لا يقام شىء مقام المحذوف كما مر فى قوله أنا ابن جلا الخ وقوله يمين الله أبرح الخ وسيأتى فى قوله تعالى (فارسلون يوسف) وأن يقام نحو وإن يكذبوك الخ (قوله فأرسلون يوسف أيها الصديق) أى فهذا الكلام حذف فيه خمس جمل مع مالها من المتعلقات لا يستقيم المعنى إلا بها أشار المؤلف إلى تقديرها بقوله إلى يوسف الخ الأولى لأستعبره الرؤيا أى لأطلب منه تعبيرها وتفسيرها والثانية ففعلوا والثالثة فأتاه والرابعة فقال له والخامسة يافإنها نائبة عن جملة أدعو وأما قوله إلى يوسف فمتعلق أرسلون المذكور وقوله يوسف الذى هو المنادى هو المذكور قال اليعقوبى ودليل

أقسام الإطناب

الإطناب يكون بأمور كثيرة

(منها) ذكر الخاص بعد العام نحو اجتهدوا فى دروسكم واللغة العربية وفائدته التنبيه على فضل الخاص كأنه لرفعته جنس آخر مغاير لما قبله

(ومنها) ذكر العام بعد الخاص كقوله «رب اغفرلى ولوالدى ولمن دخل بيتى مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات»

تلك المحذوفات ظاهر لأن نداء يوسف يقتضى أنه وصل إليه وهو متوقف على فعل الإرسال والإتيان إليه ثم النداء محكى بالقول ومعلوم أنه إنما طلب الإرسال للاستعبار فحذف كل ذلك اختصاراً للعلم بالمحذوف لئلا يكون تطويلا لعدم ظهور الفائدة فى ذكره مع العلم به دسوقى (قوله منها ذكر الخاص بعد العام) يعنى على سبيل العطف بخصوص الواو كمثال الكتاب أو بحتى نحو مات كل أب لى حتى آدم لأنه هو المفتقر لما ذكره المؤلف بعد فى فائدته من اعتبار التغاير وأما ذكره على سبيل البدل أو غيره بما ليس بعطف فلا يفتقر إلى ذلك لأنه متصل بما قبله على نية طرح الأول أولا فكيف يعتبر فيه ما يوجب كونه جنساً آخر ابن يعقوب (قوله التنبيه على فضل الخاص) أى أو انحطاطه وقوله كأنه لرفعته أى أو خسته جنس آخر الخ بمعنى أنه لما امتاز عن سائر أفراد العام بما له من الأوصاف الشريفة أو الرذيلة صار كأنه شىء آخر مغاير لأفراد العام بحيث لايشمله ذلك العام ولايعلم حكمه منه تنزيلا للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات على حد ما سلكه المتنبى فى قوله

فإن تفق الأنام وأنت منهم ◦ فإن المسك بعض دم الغزال

وبذلك صح ذكره على سبيل العطف المقتضى للتغاير نعم هذا مبنى على الراجح عند الأصوليين من أن عطف الخاص على العام ليس بتخصيص وأما على مقابله من أنه تخصيص لأن العطف عليه يبين أن هذا الخاص لم يرد بالأول فلا حاجة للتنزيل فافهم ابن يعقوب بزيادة من عروس الأفراح (قوله ومنها ذكر العام بعد الخاص) أى على سبيل العطف بالواو خاصة وقوله كقوله تعالى (رب اغفرلى) الخ فائدته هنا الإشارة إلى التعميم بعد التخصيص المطلوبين فى الدعاء لما فى حديث ابدأ بنفسك

(ومنها) الإيضاح بعد الإبهام نحو «أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين»
(ومنها) التكرير لغرض كطول الفصل فى قوله .

وإن امرأ دامت مواثيق عهده ٭ على مثل هذا إنه لكريم

وحديث «إذا دعوتم فعمموا فقمن أن يستجاب لكم» (قوله ومنها الإيضاح بعد الإبهام) أى ليرى المعنى فى صورة مبهمة ثم فى صورة موضحة وعلمان خير من علم واحد أو ليتمكن المعنى فى النفس فضل تمكن لما جبل الله النفوس عليه من أن الشىء إذا ذكر مبهما ثم بين كان أوقع عندها من أن يبين أولا إذ الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب أو لتكمل لذة العلم بالمعنى إذ نيل الشىء بعد الشوق والطلب ألذ من نيله بدون ذلك لأن فيه لذتين لذة الحصول ولذة الراحة بعد التعب أو لإيهام الجمع بين المتنافيين الإيجاز والإطناب أو الإجمال والتفصيل إذ هو كايقاع المحال وهو مما يستغرب والأمر الغريب تستلذ به النفس أو لإبراز الكلام فى معرض ذى الاعتدال أى المتوسط بين الإيجاز المحض والإطناب المحض كما فى أفعال المدح والذم نحو نعم الرجل زيد وبئست المرأة حمالة الحطب عند من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره محذوف وذلك لما فيه من الإطناب بالإيضاح بعد الإبهام والإيجاز بحذف المبتدأ أو الخبر ومن الإيضاح بعد الابهام التوشيع وهو لغة لف القطن المندوف واصطلاحا أن يؤتى فى عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الأول نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الأمل أو بجمع كذلك نحو إن فى محمد ثلاث خصال حميدة الكرم والشجاعة والحلم (قوله ومنها التكرير لغرض) لما كان التطويل ظاهراً فى التكرير عند عدم النكتة والغرض قيده بالغرض ولما كان كل من الإيضاح بعد الإبهام وذكر العام بعد الخاص والخاص بعد العام لا يكون تطويلا أصلا لأنه لابد فيها من النكتة والغرض لم يقيدها بالغرض دسوقى (قوله كطول الفصل) أى كمجرد طول الفصل بين اسم إن الأولى وخبرها مثلا فى قوله أن امرأ الخ وقوله تعالى (ثم إن ربك للذين عملوا السوء بجهالة ثم تابوا من بعد ذلك وأصلحوا إن ربك من بعدها لغفور رحيم) (ثم إن ربك للذين هاجروا الآية) [1] (قوله لكن من حيث أنه يوقع لبسا فى الخبر

---

(١) قوله فى الحاشية قوله لكن الخ هكذا هو بالأصل ولكن ذلك ليس بنسخ المتن التى بأيدينا فلعلها بنسخة وقعت له اه مصححه

وكزيادة الترهيب فى العفو فى قوله تعالى «إن من أزواجكم وأولادكم عدوا لكم فاحذروهم وإن تعفوا وتصفحوا وتغفروا فإن الله غفور رحيم» وكتأكيد الأنذار فى قوله تعالى «كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون»

(ومنها) الاعتراض وهو توسط لفظ بين أجزاء جملة أو بين جملتين مرتبطتين معنى لغرض نحو

المتأخر فى قوله تعالى (إن من أزواجكم الخ) الشاهد فى (وأن تعفوا وتصفحوا وتغفروا) فإن الثلاثة بمعنى ترك الذنب وعدم المعاقبة عليه كررت للترغيب فى العفو (قوله فى قوله تعالى كلا سوف تعلمون الخ) وذلك أن المخاطبين لما تكاثروا فى الأموال وألهاهم ذلك عن عبادة الله حتى زاروا المقابر أى ماتوا زجرهم الله عن الانهماك فى تحصيل الأموال ونبههم على أن اشتغالهم بتحصيلها وإعراضهم عن الآخرة خطأ منهم بقوله كلا فإنها هنا مفيدة للردع والزجر وخوفهم على ارتكاب ذلك الخطأ بقوله سوف تعلمون وفى تكريره تأكيد للردع والإنذار وفى ثم دلالة على أن الانذار الثانى أبلغ وأشد من الأول باعتبار زيادة اهتمام المنذر به لا باعتبار أنه زاد شيئاً فى المفهوم تنزيلا لبعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعمالا للفظ ثم فى مجرد التدرج فى درج الارتقاء لا يقال حيث كانت الثانية تأكيدا كان بين الجملتين كمال الاتصال فكيف تعطف على الأولى لأنا نقول قد مر أن الاتحاد التام إنما يمنع من العطف بالواو دون العطف بغيرها فلا يضر العطف به معه (قوله وهو توسط لفظ الخ) أى جملة فأكثر بشرط أن لا يكون للجملة وكذا الجمل محل من الإعراب جزما ليخرج التتميم لوجود الإعراب فيه (وقوله لغرض) أى يشترط أن تكون تلك الجملة أو الجمل المعترضة لغرض سوى دفع الإيهام ليخرج بعض صور التكميل وهو ما يكون بجملة أو أكثر فى الأثناء لأنه لدفع الإيهام وذلك الغرض إما الدعاء كما فى البيت وإما التنزيه كما فى الآية وإما تخصص أحد المذكورين لزيادة تأكيد فى أمر علق بهما نحو (ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله فى عامين أن اشكر لى ولوالديك) وإما الاستعطاف والمطابقة كما فى قول أبى الطيب

وخفوق قلبى لو رأيت لهيبه ٭ ياجنتى لرأيت فيه جهنما

فقوله ياجنتى اعتراض بين الشرط والجزاء للطابقة بين الجنة وجهنم وللاستعطاف

إن الثمانين وبلغتها ٠ قد أحوجت سمعي الى ترجمان
ونحو قوله تعالى «ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم مايشتهون»
(ومنها) التذييل وهو تعقيب الجملة بأخرى تشتمل على معناها تأكيدا لها

محبوبه بالإضافة للياء وتسميته جنة ليرق له فينجيه من جهنم التي فى فؤاده بالوصال وأما التنبيه للمخاطب علي أمر يؤكد الإقبال على ماأمر به كما فى قوله

واعلم فعلم المرء ينفعه ٠ أن سوف يأتى كل ماقدرا

قوله فعلم المرء ينفعه اعتراض بين اعلم ومفعوله لأجل تنبيه المخاطب علي أمر يؤكد إقباله على ما أمر به وذلك لأنه مما يزيد المخاطب إقبالا على طلب العلم فالفاء فيه اعتراضية ومع ذلك لاتخلو هنا على شائبة السببية فعلم أن الاعتراض يكون مع الفاء كما يكون مع الواو وبدونهما وجميع ما ذكر أمثلة للاعتراض بين أجزاء الجملة ومن الاعتراض الواقع بين كلامين متصلين وهو أكثر من جملة أيضا (قوله تعالى (فأتوهن من حيث أمركم الله . إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم) فقوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله (فأتوهن من حيث أمركم الله) فهى كلامان متصلان يوقع مابينهما وهو كلام يشتمل على جملتين اعتراضا ونكتته تنبيه المخاطب على أمر يؤكد الإقبال على ماأمر به (قوله وهو تعقيب الجملة بأخرى الخ) أى جعل الجملة عقب الأخرى وقوله بأخرى أى بجملة أخرى بشرط أن لايكون لها محل من الإعراب وقوله تشتمل على معناها أى من وصف تلك الجملة المذيل بها أنها تشتمل على معنى الجملة الأولى وقوله تأكيدا أى لقصد التوكيد بتلك الجملة الثانية وذلك عند اقتضاء المقام للتأكيد فبينه وبين الإيغال الذى هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها عموم من وجه فيجتمعان فى قوله تعالى ذلك (جزيناهم بما كفروا وهل يجازى إلا الكفور) فهو إيغال من جهة أنه ختم الكلام بمافيه نكتة يتم المعنى بدونها وتذييل من جهة أنه تعقيب جملة بأخرى تشتمل علي معناها للتأكيد وينفرد الإيغال فيما يكون بغير جملة ولغير التأكيد كما فى قوله

كأن عيون الوحش حول خبائنا ٠ وأرحلنا الجزع الذى لم يثقب

وينفرد التذييل فيما يكون فى غير ختم الكلام للتأكيد بجملة كقولك مدحت زيدا أثنيت عليه بما فيه فأحسن إلى ومدحت عمرا أثنيت عليه حتى بما ليس فيه فأساء

وهو إما أن يكون جاريا مجرى المثل لاستقلال معناه واستغنائه عما قبله كقوله تعالى «جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا» وإما أن يكون غير جار مجرى المثل لعدم استغنائه عما قبله كقوله تعالى «ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازى إلا الكفور»

(ومنها) الاحتراس وهو أن يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه نحو

إلى اه ابن يعقوب (قوله لاستقلال معناه) اقتصر على الاستقلال ولم يذكر معه فشو الاستعمال كما فعل السعد اعتمادا علي قول ابن يعقوب الحق أن المشترط فى جراياته مجرى الأمثال هو الاستقلال وأما فشو الاستعمال فلا دليل علي اشتراطه فيه اه (وقوله واستغنائه عما قبله) أى بأن يكون غير متقيد بالجملة الأولى وهو عطف لازم على ملزوم (قوله ذلك جزيناهم بما كفروا وهل يجازى إلا الكفور) أى بناء على أن المراد وهل يعاقب ذلك العقاب المخصوص أو المراد وهل يكافأ بتلك المكافأة المخصوصة إلا الكفور وأما إذا كان المعنى وهل يعاقب مطلق العقاب أو المعنى وهل يكافأ بالشر مطلقا إلا الكفور فإنه علي كل من المعنيين يكون من المستقل الجارى مجرى الأمثال لا يقال إن الجزاء فى وهل يجازى إن فسر بالمكافأة كان شاملا للثواب والعقاب وتخصيصه بالعقاب إنما يفهم من قوله جزيناهم الذى هو بمعنى عاقبناهم فلا يكون قوله وهل يجازى إلا الكفور مستقلا سواء كان المراد المكافأة المخصوصة أى العقاب الأشد أو المكافأة بالشر مطلقا لأنا نقول كون جزيناهم قرينة على تقييد المكافأة بالشر مطلقا لا ينافى الاستقلال بالإفادة على أن ذلك يفهم من الكفور أيضا فافهم ابن يعقوب بتوضيح (قوله الاحتراس الخ) سمى هذا النوع بذلك لأن حرس الشىء حفظه وهذا النوع فيه حفظ للمعنى ووقاية له من توهم خلاف المقصود ويسمى بالتكميل أيضا لتكميله المعنى بدفع إيهام خلاف المقصود عنه (قوله بما يدفعه) أى يدفع إيهام خلاف المقصود وذلك الدافع قد يكون فى وسط الكلام وقد يكون فى آخره وقد يكون فى أوله وفى كل إما أن يكون جملة أو مفردا فبينه وبين الإيغال عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما فيما يكون فى الختم لدفع إيهام خلاف المقصود وانفراد الإيغال فيما ليس فيه دفع إيهام خلاف المقصود كما فى قولها

وإن صخراً لتأتم الهداة به ✻ كأنه علم فى رأسه نار

فسقى ديارك غير مفسدها ٭ صوب الربيع وديمة تهمى

علم البيان

البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية

وانفراد الاحتراس بما فى الوسط كما فى قوله . . فسقى ديارك الخ . . وهو أعم مطلقا من التذييل إذ الاحتراس كما يدفع مايوهمه الكلام كذلك يدفع توهم السامع أن الكلام مجاز ويدفع سهوه أو غفلته عن السماع والحق الفرق بين الدفع الأول والثانى والثالث والتذييل إنما يدفع الأول فقط وأيضا الاحتراس يكون بغير جملة بخلاف التذييل فافهم والاحتراس يباين التكرار والإيضاح كمباينة الإيغال والتذييل لهما ابن يعقوب ودسوقى بتصرف وحذف (قوله نحو فسقى ديارك الخ) فصوب الربيع أى نزول المطر ووقوعه فى الربيع فاعل سقى وغير مفسدها نصب علي الحال من الفاعل المذكور أتى به وهو مفرد لاجملة فى وسط الكلام بين الفعل وفاعله لدفع إيهام خلاف المقصود من حيث أن المطر قد يؤول إلى خراب الديار وفسادها وقوله وديمة بكسر الدال المطر المسترسل وأقله مابلغ ثلث النهار أو الليل وأكثره مابلغ أسبوعا وقيل المطر الدائم الذى لارعد فيه ولا برق وقوله تهمى بفتح التاء من همى الماء والدمع إذا سال ولم يقيد الديمة بزمن الربيع كما قيد الصوب ليكون العطف من قبيل عطف العام والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿علم البيان﴾

(قوله يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية) أى من حيث تأتى اختلاف الطرق أى التراكيب فى الوضوح بكل منها فى أداء أى معنى يقصد المتكلم مطابقته لمقتضى الحال أما التشبيه فتأتى اختلاف الطرق فى الوضوح به يبعد وجه الشبه ودقته وذلك إما أن يكون لكثرة التفصيل فى الوجه بأن يعتبر فيه مايزيد على وصف واحد . إما من جهة وجود الكل لموصوف واحد كما فى تشبيه الشمس بالمرآة فى كف الأشل فإن وجهه كثير التفصيل لما فيه من الإشراق والاستدارة وغير ذلك ولذلك لايقع فى نفس الرائى للمرآة الدائمة الاضطراب إلا بعد أن يستأنف تأملا ويكون فى نظره متمهلا . وأما من جهة وجود البعض وعدم البعض لموصوف واحد كتشبيه سنان الرمح بسنا اللهب فى قوله

حملت ردينيا كأن سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان

فاعتبر فى اللهب وهو موصوف واحد الشكل واللون واللمعان ونفى الاتصال بالدخان ، وأما من جهة عدم الكل لموصوف واحد كتشبيه الشخص العديم النفع بالعدم فى كل وصف نافع . وقس على ماذكر وجود الكل ، أو وجود البعض وعدم البعض . أو عدم الكل لموصوفين أو ثلاثة أو أكثر . وإما أن يكون بعد وجه الشبه ودقته لندور حضور المشبه به أما عند حضور المشبه لبعد المشابهة كما فى تشبيه البنفسج بنار الكبريت فى قوله

ولا زوردية تزهو بزرقتها ٭ بين الرياض على حمر اليواقيت
كأنها فوق قامات ضعفن بها ٭ أوائل النار فى أطراف كبريت

فإن نار الكبريت فى ذاتها غير نادرة الحضور فى الذهن لكنها تندر عند حضور البنفسج فالشأن فى هذا التشبيه أن لايتضح الانتقال فيه إلا بروية وبصيرة ولو ممن يعرض له حضور الطرفين عنده حال التشبيه . وإما مطلقاً لكون المشبه به وهميا وهو ما لاوجود له ولا لأجزائه فى الخارج لكنه لو وجد فى الخارج وأدرك لكان مدركا بإحدى الحواس الخمس الظاهرة كما فى قوله

أيقتلنى والمشرفى مضاجعى ٭ ومسنونة زرق كأنياب أغوال

فإن أنياب الأغوال مما لايدركه الحس لعدم تحققها مع أنها لو أدركت لم تدرك إلا بحس البصر أو خياليا وهو المعدوم الذى فرض مجتمعاً من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما فى قوله

وكأن محمر الشقيـــق إذاتصوب أوتصعد
أعلام ياقوت نشر ن على رماح من زبرجد

فإن كلامن العلم والياقوت والرمح والزبرجد محسوس لكن المركب الذى هذه الأمور مادته ليس بمحسوس لأنه ليس بموجود فلا يدرك كلا من المشبه به الوهمى والخيالى ليشبه به إلا المتسع فى المدارك فيستحضره فى بعض الأحيان فيكون إدراك تعلق وجه الشبه نادراً غير مألوف . أو مركباً عقلياً كمثل الحمار يحمل أسفاراً فإن المراد بالمثل الصفة والصفةقداعتبر فيها كون الحمار حاملا لشىء وكون المحمول أبلغ ما ينتفع به وكونه مع ذلك محروم الانتفاع به وكون الحمل بمشقة وتعب وهذه الاعتبارات المدلول للصفة عقلية وإن كان متعلقها حسياً وهذه الاعتبارات المشار

إليها لا يكاد يستحضرها بمجموعة إلا الخواص ولا يحصل سرعة الانتقال إلا نادراً وإما أن يكون بعد الوجه ودقته لقلة تكرر المشبه به على الحس كقوله :

* والشمس كالمرآة فى كف الأشل *

فإن الرجل بما ينقضى عمره ولايتفق له أن يرى مرآة فى يد الأشل فالغرابة فى تشبيه الشمس بالمرآة فى كف الأشل من وجهين كثرة التفصيل فى الوجه وقلة تكرار المشبه به على الحس المقتضى ندرة حضوره فى الذهن فيندر التفات الذهن إلى مايجمعهما ويصلح سبباً للتشبيه بينهما . وأما المجاز والكناية فتأتى اختلاف الطرق فى الوضوح بكل منهما لكون كل عبارة عن استعمال اللفظ فى جزء معناه الأصلى ولازمه بأن يراد به نفس الجزء أو اللازم إما مع القرينة المانعة من إرادة المعنى المطابق كما فى المجاز وإما مع القرينة الغير المانعة من إرادته كما فى الكناية . فدلالة كل منهما إما تضمنية أو التزامية وكل من الدلالتين يتأتى به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة عليه بسبب تفاوت التراكيب فى كل بحسب الذات إما فى التضمنية فلأن الذهن ينتقل من اللفظ إلى الكل أولا ومن الكل إلى الجزء ثانياً ومن الجزء إلى جزء الجزء ثالثاً ففى دلالة اللفظ علي جزء المعنى انتقالان وعلي جزء جزئه ثلاثة . وكون فهم الجزء سابقاً على فهم الكل محله إذا أريد باللفظ معناه المطابق فيكون فهمه موقوفاً على فهم أجزائه أما إذا أريد باللفظ نفس الأجزاء بعد تحويله من مجموعه فيكون الجزء أقرب ما يستعمل فيه اللفظ ويفهم منه عند الاستعمال دون جزء الجزء ظاهر إذ ليس فيه بهذا الاعتبار إلاطلب أقرب الأجزاء وأقرب اللوازم ليستعمل له اللفظ ويتبع ذلك سهولة الفهم علي السامع بمعنى أن انتقال السامع إلى فهم الجزء من لفظ الأصل تبعاً لإرادة المستعمل قريب أو طلب أبعدها فيتبع ذلك صعوبته علي السامع فيصعب أما فى الالتزامية فلأن الذهن ينتقل من ملاحظة اللفظ إلى ملاحظة الملزوم أولا ومن الملزوم إلى اللازم ثانياً ومن اللازم إلى لازم اللازم ثالثاً ففى دلالة اللفظ علي لازم المسمى انتقالان وعلى لازم لازمه ثلاثة وتزيد الالتزامية بحصول تفاوت التراكيب فيها بحسب الزمان بأن يكون زمن الانتقال من الملزوم إلى اللازم فى بعض أطول من زمن الانتقال فى بعض آخر بسبب خفاء القرائن ووضوحها والمراد باللازم التابع الفرع وبالملزوم المتبوع الذى هو الأصل معتبراً فى كل منهما اللازمية فيشمل ماقررناه فى وجه تأتى اختلاف

الطرق فى الالتزامية استعمال لفظ اللازم لينتقل منه إلى الملزوم كوصف زيد بهزال الفصيل أو بجبن الكلب أو بكثرة الرماد لينتقل منه إلى الملزوم الذى هو الاتصاف بالجود واستعمال ملزوم لشئ فى ملزوم لشئ آخر بين اللازمين تشابه نحو رأيت أسداً يتكلم كما شمل استعمال لفظ الملزوم لينتقل منه إلى اللازم وليس المراد هنا اللازم الأعم إذ لاينتقل منه إلى اللازم وليس المراد هنا اللازم الأعم إذ لاينتقل منه . ابن يعقوب بتصرف وزيادة ووجه تخصيص الالتزامية بذلك هو أن اللازم البعيد قد يكون بسبب وضوح القرينة أوضح من اللازم القريب ألا ترى أن قرينة مدح زيد بالكرم واضحة فى دلالة كثرة الرماد على الكرم مع كونه لازماً بعيداً . وخفية فى دلالة هزال الفصيل وجبن الكلب عليه مع كونه أقرب لزوما لها من كثرة الرماد كما يؤخذ من ابن يعقوب والدسوقى ولا يتأتى مثل هذا فى دلالة التضمن . كذا يظهر من كلامهم لكن مقتضى قول الدسوقى أن المعتبر فى التضمنية التفاوت بحسب الذات لابحسب الزمان اه . إن التفاوت الزمانى متأت فى التضمنية أيضاً إلا أنه غير معتبر وعليه فالخفاء فى كل من الدلالتين والوضوح بخفاء كل من العلاقة والقرينة ووضوحه فتحصل امن هذا أن التشبيه مقصد برأسه من مقاصد علم البيان كالمجاز والكناية مطلقاً ولو كانا مفردين لتأتى اختلاف الطرق فى الوضوح بكل لكن لابد مع تلك المفردات من نسبة تامة لتصح فيها المطابقة لمقتضى الحال التى لاتكون إلا فى النسبة التامة فمن هنا قال ابن يعقوب ينبغى أن يعلم أن من سمى المجاز مطابقة أو الكناية كذلك لايريد بذلك المطابقة التى تمنع من الاختلاف فى الدلالة وهى الأصلية وإنما يعنى مايصح معه ماقررناه من صحة الاختلاف اه . ولا يمنع من عد التشبيه مقصداً باعتبار تأتى الايراد المذكور به توقف أحد نوعى المجاز وهو الاستعارة بقسميها التحقيقية والمكنية عليه من حيث أنها إنما تكون بعد المبالغة فى التشبيه وإدخال المشبه فى جنس المشبه به لأن توقف بعض الأبواب على بعض لايوجب كون المتوقف عليه مقدمة للفن ألا ترى أن مبحث التصديقات فى علم المنطق يتوقف على مبحث التصور فيه مع أنهم عدوا كلا منهما مقصداً برأسه وكون التشبيه ليس من أقسام اللفظ لايقتضى كونه ليس من مباحث الفن إذا البحث عن الشئ فى الفن لايقتضى كونه من موضوعه كما فى البحث عن المجاز والكناية المفردين مع أن المجاز المفرد هو معظم مباحث البيان وذلك لأنه وإن اشتهر كما فى الأطول أن موضوع هذا الفن اللفظ البليغ ومر أن

التشبيه

(التشبيه) إلحاق أمر بأمر فى وصف بأداة لغرض والأمر الأول . يسمى المشبه والثانى المشبه به والوصف وجه الشبه والأداة الكاف أو نحوها . نحو العلم كالنور فى الهداية فالعلم مشبه والنور مشبه به والهداية وجه الشبه والكاف أداة التشبيه ويتعلق بالتشبيه ثلاثة مباحث ، الأول فى أركانه . والثانى فى أقسامه ، والثالث فى الغرض منه

المبحث الأول ـ فى أركان التشبيه

(أركان التشبيه أربعة)

البلاغة لايوصف بها من اللفظ إلا الكلام التام إلا أن المراد بمعنى الكلام البليغ أعم من المعنى المطابق بأن يكون التجوز فى التركيب بتمامه كالمجاز المركب ومن المعنى التضمنى أى المعنى المدلول عليه بالكلام المركب على وجه التضمن كأن يكون التجوز فى مفرد من مفردات الكلام المركب فتكون الطرق المختلفة هى الطرق المفردات التى فى ضمن المركب ومن المعنى الالتزامى أى المعنى المدلول عليه بالكلام المركب على وجه الالتزام كأن يكون التجوز فى لازم من لوازم الكلام المركب فتكون الطرق المختلفة هى الطرق التى فى لوازم المركب فحينئذ مباحث المجاز والكناية المفردين وكذا التشبيه مقاصد بالذات لا بالتبع هذا خلاصة تحقيق المقام فاحفظه (قوله إلحاق أمر) أى سواء كان ذلك الإلحاق لفظيا بأن صرح فيه بالأركان الأربعة نحو العلم كالنور فى الهداية أو تقديريا بأن لم يصرح فيه بجميعها نحو زيد أسد وخلاصة مافى البيانية الصبانية والانبابى عليها أن فى التشبيه الصريح كالمثال الأول ثلاثة مذاهب أحدها كونه حقيقة وهو المختار وثانيها كونه كناية عن كون العلم مثلا فى غاية الهداية مع جواز إرادة حقيقته وهو تشبيه العلم بالنور فى الهداية وثالثها كونه مجازا بناء على مايتخيل من أن حقيقته مشابهة العلم بالنور فى جميع الأمور وذلك متعذر وهو ساقط وأن فى التشبيه الغير الصريح كالمثال الثانى أربع اعتبارات أحدها أنه من مجاز الحذف والثانى أنه استعارة للرجل الشجاع بقرينة زيد فايس هو المشبه بل كليه وهو الرجل الشجاع فافهم والثالث أنه مجاز مرسل لعلاقة الملزومية إذ الشجاعة لازمة للأسد والرابع أنه مجاز عقلي فى نسبة الأسد لزيد (قوله أركان التشبيه أربعة)

المشبه والمشبه به (ويسميان طرفى التشبيه) ووجه الشبه والأداة

ووجه الشبه هو الوصف الخاص الذى قصد اشتراك الطرفين فيه كالهداية فى العلم والنور. وأداة التشبيه هى اللفظ الذى يدل على معنى المشابهة كالكاف وكأن وما فى معناهما والكاف يليها المشبه به بخلاف كأن فيليها المشبه نحو

كأن الثريا راحة تشبر الدجى ٭ لتنظر طال الليل أم قد تعرضا

وكأن تفيد التشبيه إذا كان خبرها جامدا والشك إذا كان خبرها مشتقا

قيل المراد بها المعانى وعليه فإطلاق الأركان عليها مع أن التشبيه التشريك المخصوص وتلك الأربعة خارجة عنه نظرا لكونها داخلة فى مفهومه وقيل المراد بها الألفاظ وعليه فإطلاق الأركان عليها لأنها أركان للكلام الدال على التشبيه إذ هى أجزاء مادية له كاليد والرجل للإنسان وإنما أضافوها للتشبيه فقالوا أركان التشبيه بتنزيل المدلول الذى هو التشبيه منزلة الدال الذى هو الكلام وهذا دأب أئمة العربية وجعل الدال على التشبيه مجموع الأربعة مع أن الدال عليه ليس إلا واحدا منها نظرا لكون ذلك الدال هو الأداة كثيرا مايكون حرفا لايؤدى معناه إلا بمعونة الطرفين والوجه كما هو شأن الحروف كذا فى الأطول ولا يخفى أن مدلول الكلام ثبوت المشاركة لا التشريك والأقرب أن المراد بالطرفين والوجه المعانى لا الألفاظ الدالة عليها وبالأداة اللفظ وإنما سميت أركانا مع أنها لم تدخل فى ماهية التشبية نظرا لتوقفه عليها مع عدم استقلاله بكل منها فأشبهت الأركان. انبابى عن ابن يعقوب (قوله المشبه والمشبه به) هما الأصل والعمدة فى التشبيه لأن وجه الشبه معنى قائم بهما والأداة آلة لبيان ذلك ولأن ذكر أحدهما فى الكلام الدال على المشاركة واجب ألبتة بخلاف الوجه والأداة انبابى (قوله هو الوصف الخاص الخ) أى اختصاصا ادعائيا لا واقعيا بأن يقصد المتكلم اختصاص ذلك الوصف بذلك الشيء ثم يشبه به غيره انبابى (قوله وأداة التشبيه) أى آلته سمى بها مايتوصل به إلى التشبيه اسما كان أو فعلا حرفا مجازا لغويا وحقيقة عرفية (قوله وكأن تفيد التشبيه الخ والشك الخ) أى على قول الزجاج وذلك لأن المشتق فى نحو كأنك فاهم عين المخاطب ولا يشبه الشيء بنفسه بخلاف الجامد فى نحو كأن زيدا أسد فإنه غير زيد فيصح تشبيهه به وقال بعضهم إنها للتشبيه مطلقا ولاتكون لغيره وإن نحو كأنك فاهم على حذف الموصوف أى كأنك

نحو كأنك فاهم

وقد يذكر فعل ينبئ عن التشبيه نحو قوله تعالى « اذا رأيتهم حسبتهم لؤلؤا منثورا »

واذا حذفت أداة التشبيه ووجهه سمى تشبيها بليغا نحو « وجعلنا الليل لباسا » أى كاللباس فى الستر

شخص فاهم فلما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير يعود إلى اسم كان لا إلى الموصوف المقدر وذكر السعد فى المطول أن استعمالها للتشبيه كثير وللظن قليل مطلقا سواء كان الخبر جامد أو مشتقا لكثرة استعمالها من المولدين للظن مطلقا نحو كأن زيدا أخوك وكأنه ثم فهى فى هذين المثالين ونحوهما للظن لا للتشبيه وإلا كان من تشبيه الشىء بنفسه دسوقى بتصرف (قوله وقد يذكر فعل ينبئ عن التشبيه) أى يدل عليه من غير ذكر أداة فيكون الفعل قائما مقامها والمراد فعل غير الأفعال المشتقة من المماثلة والمشابهة والمضاهاة ونحوها وكان الأولى للمؤلف أن يقول وقد يذكر ما ينبئ عن التشبيه ليتناول أنا عالم أن زيداً أسد وزيد أسد حقا أو بلا شبهه وكأن زيداً أسد إذا كانت كلمة كأن للظن مطلقاً أطول . (قوله سمى تشبيهاً بليغا) إما من البلاغة مصدر بلغ كظرف لكن فيه وصف الشىء بوصف صاحبه أى البليغ صاحبه مثل الكتاب الحكيم والأسلوب الحكيم أى التشبيه المخصوص بالبليغ المعتبر عنده وإما من البلوغ مصدر بلغ كدخل بمعنى الواصل إلى درجة القبول وإنما كان هذا النوع من التشبيه بليغاً بأحد المعنيين المذكورين لأن حذف الوجه والأداة يوقع فى ذهن السامع تحقق دعوى اتحاد الطرفين بلا شائبة فتور أما حذف الوجه فلأنه يشعر بأن اشتراك الطرفين ليس فى صفة واحدة فقط بل فى جميع الصفات وعند ذكره لايجوز التجاوز عما ذكر وأما حذف الأداة فلأنه يقتضى أن يحمل المشبه به على المشبه بطريق المواطأة وهذا النوع من الحمل لايصح إلا باتحاد المحمول والموضوع فى الخارج إما حقيقة أو ادعاء هذا ماذكره القوم مع قولهم بتقدير المحذوفين الوجه والأداة فدعوى الاتحاد عندهم حاصلة بحسب البناء على الظاهر وقطع النظر عما هو الواقع من التقدير وعليه فالفرق بين التشبيه البليغ والاستعارة المبنية على تناسى التشبيه ظاهر ومذهب العصام والعلامة عبد الحكيم

أن دعوى الاتحاد وكال المبالغة لاتوجد فى نحو زيد أسد إلا إذا جعل المحذوفان نسيا منسيا غير مقدرين أى فى نظم الكلام ونظيره زيد عدل إذا أبقى العدل على معناه المصدرى فدعوى الاتحاد عندهما منظور فيها للواقع من عدم التقدير للمحذوفين أو أحدهما وعليه فالتشبيه البليغ والاستعارة المبنية على تناسى التشبيه وإن اتحدا فى حصول دعوى الاتحاد وكال المبالغة لابحسب البناء على الظاهر بل بالنظر للواقع من حذف الأداة والوجه وعدم التقدير لها فيهما إلا أنه يفرق بينهما بنية المحذوفين الوجه والأداة فى التشبيه البليغ وعدم نيتهما فى الاستعارة وأما إذا قدر فى نحو زيد أسد المحذوفان كلاهما أو أحدهما فإنه بالنظر للواقع من التقدير وكون المقدر كالثابت يعرى عن دعوى الاتحاد وكال المبالغة إذ هو عند الثبوت عار فكذا عند التقدير لأن كلا من الوجه والأداة ينبىء عن المغايرة فلا يجامع تقديرهما أو أحدهما دعوى الاتحاد وكال المبالغة ولا يوجد فى الحذف حينئذ فائدة سوى الأخصرية ونظيره زيد عدل إذا جعل بمعنى العادل أو على تقدير مضاف أى ذى عدل فتحصل أن تسمية نحو زيد أسد تشبيها بليغا لايشترط فيها عند القوم عدم تقدير المحذوفين كليهما أو أحدهما نظرا لحصول دعوى الاتحاد فيه بحسب البناء على الظاهر وقطع النظر عما هو الواقع فيه من التقدير ويشترط فيها عند العصام وعبد الحكيم عدم التقدير المذكور نظرا لعدم الاعتداد بحصول دعوى الاتحاد بحسب الظاهر وقطع النظر عما هو الواقع من التقدير فيه بل بحصولها بحسب الواقع من عدم تقدير المحذوفين كليهما أو أحدهما فيه وأن التشبيه البليغ يفارق الاستعارة بنية المحذوفين فيه وعدم نيتهما فيها فعندهما فى نحو زيد أسد ثلاث اعتبارات أما تقدير المحذوفين فيخلو عن دعوى الاتحاد أو نية المحذوفين بدون تقدير فيكون تشبيها بليغا أو عدم كل من التقدير والنية فيكون استعارة ومما يوضح لك الفرق بين التقدير والنية بدونه وعدمهما ماقاله بعض النحاة فى الفرق بين التضمين المعنوى لمعنى الحرف المقتضى مرة لبناء الاسم ومرة لعدم بنائه والتضمين اللفظى لذلك الذى لايقتضى البناء أصلا من أن التضمين اللفظى عبارة عن ملاحظة لفظ الحرف بعد حذفه توسعا كما فى المنصوب بنزع الخافض فيكون نظير تقدير المحذوفين كليهما أو أحدهما هنا كما لايخفى وأن التضمين المعنوى الذى لايقتضى بناء الاسم عبارة عن الإشارة لمعنى الحرف بالإسم مع نية الحذف بحيث يكون دالا على معناه بنفسه من غير توسع بحذفه سواء أمكن النطق به أم لا كما فى نحو

المبحث الثانى — فى أقسام التشبيه

(ينقسم) التشبيه باعتبار وجه الشبه إلى تمثيل وغير تمثيل فالتمثيل ما كان وجهه منتزعا من متعدد كتشبيه الثريا بعنقود العنب المنور وغير التمثيل ماليس كذلك كتشبيه النجم بالدرهم

(وينقسم) بهذا الاعتبار أيضا إلى مفصل ومجمل

(فالأول) ماذكر فيه وجه الشبه نحو

وثغره فى صفاء * وأدمعى كاللآلى

(والثانى) ماليس كذلك نحو النحو فى الكلام كالملح فى الطعام

(وينقسم) باعتبار أداته إلى مؤكد وهو ماحذفت أداته نحو هو بحر فى الجود ومرسل وهو ماليس كذلك نحو هو كالبحر كرما. ومن المؤكد ما أضيف فيه المشبه به إلى المشبه نحو

والريح تعبث بالغصون وقدجرى * ذهب الأصيل على لجين الماء

الظروف المتصرفة وغيرها فيكون نظير نية المحذوفين هنا بحيث يكون الظرفان مشيرين لها وإن دل المحذوفان على معناهما بأنفسهما مع عدم تقدير لأحدهما أو كليهما فى نظم الكلام المقتضى لبلاغة التشبيه وأن التضمين المعنوى المقتضى بناء الاسم عبارة عن كون الإسم دالا على معنى الحرف الجزئى الغير المستقل بنفسه مع دلالته على معناه المستقل بحيث لم يكن لتقدير الحرف ولا لنيته حاجة فلذا استحق نحو اسم الاستفهام واسم الإشارة البناء للشبه المعنوى فيكون نظير الاسم المستعار للمشبه فى الاستعارة فى دلالته على باقى أركان التشبيه بنفسه بحيث لايحتاج لنيتها ولا لتقديرها فى نظم الكلام فافهم هذا واحفظه فهو غاية تحقيق المقام (قوله نحو النحو فى الكلام كالملح فى الطعام) أى فقد حذف منه وجه الشبه وهو الصلاح بأعمال كل من النحو والملح على الوجه اللائق والفساد بإهمالها فمعنى هذا المثال أن الكلام لاتحصل منافعه من الدلالة على المقاصد لا بمراعاة القواعد النحوية كما أن الطعام لاتحصل المنفعة المطلوبة منه وهى التغذية على وجه الكمال مالم يصلح بالملح (قوله ومرسل) أى مطلق عن التأكيد أى خالية

المبحث الثالث ـ فى أغراض التشبيه

الغرض من التشبيه . إما بيان إمكان المشبه نحو

فإن تفق الأنام وأنت منهم * فان المسك بعض دم الغزال

فانه لما ادعى أن الممدوح مباين لأصله بخصائص جعلته حقيقة منفردة احتج على إمكان دعواه بتشبيهه بالمسك الذى أصله دم الغزال

وأما بيان حاله كما فى قوله

كأنك شمس والملوك كواكب * إذا طلعت لم يبد منهن كوكب

وأما بيان مقدار حاله نحو

فيها اثنتان وأربعون حلوبة * سوداً كخافية الغراب الأسحم

شبه النوق السود بخافية الغراب بيانا لمقدار سوادها

وأما تقرير حاله نحو

عنه (قوله فى أغراض التشبيه) الأغراض جمع غرض وهو المصلحة المترتبة على الفعل من حيث أنها مطلوبة للفاعل بالفعل وباعثة له علي إيجاده وهو هنا نوعان مايرجع إلى المشبه وتحته سبعة أقسام ذكر المؤلف منها ستة بيان إمكان المشبه . أو حاله . أو مقدارها . أو تقريرها . أو تزيينه . أو تشويهه وبقى السابع وهو استطرافه أى عده طريفا حديثا بديعا إما لإبرازه فى صورة الممتنع عادة كما فى تشبيه فحم سرت النار فيه سريانا يتوهم فيه الاضطراب كاضطراب الموج ببحر من مسك ذائب موجه الذهب الذائب إذ لاشك أن إبراز الشىء المبتذل وهو الفحم المذكور فى صورة الممتنع عادة وهو البحر المذكور يتخيل أنه كهو يوجب غاية الاستطراف . وإما لإبرازه وهو شىء تافه محتقر فى وصف شىء رفيع لاتصل إليه الأثمان كما فى تشبيه الفحم المذكور بالبحر المذكور أيضا . وإما لندور حضور المشبه به مطلقا فى الذهن عند حضور المشبه فيه كما مر فى تشبيه البنفسج بأوائل النار فى أطراف كبريت . ومايرجع المشبه به وتحته قسمان إيهام أن المشبه به أتم من المشبه وهو ما اقتصر عليه هنا . وبيان الاهتمام بالمشبه به كتشبيه الجائع وجهاً كالبدر فى الإشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا إظهار المطلوب (قوله كخافية) فى المختار الخوافى مادون الريشات

إن القلوب إذا تنافر ودها ٭ مثل الزجاجة كسرها لا يجبر

شبه تنافر القلوب بكسر الزجاجة تثبيتا لتعذر عودتها إلى ما كانت عليه من المودة . وأما تزيينه نحو

سوداء واضحة الجبيـ ٭ ـن كمقلة الظبي الغرير

شبه سوادها بسواد مقلة الظبي تحسينا لها

وأما تقبيحه نحو

وإذا أشار محدثا فكأنه ٭ قرد يقهقه أو عجوز تلطم

وقد يعود الغرض الى المشبه به إذا عكس طرفا التشبيه نحو

وبدا الصباح كأن غرته ٭ وجه الخليفة حين يمتدح

ومثل هذا يسمى بالتشبيه المقلوب .

﴿المجاز﴾

هو اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة من ارادة المعنى السابق . كالدرر المستعملة فى الكلمات الفصيحة فى قولك فلان يتكلم بالدرر فإنها مستعملة فى غير ما وضعت فى الأصل للآلىء الحقيقية ثم نقلت الى الكلمات الفصيحة لعلاقة المشابهة بينهما فى الحسن والذى يمنع من

العشر من مقدم الجناح اه (قوله هو اللفظ المستعمل الخ) لم يزد قيد فى اصطلاح التخاطب مع إنه لاخراج نحو الصلاة فى الأفعال المخصوصة باصطلاح الشرع فإنه حقيقة مع إنه يصدق عليه أنه مستعمل فى غير ما وضع له بحسب أن الصلاة فى اللغة الدعاء فيكون التعريف غير مانع لولا قيد فى اصطلاح التخاطب به وأجيب بأن كل أمر اعتبارى يلاحظ فى تعريفه قيد الحيثية أعنى من حيث أنه غير ما وضع له وهو يغنى عن زيادة قيد فى اصطلاح التخاطب به ولم يصرحوا بقيد الحيثية مع قولهم بلزوم التصريح بجميع القيود فى التعاريف وإن فهمت مما ذكر بطريق اللازم نظراً لكون قيد الحيثية عندهم بمنزلة الضمير المستتر عند النحويين فكما أن الضمير المستتر عند النحويين ينزل اصطلاحاً منزلة اللفظ الموجود بالقوة القريبة من الفعل كذلك قيد الحيثية عند المناطقة ينزل

إرادة المعنى الحقيقى قرينة يتكلم . وكالأصابع المستعملة فى الأنامل فى قوله تعالى «يجعلون أصابعهم فى آذانهم» فانها مستعملة فى غير ماوضعت له لعلاقة أن الأنملة جزء من الأصبع فاستعمل الكل فى الجزء وقرينة ذلك أنه لا يمكن جعل الأصابع بتمامها فى الآذان

والمجاز إن كانت علاقته المشابهة بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى كما فى المثال الأول يسمى استعارة وإلا فمجاز مرسل كما فى المثال الثانى

(الاستعارة)

الاستعارة هى مجاز علاقته المشابهة كقوله تعالى «كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور» أى من الضلال إلى الهدى قد استعملت الظلمات والنور فى غير معناهما الحقيقى والعلاقة المشابهة بين الضلال والظلام والهدى والنور والقرينة ماقبل ذلك

وأصل الاستعارة تشبيه حذف أحد طرفيه ووجه شبهه وأداته

والمشبه يسمى مستعارا له والمشبه به مستعارا منه فى هذا المثال المستعار له هو الضلال والهدى والمستعار منه هو معنى الظلام والنور ولفظ الظلمات والنور يسمى مستعارا

(وتنقسم) الاستعارة الى مصرحة وهى ماصرح فيها بلفظ المشبه به كما فى قوله .

فأمطرت لؤلؤا من نرجس وسقت ه وردا وعضت على العناب بالبرد

فقد استعار اللؤلؤ والنرجس والورد والعناب والبرد . للدموع . والعيون والخدود والأنامل . والأسنان وإلى مكنية وهى ماحذف فيها المشبه به ورمز إليه بشىء من لوازمه كقوله تعالى «واخفض لهما جناح الذل من الرحمة»

اصطلاحاً منزلة القيد المصرح به بالقوة القريبة من الفعل فافهم (قوله أى من الضلال إلى الهدى) يقال فى إجرائها شبهت الضلالة بالظلمة بجامع عدم الاهتداء فى كل واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو الظلمة للمشبه وهو الضلالة على طريق

فقد استعار الطائر للذل ثم حذفه ودل عليه بشيء من لوازمه وهو الجناح
واثبات الجناح للذل يسمونه استعارة تخييلية

الاستعارة الأصلية (قوله فقد استعار الطائر للذل الخ) أى بعد تشبيه الذل بالطائر وادعاء أن الذل فرد من أفراد الطائر على مذهب السلف وأما على مذهب الخطيب فيقال شبه الذل بالطائر تشبيهاً مضمراً فى النفس مرموزاً له بإثبات الجناح للذل لاستعارة تخييلية وعلى مذهب السكاكى يقال فقد استعار الذل بعد تشبيهه بالطائر وادعاء أنه فرد من أفراد الطائر للطائر الادعائى على طريق الاستعارة المكنية الأصلية ثم شبه الجناح الادعائى المدعى إثباته للذل عند ادعاء أنه طائر بجناح الطائر الحقيقى ثم استعير لفظ الجناح المحقق للجناح الادعائى استعارة تصريحية تخييلية فتحصل فى المكنية ثلاثة مذاهب الأول للخطيب أنها التشبيه المضمر فى النفس المدلول عليه بلفظ يدل عليه والثانى للقوم أنها لفظ المشبه به المطوى من الكلام المرموز اليه بذكر لازمه والثالث للسكاكى أنها نفس لفظ المشبه المستعمل فى المشبه به الادعائى وفى التخييلية مذهبان أحدهما للقوم والخطيب أنها مجاز عقلى فى إثبات اللازم الذى هو قرينة المكنية الغير ماهو له ويسمى استعارة تخييلية بطريق الاشتراك اللفظى والثانى للسكاكى أنها فى نحو جناح الذل وأظفار المنية لفظ لازم المشبه به المستعار للازم المشبه الوهمى الادعائى استعارة تخييلية وفى نحو قوله تعالى (يا أرض ابلعى ماءك) عبارة عن لفظ البلع المستعار لغور الماء استعارة تحقيقية كما أن الماء استعارة بالكناية للغذاء وفى نحو هزم الأمير الجند وأنبت الربيع البقل عبارة عن لفظ الهزم والانبات مستعملين فى معناهما الحقيقى وأنه يجوز انفراد المكنية عن التخييلية كما يجوز انفراد التخييلية عن المكنية فى نحو المنية الشبيهة بالسبع نشبت بزيد فالأظفار فى مثل هذا عند السكاكى استعارة تخييلية مع صرح التشبيه لا مع المكنية وهى عند القوم والخطيب فى مثل هذا ترشيح للتشبيه لا استعارة وبقى مذهبان فى المكنية أحدهما للعصام أنها لفظ المشبه به المقلوب المستعمل فى المشبه المقلوب مع جعل مجموع الكلام بعد ذلك كناية والقرينة على الاستعارة ذكر ملائم المشبه المقلوب وعلى الكناية حالية هى كون المقام مقام إفادة المعنى الكنائى ففى نحو أنشبت المنية أظفارها بزيد يشبه السبع بالمنية فى اغتيال

النفوس قهراً ويتناسى التشبيه ويدعى أن السبع من جنس المنية ويستعار للسبع الحقيق لفظ المنية ويجعل مجموع أنشبت المنية الخ من حيث معناه المجازى وهو إنشاب السبع الحقيق أظفاره بزيد كناية عن تحقق الموت بلا ريبة أى بالقوة القريبة من الفعل أو فى المستقبل بحيث لا يتخلف ولا يلاحظ الخلاص منه والقرينة على الاستعارة ذكر الأظفار المستعمل فى حقيقتها المنسوبة لمن هى له وعلي الكناية كون المقام مقام إفادة تحقق الموت بقطع النظر عن أسبابه وقيل عدم وجود السبع الحقيق عند زيد وقت التكلم بهذا الكلام وثانيهما لصاحب الكشف أخذه من كلام صاحب الكشاف على ماذكره السعد وحققه عبد الحكيم أنها لازم المشبه به المذكور المستعار فلازم المشبه المحقق أو الموهوم استعارة غير مقصودة فى نفسها بل قصد بها الدلالة على لازمها وهو إثبات وصف المشبه به للمشبه فهى عنده استعارة تصريحية متلبسة بكناية عن النسبة ففى قوله تعالى ينقضون عهد الله وقولك عالم يغترف منه الناس وقولك شجاع يفترس أقرانه النقض مستعار للابطال والاغتراف مستعار لانتفاع الناس بالعالم والافتراس مستعار لبطش الشجاع وفتكه استعارة تصريحية تحقيقية وفى قولك أظفار المنية نشبت بزيد أو مخالب المنية نشبت به وقول لبيد « إذ أصبحت بيد الشمال زمامها » الأظفار والمخالب واليد مستعارات لأظفار ومخالب ويد موهومة مشبهة بمعانيها المحققة استعارة تصريحية تخييلية ثم النقض فى الآية كناية عن استعارة الحبلية للعهد والاغتراف كناية عن استعارة البحرية للعالم والافتراس كناية عن استعارة الأسدية للشجاع والأظفار والمخالب كناية عن استعارة السبعية للمنية واليد كناية عن استعارة الإنسانية للشمال هذا ماصرح به صاحب الكشف المنسوب له هذا القول كما يؤخذ من السيد وغيره وبقى فى التخييلية مذهبان أحدهما لصاحب الكشاف على مافهمه السعد من ظاهر كلامه أنها فى نحو أظفار المنية نشبت بزيد مجاز فى الإثبات يسمى استعارة تخييلية علي طريق الاشتراك اللفظى لسلف وفى نحو ينقضون عهد الله إما استعارة تحقيقية تصريحية باستعارة النقض للابطال وإما مجاز مرسل لعلاقة التقييد والإطلاق بمرتبتين أو لعلاقة التقييد فقط بمرتبة وإما كناية بإطلاق النقض وإرادة لازم معناه الذى هو الإبطال وإما باستعمال النقض فى معنى عام يشترك فيه الطرفان علي طريق الاستعارة أو على طريق المجاز المرسل بمرتبة أو على طريق الكناية وقرينة المجاز فى التابع المذكور إن لم تكن حالية أما لفظ المشبه فى المكنية كلفظ العهد فى الآية وما غيره

وتنقسم الاستعارة إلى أصلية وهى ما كان فيها المستعار اسما غير مشتق

إن كان كلفظ بعلمه فى قولك عالم اعترف الناس بعلمه فافهم وثانيهما للعصام صرح به فى شرح السمرقندية أنها حقيقة لغوية وإثباتها للمشبه حقيقة عقلية دائما فلا تجوز عنده فى نحو الأظفار لغة ولا فى إضافتها للمنية عقلا والظاهر أنه لا يوافق على تسميتها استعارة تخييلية وإلا فلا وجه له حينئذ كما أشار لذلك حفيده والدلجى وغيرهما (قوله وتنقسم الاستعارة إلى أصلية الخ) ظاهره سواء كانت تصريحية أو مكنية وهو كذلك فالمكنية الأصلية ما كان مسماها سواء قلنا أنه لفظ المشبه به أو لفظ المشبه أو لفظ التشبيه المضمر فى النفس اسما جامدا غير مشتق نحو أنشبت المنية أظفارها بزيد فان مسماها الذى هو السبع المحذوف المرموز إليه بالأظفار أو المنية والتشبيه المضمر فى النفس اسم جامد غير مشتق والتبعية ما كان مسماها اسما مشتقا أو اسما مبهما أعنى الضمير أو اسم الإشارة أو اسم الموصول نحو أعجبنى إراقة الضارب دم زيد فيقال على مذهب الجمهور شبه فى النفس الضرب الشديد بالقتل فى شدة الإيذاء واستعير القتل له فى النفس ورمز إليه بإراقة الدم واشتق منه قاتل بمعنى ضارب ضربا شديدا أو فسرى التشبيه لحدثى الوصفين فاستعير القاتل للضارب وطوى ورمز له بلازمه وهو إراقة الدم وعلى مذهب السكاكى شبه الضرب بالقتل وادعى أنه من جنسه فصار للقتل فردان حقيق وادعائى وهو الضرب المدعى أنه قتل واستعير الضرب من معناه للقتل الادعائى واشتق منه ضارب بمعنى قاتل ادعاء وعلى مذهب الخطيب شبه فى النفس الضرب بالقتل فسرى التشبيه إلى ما فى ضمنى الوصفين و وهذا المال العسر المنال مطلوب منك الاجتهاد فى السير إليه ونحو أعجبنى تكلم ما عندك من الدواب وكقولك لجليسك المشغول قلبه عنك أنت مطلوب منك أن تسير الآن إلينا فتقول على مذهب السلف شبه مطلق مخاطب بمطلق غائب فسرى التشبيه للجزئيات واستعير بالبناء على ذلك ضمير الغائب للمخاطب وحذفته وذكرت المخاطب ورمزت إلى المحذوف بذكر لازمه مثبتا للمخاطب وهو طلب السير منه إليك وعلى مذهب السكاكى شبه المطلق بالمطلق وادعى أن للمشبه به فردين حقيقيا وهو مطلق غائب وادعائيا وهو مطلق مخاطب ادعى أنه غائب واستعير مطلق مخاطب لمطلق غائب ادعائى واستعمل الضمير الموضوع لجزئى من جزئيات مطلق مخاطب فى جزئى من جزئيات مطلق غائب ادعائى

كاستعارة الظلام للضلال والنور للهدى والى تبعية وهى ما كان فيها المستعار فعلا أو حرفا أو اسما مشتقا

وعلى مذهب الخطيب شبه المطلق بالمطلق فى النفس فسرى التشبيه للجزئيات وقس على ذلك نعم لا تجرى المكنية فى الفعل واسمه ولا فى الحرف خلافا لمن وهم فى ذلك لأن المكنية لا بد فيها من إثبات لازم المشبه به للمشبه ووضع الفعل واسمه والحرف على أن لا يثبت لمعناها شىء بوجه مالا بإسناد إليه ولا بإيقاع عليه ولا باضافة إليه كما لا يخفى انبابى على البيانية (قوله وهى ما كان فيها المستعار فعلا الخ) أما وجه كونها تبعية فى الحرف فهو أن الحرف موضوع لمعنى غير مستقل بنفسه لا يصلح للموصوفية التى يقتضيها التشبيه الذى تبنى عليه الاستعارة من حيث أنه لا يتحقق إلا باتصاف طرفيه بوجه الشبه الذى هو المعنى الجامع بينهما وعليه فلا تتأتى الاستعارة فى الحرف إلا إذا جرى التشبيه أولا فى متعلق معناه الكلى المعبر به عنه كالظرفية لفى والاستعلاء لعلى ألا ترى أن مطلق الظرفية مثلا ليس هو معنى فى . وإلا كانت اسما لا حرفا بل معناها ظرفيـة خاصة بظرف ومظروف خاصين ثم يسرى التشبيه من متعلقه إلى معناه الخاص فيستعار من معناه الخاص الحقيقى إلى معناه الخاص المجازى فافهم وأما وجه كونها تبعية فى الفعل فهو أن معناه ملاحظ فيه النسبة إلى فاعل ما فلذا كان معناه متوقفا على غيره لا يصلح للموصوفية فلا يصلح للاستعارة إلا إذا أجرى التشبيه أولا بين معنى المصدرين الحقيقى والمجازى ثم يسرى منـه إلى مافى ضمن الفعلين ثم يستعار الفعل من معناه الحقيقى إلى معناه المجازى على ما للعصام أو بعد تشبيه المصدرين يستعار لفظ المشبه به للمشبه ثم يشتق منه الفعل على ما للقوم فافهم وأما وجه كونها تبعيـة فى الاسم المشتق فهو أن المقصود منه الحدث لا الذات وحدثه ملاحظ فيه النسبة إلى فاعل أو نائبه فيكون باعتبار ذلك غير صالح للموصوفية فلا يصلح للاستعارة إلا إذا أجرى التشبيه أولا بين معنى المصدرين نظير ماقيـل فى الفعل فافهم (قوله فعلا أو حرفا أو اسما مشتقا) بقى رابع وهو اسم الفعل ووجه كون الاستعارة فيه تبعية إما ما سبق فى الفعل بناء على القول بأن مدلوله معنى الفعل أو لفظه من حيث دلالته على معناه لا من حيث هو لفظ وإما كون الحدث الذى هو مدلوله بناء على أن مدلوله معنى المصدر ليس موضوعا لأن يحكم عليـه بل لأن

يحكم به فلا يجرى فيه التشبيه المستدعى للحكم عليه أصالة فلذلك أجرى التشبيه أولا فى المصدر كذا قيل ولكن الظاهر أن حكمه على هذا القول حكم المصدر فى كون استعارة كل تبعية كما يشير إليه كلام العلامة الأمير فتأمل انبابى وخامس وهو الاسم المبهم أعنى الضمير أو اسم الإشارة واسم الموصول على قول معرب فارسية العصام وبه يشعر كلام عبد الحكيم ووجه تبعية الاستعارة فيه قيل أمران أحدهما أن معناه جزئى والأصلية مختصة بالكلى الجامد وثانيهما أنه لايتم انفهام معناه الجزئى إلا بضم ضميمة إليه كالمرجع والتكلم والخطاب والصلة والإشارة الحسية ولو تقديراً كأن يكون مرجع الضمير غير مصرح به بل يكون معلوماً من السياق مثلا وهذه أمور خارجية عن مفهومه لاتوجد إلا عند التركيب والاستعمال ولا يتأتى التشبيه فى معناه الجزئى لعدم فهم تلك الأمور الخارجية عن معناه الجزئى عند التشبيه فلذا لم يعتبر التشبيه أولا إلا فى كليات مفهومات المبهمات الجزئية وكانت الاستعارة فى الأسماء المبهمة تبعية وإن كانت معانيها مقصودة لذاتها يحكم عليها وبها وقيل هو إنه فى تأويل المشتق فهذا فى تأويل مشار إليه وأنا فى تأويل متكلم وأنت فى تأويل مخاطب والذى قام فى تأويل القائم وقس . فتكون الاستعارة فيها كالمشتقات تابعة لاستعارة المصادر وقد شنع معاوية على جعل الاستعارة فى مثل ذلك تبعية وأطال فى البيان فعليك بالتأمل والإمعان انبابى مثلا فى استعارة هيهات لمعنى عسر إما أن تقول شبه العسر بالبعد واستعير البعد للعسر واشتق من البعد بمعنى العسر وجعل هيهات بمعنى بعد المستعار لمعنى عسر وإما أن تقول شبه مطلق العسر بمطلق البعد فى منع التحصيل وعدم النيل مثلا فسرى التشبيه إلى فرديهما إما اللذين فى ضمنى بعد وعسر وإما اللذين فى ضمنى هيهات وعسر واستعير بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسراية إما بعد لعسر وجعل هيهات بمعنى بعد المستعار لمعنى عسر وإما هيهات نفسه من معنى بعد لمعنى عسر تقليلا للكلفة ومثلا فى استعارة لفظ هذا الأمر معقول تقول شبه مطلق المعقول بمطلق المحسوس فى قبول التمييز والتعيين فسرى التشبيه إلى جزئياته فاستعير لفظ هذا الموضوع لجزئى المشبه به الذى سرى إليه التشبيه من كليه لجزئى المشبه الذى قصد المبالغة فى بيان تعيينه ومثلا فى استعارة لفظ أنت بكسر التاء لخطاب المذكر تقول شبه مطلق مخاطب فيه تخنث بمطلق مخاطبة فيها تخنث بجامع مطلق التخنث وعدم الشهامة فى كل فسرى التشبيه إلى جزئياتهما فاستعير لفظ أنت بكسر التاء من

المخاطب المؤنث الجزئى الذى سرى إليه التشبيه من كليه للمخاطب المذكور الجزئى الذى قصد المبالغة فى بيان تخنثه وعدم شهامته وتقول فى استعارة لفظ أنت بفتح التاء لخطاب المؤنث شبه مطلق مخاطبة فيها شهامة وعدم تخنث بمطلق مخاطب فيه ذلك بجامع مطلق الشهامة وعدم التخنث فى كل فسرى التشبيه إلى جزئياتهمافاستعير لفظ أنت بفتح التاء من المخاطب المذكر الجزئى الذى سرى إليه التشبيه من كليه للمخاطبة المؤنثة الجزئية التى قصد المبالغة فى بيان شهامتها وعدم تخنثها وعلي هذاقياس استعارة لفظ الذى للأنثى لشبهها به فى الشهامة وعدم التخنث واستعارة لفظ التى للذكر لشبهه بها فى التخنث وعدم الشهامة والمراد الاسم المشتق ولو تأويلا فيشمل المصغر والمنسوب فى نحو استعارة رجيل للكبير المتعاطى مالا يليق به واستعارة قرشى للمتخلق بأخلاق قريش إما أن تقول شبه تعاطى مالا يليق والتخلق بأخلاق قريش بالصغر والانتساب إليهم واستعير الصغر والانتساب للتعاطى والتخلق واشتق الصغير والمنتسب إلى قريش بمعنى المتعاطى مالا يليق والمتخلق بأخلاق قريش من الصغر والانتساب بمعنى التعاطى والتخلق وجعل رجيل وقرشى بمعنى المتعاطى والمتخلق وإما أن تقول شبه مطلق تعاطى مالا يليق ومطلق التخلق بأخلاق قريش بمطلق الصغر ومطلق الانتساب إليهم فسرى التشبيه إلى فردى المشبه والمشبه به اللذين فى ضمنى متعاطى مالا يليق ورجيل وضمنى متخلق وقرشى واستعير بناء علي التشبيه الحاصل بالسراية لفظ رجيل للمتعاطى مالا يليق ولفظ قرشى للمتخلق بأخلاق قريش (قوله فعلا) أقسام استعارته ثمانية الأول استعارته باعتبار مادته فقط أى حروفه الدالة على الحدث كما فى استعمال قتل فى معنى ضرب شديداً فيقال شبه مطلق الضرب الشديد بمطلق القتل فسرى التشبيه منهما إلى الضرب الشديد والقتل اللذين فى ضمنى ضرب وقتل فصار هذا الضرب الشديد الجزئى الضمنى بسبب السراية مشبهاً والقتل الجزئى الضمنى مشبهاً به واستعير بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسراية لفظ قتل بمعنى ضرب شديداً . القسم الثانى استعارته باعتبار الهيئة فقط من حيث دلالتها على الزمان فقط كما فى استعارة الفعل الماضى للمستقبل فى نحو قوله تعالى (إنا فتحنا لك فتحا مبينا) فيعتبر حينئذ إما تشبيه مطلق الزمان المستقبل بمطلق الزمان الماضى فى مطلق تحقق الوقوع فى كل وسريانه إلى الزمانيين الجزئيين اللذين فى ضمن فتحنا ونفتح فيستعار بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسراية لفظ

فتح لمعنى نفتح وأما تشبيه مطلق الفتح فى المستقبل بمطلق الفتح فى الماضى واستعارة لفظ الثانى للأول فيشتق الفعل من المصدر المستعار وأما تشبيه مطلق الفتح فى المستقبل بمطلق الفتح فى الماضى وسريان التشبيه إلى مافى ضمنى فتحنا ونفتح فيستعار بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسراية لفظ فتحنا لمعنى نفتح . القسم الثالث استعارته باعتبار الهيئة من حيث دلالتها على النسبة كما فى استعمال هزم الأمير الجند فى معنى هزم الجيش الجند على ما للعضد ويلزمه أن لا يقول بالمجاز العقلى نعم له أن يسمى هذا القسم من المجاز اللغوى مجازا عقليا لأن التجوز فيه باعتبار أمر معقول يدرك بالعقل وهو الإسناد فيعتبر حينئذ أما تشبيه النسبة السببية المطلقة بالنسبة الفاعلية المطلقة فى شدة احتياج الفعل اليهما أو فى كمال الملابسة وقوتها وسريان التشبيه إلى النسبتين الجزئيتين اللتين فى ضمنى هزم المسند إلى الفاعل الحقيقى وهزم المسند إلى السبب فيستعار بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسراية هزم من النسبة الفاعلية للنسبة السببية وماذهب إليه العضد فى نحو هزم الأمير الجند هو أحد أقوال ستة فيه . والثانى ماسيأتى من مذهب الجمهور من أن التجوز فيه فى أمر معنوى فقط وهو إسناده لغير من هو له لملابسة بينهما . والثالث مذهب ابن الحاجب أن التجوز فيه فى أمر لفظى هو الفعل باعتبار الحدث بأن يجعل الهزم بمعنى الأمر به . والرابع مذهب السكاكى أن التجوز فيه فى أمر لفظى هو المسند إليه بجعل الأمير مستعارا للجيش الادعائى بقرينة نسبة الهزم إليه على طريق المكنية عنده . والخامس مذهب الشيخ عبد القاهر أن التجوز فيه فى الهيئة التركيبية بأن تشبه هيئة تدبير الأمير فى كسر العدو وأمره بتحصيل الآلات بهيئة كسر الجيش للعدو وملاقاتهم له ويستعار التركيب الدال على الثانى للأول بناء على أن الأصل هزم الجيش الجند لأن هذا هو اللفظ الدال على الهيئة المشبه بها فحذف الجيش اتكالا على ظهوره وذكر الأمير قرينة للتجوز وعلى هذه الأقوال فالتجوز فيه بمعنى جعل الشىء فى غير موضعه بتأول . والسادس لبعضهم أن التجوز فيه بمعنى خلاف الأصل بحذف المضاف والأصل هزم جيش الأمير فاعرف ذلك القسم الرابع استعارته باعتبار مادته وهيئته من حيث الزمان فقط كقتل زيد عمرا بمعنى يضربه ضربا شديدا . القسم الخامس استعارته باعتبار مادته وهيئته من حيث النسبة فقط كقتل الأمير زيدا بمعنى ضربه خدمته ضربا شديدا ونسب للأمير لكونه الآمر . القسم السادس استعارته باعتبار المادة والهيئة من حيث الزمان

والنسبة معا كقتل الأمير زيدا بمعنى سيضربه خدمته ضربا شديدا . القسم السابع استعارته باعتبار الهيئة فقط من حيث الزمان والنسبة معاً كقتل الأمير العدو بمعنى سيقتله خدمته وإجراء الاستعارة فى هذه الأقسام الأربعة ظاهر من جريانها فى فى الأقسام الثلاثة قبلها بطريق المقايسة . القسم الثامن استعارته من الحدث المتحقق فى الماضى إلى الحدث المفروض فيه ليرتب على المفروض مايرتب على المحقق كما استخرجه الخفاجى من تقرير صاحب الكشاف لقول عمر رضى الله عنه لأبى موسى الأشعرى فى كاتبه النصرانى مات النصرانى والسلام بقوله يعنى هب أنه قد مات فما كنت صانعاً فاصنعه الساعة واستغن عنه بغيره اه وهو صريح فى أن استعمال الألفاظ فى معانيها الفرضية مجازى ولا يظهر إلا على القول بأن مدلولات الالفاظ الأمور الخارجية فيعتبر بعد تشبيه الحدث المفروض فى الماضى بالحدث المحقق فيه بجامع ترتب العزل والاستغناء على كل أما استعارة لفظ المصدر من المحقق للمفروض ثم يشتق مات من المصدر المستعار وأما سريان التشبيه لما فى ضمنى الفعلين واستعارة مات من الحدث المحقق فى الماضى للحدث المفروض فيه وأما على القول بأن مدلولات الألفاظ الأمور الذهنية فلا يظهر إلا إذا جعل من قبيل استعمال الكلى فى فرده من حيث خصوصه مجازاً مرسلا علاقته العامية لا استعارة كالإنسان فى زيد من حيث تشخصه لا من حيث كونه فرداً فافهم وقال بعضهم الذى يفيده قول صاحب الكشاف المذكور أن قول عمر رضى الله عنه مات خبر استعمل فى إنشاء فيكون من المجاز المركب لعلاقة غير المشابهة كما سيأتى (قوله أو حرفا) اعلم أن الحرف إن كان له معنى واحد فقط كلم كان فيه حقيقة وفى غيره مجازاً تبعياً وإن كان لمعان متعددة متبادرة منه كان فيه من قبيل استعمال المشترك فيما وضع له على التحقيق وفى غيرها مجازاً تبعياً إن كان الحرف من غير حروف الجر والجزم والنصب وإلا بأن كان منها فالكوفيون على جواز نيابة بعضها عن بعض بلا شذوذ وفى اتفاقهم على أنها فى غير المتبادر منها حقيقة أو اختلافهم فى أنها فى غير المتبادر حقيقة أو مجازاً قولا الأمير والصبان ثالثها قول الخضرى أنها فى غير المتبادر مجاز عندهم وعند بعض المتأخرين والبصريون على منع نيابة بعضها عن بعض وحمل ماورد منه على التجوز فى غير الحرف بجعل الفعل فى نحو وقد أحسن بى مضمنا معنى لطف والجذوع فى قوله تعالى (لأصلبنكم فى جذوع النخل) استعارة بالكناية بتشبيهها فى النفس بالظرف الحقيقى

بجامع التمكن وفى تخييل أو على التجوز فى الحرف شذوذاً (قوله أواسما مشتقا) بما أن الاسم المشتق مطلقا يدل على الحدث بمادّته وعلى الذات والنسبة بهيئته تكون أقسام استعارته أيضاً سبعة استعارته باعتبار مادّته فقط كما فى استعارة لفظ القاتل لمعنى الضارب ضربا شديداً أو لفظ المرقد اسم مكان الرقود لمعنى الممات اسم مكان الموت بأن يعتبر بعد تشبيه الموت بالرقود بجامع تعطل القوى البدنية وانعزالها عن أعمالها الطبيعية لكل إما استعارة الرقود للموت واشتقاق المرقد من الرقود المستعار للموت وإما سريان التشبيه لما فى ضمنى المرقد والممات واستعارة الأول للثانى بناء على التشبيه الحاصل بالسراية . القسم الثانى استعارته باعتبار الهيئة فقط من حيث دلالتها على الذات فقط كما فى استعارة المرقد بكسر الميم اسم آلة لمعنى المرقد بفتحها اسم مكان قصد للمبالغة فى وصف مكان الرقود بأن له دخلا عظيما فى إرقاد كل من استقر به بحيث كأنه يتوسط بين الحدث الذى هو الرقود وفاعله الذى هو الراقد فى اتصافه به توسط الآلة بأن يعتبر تشبيه المكان مطلقاً بالآلة مطلقا وسريانه إلى ما فى ضمنى المرقد بالفتح والمرقد بالكسر واستعارة لفظ الثانى لمعنى الأول بناء على التشبيه الحاصل بالسراية أو يعتبر بعد تشبيه الرقاد المتعلق بالمكان لحصوله فيه بالرقاد المتعلق بالآلة لتوسطها بينه وبين فاعله إما استعارة لفظ الرقاد المتعلق بالآلة لمعنى الرقاد المتعلق بالمكان ويشتق من المستعار المرقد بكسر الميم والحق أن الحدث المتعلق بالآلة الذى هو المشبه به مغاير بالذات للحدث المتعلق بالمكان الذى هو المشبه فتم القياس وأما سريان التشبيه لما فى ضمنى المشتقين أعنى المرقد بفتح الميم والمرقد بكسرها واستعارة الثانى لمعنى الأول بناء على التشبيه الحاصل بالسراية . القسم الثالث استعارته باعتبار الهيئة فقط من النسبة فقط نحو الأمير هازم للجند لأن نسبة اسم الفاعل هى نسبة الحدث المفهوم منه لمن قام به وهو الذات المفهومة منه أيضاً وقد تجوز فيه من تلك النسبة إلى النسبة للسبب بأن اعتبر تشبيه النسبة السببية المطلقة بالنسبة الفاعلية المطلقة فى شدّة احتياج الحدث اليهما مثلا وسريانه إلى ما فى ضمنى الوصفين أعنى هازم المسند إلى الفاعل الحقيق وهازم المسند إلى السبب واستعارة هازم من النسبة الفاعلية الجزئية للنسبة السببية الجزئية أو اعتبر بعد تشبيه الهزم المنسوب إلى السبب مطلقاً بالهزم المنسوب إلى الفاعل مطلقا إما استعارة لفظ الثانى للأول ويشتق من المستعار الوصف وإما سريان التشبيه إلى الهزم المنسوب إلى

نحو ركب فلان كتفى غريمه أى لازمه ملازمة شديدة وقوله تعالى « أولئك على هدى من ربهم » أى تمكنوا من الحصول على الهداية التامة ونحو قوله

السبب والهزم المنسوب إلى الفاعل الجزئيين اللذين فى ضمن هازم المسند إلى السبب وهازم المسند إلى الفاعل واستعارة هازم من النسبة الفاعلية للنسبة السببية بناء على التشبيه الحاصل بالسراية فافهم . القسم الرابع استعارته باعتبار المادة الدالة على الحدث والهيئة من حيث دلالتها على خصوص الذات كاستعارة مقتل بكسر الميم لمعنى المضرب بفتحها أى مكان الضرب الشديد الذى كأنه آلة فى حصوله . القسم الخامس استعارته باعتبار المادة الدالة علي الحدث والهيئة من حيث دلالتها علي خصوص النسبة كما فى نحو الأمير قاتل زيد بمعنى أن خدمته ضاربوه ضرباً شديدا . القسم السادس استعارته باعتبار المادة الدالة علي الحدث والهيئة من حيث دلالتها على الذات والنسبة معا كاستعارة مقتل بكسر الميم لمعنى الضارب ضرباً شديداً أى الآمر بالضرب الشديد الذى كانه آلة فى حصوله . القسم السابع استعارته باعتبار الهيئة فقط من حيث دلالتها على الذات والنسبة معاً كاستعارة مقتل بكسر الميم لمعنى القاتل أى الآمر بالقتل الذى كأنه آلة فى حصول القتل هذا خلاصة مافى رسالتى البيانية الملاخصة من بيانية الصبان وحاشية الانبابي عليها وإن أردت زيادة تحقيق فعليك بمراجعة حاشية الانبابى مع بيانية الصبان فافهم (قوله نحو ركب فلان كتفى غريمه) ويقال فى إجرائها على مذهب القوم شبه اللزوم الشديد بالركوب بجامع السلطة والقهر واستعير لفظ المشبه به وهو الركوب للمشبه وهو اللزوم ثم اشتق من الركوب بمعنى اللزوم ركب بمعنى لزم علي طريق الاستعارة التصريحية التبعية وأما على مذهب العصام فيقال شبه اللزوم بالركوب بجامع السلطة والقهر فسرى التشبيه من معنى المصدرين الذى هو الحدث المطلق إلى معنى الفعلين الذى هو الحدث المقيد بالزمن الماضى ثم استعير بناء على التشبيه الحاصل بطريق السراية والتبع ركب لمعنى لزم على طريق الاستعارة التصريحية التبعية (قوله أولئك على هدى من ربهم) بناء على أن علي هنا مستعارة من الاستعلاء الحسى للاستعلاء المعنوى ويقال فى إجرائها شبه مطلق ارتباط بين مهدى وهدى بمطلق ارتباط بين مستعل ومستعلى عليه بجامع التمكن فى كل فسرى التشبيه من الكليين للجزئيات ثم استعير على من جزئى من جزئيات المشبه

ولئن نطقت بشكر برك مفصحا ... فلسان حالي بالشكاية أنطق

أي أدل

(وتنقسم) الاستعارة الى مرشحة وهي التي ذكر فيها ملائم المشبه به نحو « أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم » فالاشتراء مستعار للاستبدال وذكر الربح والتجارة ترشيح . والى مجردة وهي التي ذكر فيها ملائم المشبه نحو « فأذاقها الله لباس الجوع والخوف » استعير اللباس لما غشى الناس عند الجوع والخوف والإذاقة تجريد لذلك . وإلى مطلقة وهي

به لجزئي من جزئيات المشبه علي طريق الاستعارة التصريحية التبعية وفيه أن على هنا حقيقة لا مجاز لما نقله العلامة الخضرى عن المحقق الدماميني من أن على للاستعلاء وهو حقيق إن كان العلو علي نفس المجرور حسا نحو زيد على السطح أو معنى كفضلنا بعضهم علي بعض ولهم علي ذنب ومجازى إن كان العلو على مايقرب من المجرور نحو أو أجد على النار هدى أى هاديا اه ولاشك أن علي هنا للعلو علي نفس المجرور معنى فالمناسب التمثيل بنحو أو أجد على النار هدى واجراء الاستعارة فيه أن يقال شبه مطلق ارتباط بين مستعل ومايقرب من المستعلى عليه بمطلق ارتباط بين المستعلى ونفس المستعلي عليه بجامع مطلق التمكن في كل فسرى التشبيه من الكليين إلى الجزئيات ثم استعيرت على من جزئي من جزئيات المشبه به لجزئي من جزئيات المشبه علي طريق الاستعارة التصريحية التبعية (قوله إلى مرشحة) اعلم أن الترشيح قسمان تفريع وصفة والصفة عبارة عن كون ملائم المشبه به من أجزاء الجملة المشتملة على المجاز كاللبد فى نحو قولك رأيت أسدا يرمى له لبد فيرمى قرينة واللبد ترشيح وهو جزء الجملة علي الأسد بمعنى الرجل الشجاع والتفريع عبارة عن كون ملائم المشبه به مذكورا فى جملة غير جملة المجاز كما فى قوله تعالى (فما ربحت تجارتهم) بعد قوله تعالى (أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى) وكذا يقال فى التجريد فافهم (قوله لما غشى الإنسان) أى من النحول والاصفرار (قوله والاذاقة تجريد لذلك) فيه أن الإذاقة ليست من ملائمات المشبه الذى هو النحول والاصفرار فكيف يكون تجريدا ودعوى أنه من ملائماته بعد أن يستعار له ماهو موضوع للطعم المر البشع كلفظ الصبر يرد عليها أن الإذاقة حينئذ قرينة المكنية وهي من ملائمات المشبه به الذى

التى لم يذكر معها ملائم نحو « ينقضون عهد الله »

ولا يعتبر الترشيح والتجريد إلا بعد تمام الاستعارة بالقرينة

﴿المجاز المرسل﴾

هو مجاز علاقته غير المشابهة

هو الطعم البشع لا من ملائمات المشبه الذى هو النحول والاصفرار فافهم (قوله المجاز المرسل) أخذ العلامة السمرقندى من كلام السكاكى فى المفتاح وكلام السعد فى شرح التلخيص أنه ينقسم إلى أصلى وتبعى كالاستعارة وأيده جمهور المحققين بعده بأن المجاز المرسل لما كان لابد له من علاقة يتصف بها الطرفان المنقول عنه والمنقول اليه ولا يصلح لكونه موصوفا ومحكوما عليه الا المستقل اصالة كالمصدر ونحو الرقبة والأصابع واليتامى والخمر وكان مفهوم المشتق حقيقة أو حكما والاسم المبهم والحرف غير مستقل لما مر فى الاستعارة لزم أن يكون الأصل الذى تعتبر فيه علاقته أولا أيضا فى الحرف هو متعلق معناه الكلى كالابتداء والتعليل وفى الاسم المبهم إما متعلق معناه الكلى كالحرف وإما مصدر المشتق الذى هو فى تأويله وفى المشتق حقيقة أو حكما هو المصدر وصرح شيخ الإسلام بأنه لا تبعية عند البيانيين والأصوليين الا فى الاستعارة فافهم (قوله المرسل) أى المطلق عن التقييد بعلاقة مخصوصة بل أنهى بعضهم علاقاته إلى نيف وثلاثين علاقة والتحقيق أنها عشرون علاقة فقط وهى مجموعة فى قولى

عاق بكل سبب أول بدل ٭ ولازم عموم إطلاق المحل

مقابل لذى تعلق حصل ٭ جواز استعداد آلة العمل

اقتصر المصنف منها على ثمانية (٩) الآلية أى كون الشىء واسطة فى إيصال المؤثر للمتأثر كقوله تعالى (واجعل لى لسان صدق فى الآخرين) أى ذكرا صادقا وثناء حسنا ولم يعدو كون الشىء ناشئا عن آلة من العلاقات لعدم وروده (١٠) الملزومية الخاصة أى كون الشىء يجب عند وجوده وجود شىء آخر كما فى اطلاق النار على الحرارة (١١) اللازمية الخاصة أى كون الشىء يجب وجوده عند وجود شىء آخر كما فى اطلاق الحرارة على النار (١٢) المطلقية أى كون الشىء مجردا عن القيود كلها فى الحقيقى كالجوهر فى الجسم أو بعضها فى الاضافى نحو قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء أى العاملون (١٣) المقيدية أى كون الشىء مقيدا بقيد أو قيود وهو أيضا حقيقى كزيد فى انسان واضافى

١ - كالسببية فى قولك عظمت يد فلان عندى أى نعمته التى سببها اليد
٢ - والمسببية فى قولك أمطرت السماء نباتا أى مطرا يتسبب عنه النبات

كانسان فى حيوان ومما علاقته التقييد التجريد بمعنى الكلمة المجردة عن بعض معناها لا المعدود من أنواع البديع فانه قد يكون حقيقة نحو لقيت من زيد عالما ومجازا نحو لقيت من زيد أسدا وكناية نحو لقيت من زيد كثير الرماد (١٤) العامية أى كون الشىء شاملا لكثيرين وهو أيضا حقيقى كالجوهر فى الجسم النامى واضافى كقوله تعالى (أم يحسدون الناس) يعنى محمدا صلى الله عليه وسلم (١٥) الخاصية أى كون الشىء له تعين بحسب ذاته وهو أيضا حقيقى كزيد فى كل انسان واضافى كانسان فى كل حيوان (١٦) المستعدية أى كون الشىء بحيث يمكن أن يتصف بوصف كان عما يؤول الاتصاف به قطعا كما فى إطلاق الميت على الحى أو ظنا كما فى إطلاق الحر على عبد البخيل أو احتمالا كما فى إطلاق المسكر على خمر أريقت (١٧) المجاورية أى كون الشىء مجاوراً لشىء آخر فى مكانه يعنى متصلا به اتصالا يعد فى العرف مجاورة كما فى إطلاق الشجر والنبات على الأرض المجاورة لهما (١٨) البدلية أى كون الشىء بدلا عن آخر كما فى قوله تعالى (فإذا قضيتم الصلاة) أى أديتم بناء على ماقيل إن المراد القضاء الشرعى وهو فعل الشىء بعد وقته على مافيه (١٩) المبدلية أى كون الشىء بدلا عنه آخر كقولك أكلت دم زيد أى ديته (٢٠) التعلق الاشتقاقى بمعنى تعلق أحد المعنيين بالآخر بسبب الاشتقاق كما فى إطلاق اسم المفعول على اسم الفاعل فى قوله تعالى (حجابا مستورا) أى ساترا وهذه العلاقات مع علاقة الاستعارة التى هى المشابهة ترجع إلى نوعين الأول ما لا يتأتى فيه الاعتبار من جهة المنقول عنه تارة ومن جهة المنقول إليه أخرى وهو اعتبار ما كان وما يكون والمجاورة والآلية والتعلق الاشتقاق والمشابهة والثانى ما يتأتى فيه الاعتبار من جهة المنقول عنه تارة ومن جهة المنقول إليه أخرى والراجح أن الأولى فيه الاعتبار من جهة المنقول عنه لأن المعنى الحقيقى أولى بالاعتبار وقيل من جهة المنقول إليه لأنه المراد من اللفظ وقيل من جهتهما رعاية لحق كل منهما وهذه العلاقات مع كثرتها وإن كانت ترجع إلى اللزوم بمعنى الملابسة فى الجملة لكن هذا اللزوم العام من حيث كونه لا إشعار له بخاص لم يكتفوا به فى الانتقال بل اشترطوا نوعا من أنواعه المذكورة إذ المعنى المجازى لا يكون إلا نوع لازم خاصا ومرادا من حيث

٣ ـ والجزئية فى قولك أرسلت العيون لتطلع على أحوال العدو أى الجواسيس
٤ ـ والكلية فى قوله تعالى «يجعلون أصابعهم فى آذانهم» أى أناملهم

خصوصه النوعى واللازم الخاص إنما ينتقل إليه بلزومه الخاص به ولابد من سماع ذلك النوع المنتقل به فى ضمن فرد من أفراده فمتى كان استعمال اللفظ فى غير ما وضع له لملاحظة علاقة سمع نوعها وقرينة مانعة أيضا كان مجازا صحيحا إلا إذا علم أو ظن وجود مانع إما من الصحة رأسا كفوات شرط تثنية أو جمع وإلزام اللفظ تعدية بالنفس أو بحرف جر على خلاف ما كان عليه بجعل تلك التعدية هى قرينة المجاز كما فى التضمين على رأى غير الأكثرين ممن يقول بعدم قياسيته أو من القبول عند البلغاء كما فى الانتقال من معنى اللفظ إلى غير ما التزموا الانتقال إليه فى عرفهم فى قوله « وتسكب عيناى الدموع لتجمدا » حيث تجوز بجمود العين إلى السرور وهو غير المعنى الذى اعتيد الانتقال إليه حتى صار الذهن لا ينتقل من معنى اللفظ فى عرفهم إلا إليه وهو بخلها بالدموع حال إرادة البكاء أو علم امتناع استعماله مع العلاقة لحكم بوجود مانع هناك إجمالا كما فى إطلاق الشبكة على الصيد للمجاورة والأب على الابن للسببية والابن على الأب للمسببية وكما فى استعمال نحو أحاد وسداس المعدول عن ألفاظ العدد ليدل على التكرار فى واحدة وست مفردين للكلية كما قاله الشيخ عبد الهادى نجا فى القصر تبعا لصاحب المغنى فى جعله الاستعمال المذكور فى قول المتنبى

أحاد أم سداس فى أحادى ۞ ليلتنا المنوطة بالتنادى

لحنا وخالف فى ذلك العلامة الأمير المانع كونه لحنا نظراً لكون علاقته الكلية سمع نوعها والمجاز لا يشترط سماع شخصه فتأمل. (قوله والجزئية) لهذه العلاقة شرطان أحدهما كون التركيب حسيا حقيقيا وثانيهما أحد أمور ثلاثة الأول أن يستلزم انتفاء الجزء انتفاء الكل عرفا الثانى أن يكون له مزيد اختصاص بالمعنى المطلوب من الكل الثالث أن يكون أشرف من بقية الأجزاء فتحقق الأمر الأول نحو قوله تعالى (فك رقبة) أى ذات لانعدام الذات بانعدام الرقبة وتحقق الثانى فى مثال الكتاب الآتى أن العين لها مزيد اختصاص بذات الجاسوس وتحقق الثالث فى نحو قول معن بن أوس

٥ ـ واعتبار ماكان فى قوله تعالى «وآتوا اليتامى أموالهم» أى البالغين
٦ ـ واعتبار مايكون فى قوله تعالى «انى أرانى أعصر خمرا» أى عنبا
٧ ـ والمحلية فى قولك قرار المجلس ذلك أى أهله
٨ ـ والحالية فى قوله تعالى «فى رحمة الله هم فيها خالدون» أى جنته

«المجاز المركب»

المركب أن يستعمل فى غير ما وضع له لعلاقة غير المشابهة سمى مجازا مركباً كالجمل الخبرية اذا استعملت فى الإنشاء نحو قوله

هواى مع الركب اليمانين مصعدا ٭ جنيب وجثمانى بمكة موثق

فليس الغرض من هذا البيت الإخبار بل إظهار التحزن والتحسر وان كانت علاقته المشابهة سمى استعارة تمثيلية كما يقال للمتردد فى أمر أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى

وكم علمته نظم القوافى ٭ فلما قال قافية هجانى

أى فلما قال بيتا فأطلق القافية على البيت لكونها أشرف أجزائه (قوله واعتبار ما كان) شرط هذه العلاقة أن لاينعدم المعنى الأصلى بالكلية بل يزول منه البعض ويبقى البعض ألا ترى أن اليتيم إذا بلغ لم يزل عنه إلا الصغر وأما موت الأب فباق وعليه فلايجوز إطلاق الشاب على الكبير فافهم (قوله المجاز المركب) هو بقسميه من المجاز اللغوى (قوله وإن كانت علاقته المشابهة الخ) اعلم أنه متى تحققت فى المجاز المركب علاقة المشابهة ولو تحقق معها غيرها لايصح العدول عنها إلى غيرها لأنها علاقة التمثيلية والتمثيلية هى محط ركاب البلغاء ومطمح نظرهم فلايلتفتون معها لغيرها ألا ترى أن قولهم إنى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى قد تحققت فيه علاقة المشابهة كما تحققت فيه علاقة الملزومية إذ تقديم الرجل وتأخيرها يستلزم التردد ومع ذلك لم يقولوا إن المعتبر منهما ما لحظه المتكلم كما قالوا ذلك فى المجاز المفرد إذا تحققت فيه علاقتا المشابهة وغيرها كما فى نحو رأيت أسدا يرمى بل إنما قالوا إنه استعارة تمثيلية فقط فافهم (قوله سمى استعارة تمثيلية) ذهب بعض البيانيين إلى أنها لاتكون إلا أصلية بناء علي أن تركيب لفظها

﴿ المجاز العقلى ﴾

هو اسناد الفعل

من متعدد ولو تقديراً شرط ومعنى المركب لا يكون إلا مستقلا وكل استعارة جرت فى المستقل أصلية وذهب بعض آخر إلى أنها تارة تكون أصلية وتارة تكون تبعية بناء على أنه لا يشترط فى لفظها التركيب من متعدد بل الشرط دلالته علي هيئة منتزعة من متعدد فيجعل نحو فى من قوله تعالى (لأصلبنكم فى جذوع النخل) استعارة تمثيلية بتشبيه هيئة الاستعلاء المركبة من المستعلى والمستعلى عليه بهيئة الظرفية المركبة من ظرف ومظروف بجامع مطلق التمكن فى كل الخ فتكون استعارة فى الحروف وكل استعارة فى الحرف تبعية فافهم (قوله أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى) أى وتؤخر تلك الرجل تارة أخرى ويقال فى إجراء الاستعارة شبهنا صورة تردده فى هذا الأمر بصورة تردد من قام ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريده فيؤخر تلك الرجل مرة أخرى بجامع مطلق التردد فى كل ثم استعرنا اللفظ الدال على صورة المشبه به لصورة المشبه والأمثال السائرة كلها من قبيل الاستعارة التمثيلية مثل الصيف ضيعت اللبن وأحشفا وسوء كيل ولذا قالوا الأمثال لا تغير وذلك أن لفظ المستعار فى كل استعارة يستعمل فى معناه المجازى علي حالته عند استعماله فى معناه الأصلى ولا يجوز تغييره بوجه فتنبه (قوله هو إسناد الفعل الخ) أى النسبة الحاصلة من ضم لفظ الفعل الاصطلاحى لغير ما هو له والنسبة الحاصلة من ضم ما أى لفظ ثبت فى معناه أى معنى الفعل التضمنى أو المطابقى اللغوى وهو الحدث من مصدر واسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة واسم تفضيل وظرف وجار ومجرور ونحو ذلك لغير ما هو له كانت النسبة إنشائية أو خبرية ثبوتية أو سلبية لأنه يقدر فيما فيه سلب أن الإثبات كان قبل النفى فيصدق على قولنا ماربحت تجارة زيد أو ماتجارته رابحة أن فيه إسناد الربح فى التقدير لغير ماهو له وهو التجارة وقوله إلى غير ماهو له أى إلى غير الفاعل الذى هو أى ذلك الفعل أو ما فى معناه مبنى له ويتبادر من هذا أن ذلك الغير غير فى الواقع وفى نفس الأمر فيتناول ما يطابق الواقع والاعتقاد معاً كقول المؤمن أنبت الله البقل لمن يعتقد أن المتكلم يضيف الإنبات للربيع وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد فيكون

أو ما فى معناه الى غير ماهو له عند المتكلم فى الظاهر

علمه باعتقاد المخاطب قرينة صارفة للاسناد عن ظاهره ومايطابق الواقع فقط كقول المعتزلى خلق الله الأفعال كلها لمن يعرف حاله وهو يعتقد أن المخاطب عالم بحاله فيكون ذلك قرينة صارفة للإسناد عن ظاهره ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد فقط ولا مالم يطابق شيئاً منها فلما زاد قوله عند المتكلم دخل به ما يطابق الاعتقاد فقط كقول الجاهل بالمؤثر القادر أنبت الربيع البقل لمن يعتقد أن ذلك القائل يضيف الانبات لله وعلم ذلك القائل باعتقاده وكان المطابق لهما باقياً على دخوله فى التعريف وخرج ماطابق الواقع فقط بعد أن كان داخلا ولما زاد قوله فى الظاهر أى فيما يفهم من ظاهر حال المتكلم دخل به ما طابق الواقع فقط ومالم يطابق شيئا منهما كقولك جاء زيد وأنت تعلم أنه لم يجئ وأظهرت للمخاطب الكذب ونصبت قرينة على إرادة الكذب وصار التعريف متناولا للأقسام الأربعة المذكورة أعنى مايطابق الواقع والاعتقاد مالم يطابق شيئا منهما وما يطابق الواقع فقط ومايطابق الاعتقاد فقط دسوقى بتوضيح (وقوله الفعل ومافى معناه الخ) تبع الخطيب فى تخصيصه المجاز العقلى كالحقيقة العقلية باسناد الفعل أو ما فى معناه وعليه فتثبت الواسطة بينهما وفيها على مذهبه طريقتان الأولى ومشى عليها ابن يعقوب والصبان والدسوقى أنها إسناد الخبر ونحوه مطلقاً ولو مشتقا إلى المبتدأ ونحوه وعلى هذه الطريقة فمبنى الحقيقة والمجاز العقليين على دخول النسبة فى مفهوم المسند حقيقة أو حكما ومبنى الواسطة بينهما على عدم دخولها فى مفهومه لاحقيقة ولاحكما فنسبة الجملة الفعلية الواقعة بين أجزائها فى نحو زيد يضرب توصف بهما دون نسبتها إلى المبتدإ لكونها خارجة عنه ونسبة المشتق إلى ضمير المبتدأ توصف بهما دون نسبته إلى المبتدأ لكونها خارجة عنه والمصدر لقوة اقتضائه النسبة صار فى حكم مادخلت النسبة فى مفهومه والنسبة التعليقية فى الأفعال وأما فى معناها ملحقة بالإسنادية وإن كانت خارجة عن مدلولاتها . الطريقة الثانية وتؤخذ من ظاهر كلام لابن قاسم أنها إسناد الخبر الجامد إلى المبتدأ وعليها فمبنى الحقيقة والمجاز على عدم اتحاد المسند والمسند إليه حقيقة أو تنزيلا ومبنى الواسطة على اتحادهما كذلك فنحو انما هى إقبال وإدبار من قبيل زيد أسد فكما أن زيد أسد لايعتبر فيه تجوز عقلى بدعوى أن زيداً تجسم عما تجسم عنه الأسد بل يجعل تشبيها بليغا

لعلاقة نحو قوله

بإيهام دعوى الاتحاد كذلك إنما هى إقبال وإدبار ولما لم يجر فى النسبة الاتحادية التجوز العقلى ناسب أن تكون بمعزل عن اعتبار الحقيقة العقلية فيها فخص اعتبار كل منهما بغيرها ومذهب الجمهور نفى الواسطة وأن إسناد الخبر مطلقا إلى المبتدأ يكون أيضاً حقيقة عقلية إن كان لما هو له عند المتكلم فى الظاهر ومجازاعقلياً إن كان لملابس غير ماهو له بتأول وعلى هذا مشى السكاكى فعرف الحقيقة العقلية بأنها إسناد الشيء إلى ماهو له عند المتكلم فى الظاهر والمجاز العقلى بأنه إسناد الشيء إلى غير ماهو له عند المتكلم فى الظاهر بتأول والشيء أعم من أن يكون فعلا أو مافى معناه أو خبراً جامداً أو مشتقاً أو جملة (قوله لعلاقة) هى المشابهة بين المسند إليه المجازى والمسند إليه الحقيقى فى مطلق الملابسة وذلك أن للفعل ملابسات شتى فيلابس الفاعل من حيث قيامه به أو وقوعه منه والمفعول به من حيث وقوعه عليه والزمان والمكان من حيث وقوعه فيهما والسبب من حيث أنه يحصل به والمصدر من حيث أنه جزء معناه ثم الفعل ومافى معناه إن بنيا للفاعل كان إسناد كل للفاعل حقيقة ولما عداه مجازا لمشابهته للفاعل فى مطلق الملابسة وإن بنيا للمجهول كان إسناد كل للمفعول حقيقة ولما عداه مجازاً لمشابهته للمفعول به فى مطلق الملابسة هذا مذهب صاحب الكشاف ووافقه الخطيب فى إيضاحه وظاهر كلامه فى تلخيصه واختاره العلامة يس أنها ملابسة الفعل وارتباطه بالمسند إليه الذى ليس هو له ولو بواسطة حرف الجر وعليه فهل لابد من تبين الجهة بأن يقال العلاقة ملابسة الفعل لذلك الفاعل المجازى من جهة وقوعه عليه أو فيه أو به كما قالوا بعدم كفاية اللزوم والتعلق علاقة للمجاز اللغوى أو يكفى هنا جعل مطلق الملابسة علاقة تردد فى ذلك العلامة يس وجعل المشابهة علاقة لايقتضى كون هذا المجاز استعارة لأنها لفظ استعمل فى غير الموضوع له الخ والاسناد ليس بلفظ وما وقع من تسميته استعارة تخييلية فى قرينة المكنية عند القوم والخطيب فعلى طريق النقل والاشتراك اللفظى وقول الفنارى أن مجرد الملابسة المذكورة وإن كفت فى حرف الاسناد الذى هو حق ماهوله إلى غيره إلا أن ملاحظة المشابهة المذكورة أدخل وأتم فيه اهـ يفيد أن مجرد الملابسة المذكورة شرط فى الصحة والمشابهة المذكورة شرط فى الكمال ولا يبعد أنه أراد بهذا جعل

أشاب الصغير وأفنى الكبيـــر كر الغداة ومر العشى

فإن اسناد الإشابة والإفناء الى كر الغداة ومرور العشى اسناد الى غير ماهو له اذ المشيب والمفنى فى الحقيقة هو الله تعالى

الخلاف فى كون العلاقة هنا المشابهة أو الملابسة لفظياً بحمل الأول على شرط الكمال والثانى على شرط الصحة وترك المصنف اشتراط القرينة المعبر عنها فى كلام السكاكى والخطيب بالتأول لفهمه من قوله عند المتكلم فى الظاهر نعم المفهوم من كلام الفنارى وغيره وصرح به الشنوانى وغيره أن الشرط نصبها لا مجرد وجودها ولا تشترط هنا المعينة لما هو المجازى ولا لما هو الحقيقة فافهم (قوله نحو قوله) أى الصلتان العبدى الحماسى كما فى المطول نسبة لعبد القيس ونسبه الجاحظ فى كتاب الحيوان للصلتان الضبى وقال هو غير الصلتان العبدى وغير الصلتان الفهمى والصلتان فى الأصل الماضى فى أمره وشأنه ومنه سيف صلتان وفى عروس الافراح أنه قول الصلتان العبدى وقيل السعدى وقوله أشاب الصغير أى أوجد الشيب فى الصغير وقوله وأفنى الكبير أى أوجد الفناء فى الكبير وقوله كر الغداة فاعل أشاب أو أفنى وكر الغداة رجوعها بعد ذهابها بالأمس وقوله ومر العشى معطوف على الفاعل ومر العشى ذهابها بعد حضورها وهذا عبارة عن تعاقب الأزمان وقوله فإن إسناد الاشابة والافناء الخ فيه أنه ليس كل إسناد لغير ماهو له مجازاً عقلياً حتى ينتج المطلوب بل لابد فيه من أن يعلم أو يظن أن المتكلم مؤمن لا يعتقد الظاهر ليتحقق بذلك التأول أى القرينة على إرادة خلاف الظاهر المشترط فى المجاز وإلا بأن علم أو ظن أنه دهرى يعتقد ظاهره وهو تأثير الزمان أو شك فى كونه مؤمناً أو دهرياً لم يحمل على الاسناد المجازى نعم قد علم هنا أن الشاعر لم يرد ظاهر الاسناد وأنه موحد من قوله بعد عدة أبيات من قصيدته

ألم تر لقمان أوصى بنيه ٭ وأوصيت عمرا ونعم الوصى

ومراده بوصاية لقمان قوله يابنى لا تشرك بالله الخ ومن قوله أيضا

فملتنا أننا المسلمون ٭ على دين صديقنا والنبى

فان هذا كله صريح فى أنه موحد فكان على المصنف أن يقول فان الشاعر موحد لم يرد ظاهر إسناد الإشابة والإفناء إلى كر الغداة ومرور العشى بل أراد الإسناد لغير ماهو

ومن المجاز العقلى اسناد ما بنى للفاعل الى المفعول نحو « عيشة راضية » وعكسه نحو سيل مفعم والإسناد الى المصدر نحو جدّ جدّه والى الزمان نحو نهاره صائم والى المكان نحو نهر جار والى السبب نحو بنى الأمير المدينة

ويعلم مما سبق أن المجاز اللغوى يكون فى اللفظ والمجاز العقلى يكون فى الإسناد

﴿الكناية﴾

هى لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة ذلك المعنى

له إذ المشيب الخ فافهم (قوله ويعلم مما سبق) توضيحه أن نحو راضية من قوله تعالى فى عيشة راضية ان اعتبر فيه أن لفظ اسم الفاعل أريد به اسم المفعول لعلاقة التعلق الاشتقاقى كان مجازا مرسلا لغويا وإن اعتبر فيه أن إسناد راضية إلى ضمير العيشة لعلاقة المشابهة بين الملابس الواقع عليه الرضا والملابس الواقع منه الرضا كان مجازا عقلياً وقس (قوله هى لفظ أريد به لازم معناه الخ) هذا التعريف لصاحب التلخيص وفى رسالة الصبان البيانية أنه جار على الطريق الأول من طريقى الكناية وهو أنها اللفظ المستعمل أو استعمال اللفظ فى غير ما وضع له أى وضعاً تحقيقياً ملاحظة علاقة مع جواز إرادة الموضوع له وعليه فتكون الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز بالمعنى المتعارف لا حقيقة لعدم استعمال اللفظ فى الموضوع له ومجرد جواز إرادته لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه نعم إذا أريد الموضوع له بالفعل مع لازمه كان اللفظ مستعملا فى الموضوع له وغيره فيكون حقيقة وواسطة باعتبارين ولا مجازا لجواز إرادة الموضوع له فيها فالفرق بينها وبين المجاز على هذا صحة إرادة الموضوع له مع غيره فيها للاخبار بكل على أن يكون الغير هو المقصود الأعظم والحقيقى تابعاً له فى القصد مستطرداً فى الذكر فيكون محط صدق وكذب كما أن الغير محط صدق وكذب ولا تستلزم تلك الإرادة الجمع الممنوع عندهم بخلاف المجاز فلا يصح فيه إرادة المعنى الحقيقى للأخبار لأنه يلزم أن يكون فيه قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم ولا حاجة إليه للانتقال إذ ليس إنتقال ذهن السامع من المعنى الحقيقى إلى غيره متوقفاً على الاستعمال فى المعنى الحقيقى إذ يكفيه حضور المعنى الحقيقى فى ذهن السامع عند سماعه اللفظ ولا شبهة فى ذلك فالأسد مثلا فى نحو رأيت أسداً يرمى ليس مراداً منه

المعنى الحقيقى لا للانتقال ولا للاخبار فإن يرمى يمنع منه ولا حاجة إليه للانتقال بخلاف كثير الرماد مثلا فإنه يصح فيه من حيث إنه كناية أن يراد منه المعنى الحقيقى والكنائى وإن كان قد يمنع من ذلك مانع خارج كلزوم الكذب على إرادة المعنى الحقيقى وفى حاشية العلامة الانبابى على بيانية الصبان أن قوله لفظ أريد به لازم معناه الخ ظاهر فى الجريان على الطريق الثانى من طريق الكناية وهو أنها اللفظ المستعمل أو استعمال اللفظ فى الموضوع له وضعاً تحقيقياً ولو مع انتفائه واستحالته لأن تحقق المعنى وعدم تحققه أمر خارج عن مدلول اللفظ بناء على أنه موضوع للمعنى الذهنى لا الخارجى لكن لا ليكون مقصوداً بالذات بل لينتقل منه إلى لازمه المقصود بالذات بحيث يكون مناط الاثبات والنفى والصدق والكذب لما بينهما من علاقة الملزومية وذلك أن صاحب التلخيص عبر هنا أى فى تعريف الكناية المذكور بالارادة دون الاستعمال عكس ماصنع فى الحقيقة والمجاز وعليه فتكون الكناية عنده من الحقيقة لاواسطة إذ لم يعرف عن أحد من القوم اشتراط قصد المعنى الحقيقى لذاته فى الحقيقة وتخرج عن تعريف المجاز بقولنا فى غير ماوضع له وقول السكاكى لا نقول فى عرفنا استعملت الكلمة فى كذا حتى يكون المقصود الأصلى طلب دلالتها على المستعمل فيه اه لايخالف الطريق الثانى كما زعم بل يوافقه كما يوافق الطريق الأول وذلك لأن حاصل قول السكاكى المذكور كما هو صريح لفظه أن استعمال اللفظ فى المعنى يقتضى كون المقصود الأصلى طلب دلالته علي ذلك المعنى وذلك أعم من أن يكون ذلك هو المقصود بالذات أولا وليس فيه تعرض بوجه لاستلزام الكون مراداً بالذات للاستعمال حتى تثبت مخالفته للطريق الثانى وبقى فى الكناية مذهبان أحدهما أنها مجاز دائماً بمعنى أنه لافرق بينها وبين بقية أقسام المجاز فى عدم جواز إرادة المعنى الحقيقى وثانيهما أنها تارة تكون من قبيل الحقيقة وتارة تكون من قبيل المجاز فهو مركب من القول بأنها حقيقة مطلقاً والقول بأنها مجاز مطلقاً فافهم هذا خلاصة مافى بيانية الصبان وحاشية الانبابى عليها وسيأتى فى الكناية مذهب خامس للعلامة عبد الحكيم (قوله لازم معناه الخ) أى فالانتقال فيها عند الخطيب من الملزوم إلى اللازم وتعريف السكاكى فى المفتاح لها بأنها ترك التصريح بذكر الشىء إلى ذكر مايلزمه لينتقل من المذكور إلى المتروك وإن أفاد أن الانتقال فيها من اللازم إلى الملزوم لايخالف تعريف الخطيب الذى فى الكتاب إلا لفظاً

وذلك لأن الانتقال من اللازم إلى الملزوم يعتمد مساواته إياه إذ لايتصور انتقال من العام باقياً على عمومه إلى الخاص لأنه لادلالة للعام من حيث ذاته على الخاص بل لابد أن يعتبر معه مايصير به مساويا له وعند المساواة يكونان متلازمين فحينئذ يكون الانتقال من اللازم إلى الملزوم بمنزلة الانتقال من الملزوم إلى اللازم كما فى شرح السيد على المفتاح وليس المراد باللزوم ههنا امتناع الانفكاك بل المراد الانتقال فى الجملة سواء كان بناء على لزوم عقلى أوعادى أو اعتقادى أوادعائى كما قاله السعد فى شرح المفتاح إنبابى (قوله مع جواز إرادة ذلك المعنى) أى معنى اللفظ الحقيق والمراد بجواز إرادة المعنى الحقيق فى الكناية أن الكناية من حيث إنها كناية لاتنافى إرادته كما أن المجاز من حيث أنه مجاز ينافى إرادته ولكن قد تمتنع إرادة المعنى الحقيق من حيث خصوص المادة أما لاستحالته كما فى قوله تعالى ليس كمثله شىء إذا لم تجعل الكاف زائدة ولم يجب عن اقتضائها المحال حينئذ وهو ثبوت مثل له تعالى بحسب الظاهر بأن المثل عين الذات والمعنى ليس كذاته شىء بل أجيب عن ذلك بأنها من باب الكناية وقررت بأحد وجهين بأن مثل المثل مثل متى كان وجه المثلية واحداً فيلزم من نفى مثل المثل نفى المثل مع قطع النظر عن كون المثلين فى أخص الصفات حكمها واحد وأما بأن يقال إن نفى الشىء عن أحد المتماثلين يقتضى نفيه عن الآخر لأن حكم الأمثال واحد والحق أن فى معنى هذا الوجه الثانى الوجه الثالث وهو أن يقال إن ثبوت المثل ملزوم وثبوت مثل المثل لازم ونفى اللازم يستلزم نفى الملزوم وذلك لأنه لاتتأتى الكناية فى الآية على هذين الوجهين إلا إذا قامت القرينة على انتفاء المثل وعليه فلا يلزم من نفى المثل المحقق عن المثل الفرضى أو الوهمى نفى المثل المحقق عن الله تعالى إلا إذا اعتبر أن حكم الأمثال واحد فيرجع هذا الوجه الثالث للثانى قطعاً وينبنى على عدم تأتى الكناية فى الآية إلا على فرض المثل أو اعتبار توهمه أمران الأول أن الآية الكريمة على جعلها من باب الكناية لا تستلزم حقيقتها محالا والثانى إن جعل صاحب الكشاف الآية من باب الكناية لا تخالف مذهبه من أنه لابد فيها من إمكان المعنى الحقيق فافهم وأما للزومه الكذب كما فى قولك زيد جبان الكلب ومهزول الفصيل إذا لم يكن له كلب ولا فصيل فلا يصح هنا إرادة الحقيقة للزوم الكذب حينئذ وقيل المراد بجواز إرادة المعنى الحقيق فيها جواز إرادته فى الجملة ولو فى محل آخر باستعمال آخر ولا يضر عدم

جواز إرادته فى المحل الذى استعملت فيه كما فى قوله تعالى الرحمن على العرش استوى وقوله عز وجل والسموات مطويات بيمينه ونظائرهما بخلاف المجاز فإنه لا تجوز فيه إرادته فى كل محل واستعمال لأنه مشروط بقرينة مانعة عن إرادته وعلى كل من الوجهين المذكورين فى معنى جواز إرادة المعنى الحقيقى فى الكناية المستفادين من الكشاف والمفتاح يندفع الاعتراض على التعريف بما يمتنع فيه إرادة الموضوع له . وبالجملة فالمراد بالجواز ما يقابل الوجوب والامتناع وليس المراد به عدم الامتناع والكناية على أنها واسطة قد يراد بها الموضوع له مع لازمه بالفعل نحو قولك زيد طويل النجاد إذا كان له نجاد فيكون اللفظ مستعملا فى الموضوع له وغيره على أنه حقيقة وواسطة إلا أن غيره أصل فى الإرادة ومقصود بالإفادة وإرادة الموضوع له تبع ووسيلة لينتقل منه إلى ذلك الغير المقصود فلا يكون من قبيل الجمع بين المعنى الحقيقى وغيره المختلف فيه وقد لا يراد بها إلا غير الموضوع له وهذا هو الغالب هذا ما ذهب إليه السعد والسيد ومن وافقهما واستظهر الفاضل عبد الحكيم أن المراد بالجواز عدم الامتناع فيجامع وجوب إرادة الموضوع له مع غيره وأنه لا تخالف بين طريق الكناية المارين وذلك لأنه لما كان المعنيان مرادين فى الكناية صح أن يقال إنها مستعملة فى الموضوع له إذ الأصل فى اللفظ إرادته عند عدم القرينة المانعة عنه وأنها مستعملة فى غير الموضوع له بالنظر إلى القرينة الدالة على إرادته فهى بخلاف المجاز فإن معه القرينة المانعة عن إرادة الموضوع له فتمتنع إرادته وبخلاف الحقيقة المصرحة لانتفاء القرينة الدالة على إرادة غير الموضوع له وحاصله أن الكناية يجب فيها ارادة المعنى الموضوع له مع لازمه بحيث يكون اللفظ مستعملا فيهما لا فى المعنى الموضوع له فقط ولا فى لازمه فقط وهذا جدير بأن يكون مذهباً آخر فى الكنايه فتكون جملة المذاهب فى الكناية خمسة الأول أنها تارة تكون واسطة فقط وتارة تكون جمعا بين الحقيقة والواسطة . . الثانى أنها حقيقة فقط الثالث أنها مجاز فقط . الرابع أنها تارة تكون من قبيل الحقيقة وتارة تكون من قبيل المجاز الخامس أنها تكون حقيقة وواسطة دائماً هذا خلاصة ما فى حاشية الانبابى على بيانية الصبان مع زيادة (قوله النجاد) بكسر النون وتخفيف الجيم حمائل السيف (قوله

(الأول) كناية يكون المكنى عنه فيها صفة، كقول الخنساء

طويل النجاد رفيـــع العماد ۰ كثير الرماد اذا ماشتا

تريد أنه طويل القامة سيد كريم

والثانى كناية يكون المكنى عنـه فيها نسبة نحو المجد بين ثوبيه والكرم تحت ردائه تريد نسبة المجد والكرم اليه

(والثالث) كناية يـكون المكنى عنـه فيها غير صفة ولا نسبة كقوله

إلى ثلاثة أقسام) أى بحكم الاستقراء وتتبع موارد الكنايات وأما قولنا كثير الرماد فى ساحة زيد أو فى ساحة العالم حيث دل الدليل كالشهرة على أن المراد بالعالم زيد فإن المثال الأول كنايتان إحداهما طلب بهـا النسبة وهى إثبات كثرة الرماد فى ساحة زيد التى هى الفسحة بين بيوت داره والأخرى طلب بهـا نفس المضيافية وهى التصريح بكثرة الرماد لينتقل منها المضيافية لاستلزامها إياها والمثـال الثانى ثلاث كنايات الكنايتان المذكورتان وذكر العـالم كناية عن الموصوف فافهم (قوله صفة) أى معنوية وهى المعنى القائم بالغير كالجود والكرم وطول القامة لاخصوص مدلول النعت النحوى ومعنى كون المكنى عنه صفة لانسبة أن يكون المقصود بالذات هو إفهام معنى الصفة من صفة أخرى أقيمت مقام تلك الصفة فصار تصور المثبتة أعنى المكنى عنها هو المقصود بالذات لا نفس اثباتهـا لأن إثباتهـا كالمعلوم من وجود نسبة المكنى بهـا وذلك كأن يذكر جبن الكلب أو كثرة الرماد لينتقل منـه للجود (قوله تريد الخ) أى تريد الخنساء أن الممدوح وهو أخوها صخر فكنت بطول النجاد عن كونه طويل القامة وبرفيع العماد عن كونه سيداً وبكثير الرماد عن كونه كريمـا (قوله يكون المكنى عنه فيها نسبة) أى لاصفة وذلك فيما إذا صرح بالصفة وقصد الكناية باثباتهـا الشىء عن اثباتهـا للمراد بحيث يصير الاثبات للمراد بسبب الاثبات لغيره هو المقصود بالذات (قوله غير صفة ولا نسبة) أى ولا نسبة صفة لموصوف وذلك بأن يكون المكنى عنه فيها موصوفا كما فى مجامع الأضغان فى بيت الكتاب فإن المكنى عنه القلوب وهى موصوفة بمجامع الأضغان وكذا قولنا كناية عن الإنسان حى مستوى القامة عريض الأظفار أو يكون المكنى عنه غير وقوله بكل أبيض أى بكل سيف وقوله

الضاربين بكل أبيض مخذم ٭ والطاعنين مجامع الأضغان

فإنه كنى بمجامع الأضغان عن القلوب

والكناية ان كثرت فيها الوسائط سميت تلويحا نحو هو كثير الرماد أى كريم فإن كثرة الرماد تستلزم كثرة الإحراق وكثرة الإحراق تستلزم

مخذم بضم الميم وسكون الخاء وكسر الذال المعجمة أى قاطع وقوله والطاعنين أى وأمدح الطاعنين أى الضاربين بالرمح وقوله مجامع الأضغان المجامع جمع مجمع اسم مكان من الجمع والأضغان جمع ضغن وهو الحقد ومجامع الأضغان وإن كان مشتقا ومصدوقه القلوب وإطلاق اللفظ على مصدوقه حقيقة لا كناية إلا أنه ليس المراد منه هنا الذات الموصوفة بالصفة بل المراد منه خصوص الصفة وهى جمع الضغن وهذه لا تطعن فأطلق الشاعر الصفة التى هى لازم وأراد محلها وهو الموصوف كناية دسوقى (قوله والكناية إن كثرت الخ) يعنى أن الكنايه من حيث هى تتنوع إلى مايسمى تلويحاً وإلى مايسمى رمزا وإلى مايسمى إيماء وإشارة وإلى مايسمى تعريضاً وهذه الأنواع وإن استوت فى كونها كناية إلا أنها يقع التفاوت فيها فى الجملة أى أنه يفوق بعضها بعضا فى رتبة دقة الفهم وظهوره وفى رتبة قلة الوسائط وكثرتها وذلك مما يؤدى إلى التفاوت فى الأبلغية لأن الخطاب بها يختلف يناسب بعضها الذكى وبعضها الغبى ومايكون خطابا لذكى يفوق ما كان خطابا لغبى فى الأبلغية وإن كان كل فى مقامه بليغا فتأمل دسوقى عن ابن يعقوب (قوله الوسائط) أى بين اللازم الذى استعمل لفظه وبين الملزوم الذى أطلق اللفظ عليه كناية (قوله سميت تلويحاً) أى لأن التلويح فى الأصل هو أن يشار إلى الشىء من بعد وكثرة الوسائط بعيدة الإدراك غالباً قال صاحب روح المعانى جعل السكاكى التلويح اسما للكناية الكثيرة الوسائط اصطلاح جديد خلاف المشهور من تسمية التعريض تلويحاً اه بتصرف (قوله نحو هو كثير الرماد الخ) أى فإن بين كثرة الرماد والمضيافية المستعمل فيها اللفظ كناية أربع وسائط كما بينه فى الكتاب ومثله هو جبان الكلب فإن بين جبن الكلب والمضيافية المستعمل هو فيها أربع وسائط وهو عدم جراءة الكلب وأنس الكلب بالناس وكثرة مخالطة الواردين وكثرة الأضياف وكذا مهزول الفصيل فإن بين هزال الفصيل والمضيافية المستعمل هو فيها ثلاث

كثرة الطبخ والخبز وكثرتهما تستلزم كثرة الآكلين وهى تستلزم كثرة الضيفان وكثرة الضيفان تستلزم الكرم

وان قلت وخفيت سميت رمزا نحو هو سمين رخو أى غبى بليد وان قلت فيها الوسائط أو لم تكن وضحت سميت ايماء واشارة نحو

أو مارأيت المجد ألقى رحله ٭ فى آل طلحة ثم لم يتحول

كناية عن كونهم أمجادا .

ثلاث وسائط وهى عدم اللبن وكثرة شاربيه وكثرة الأضياف (قوله وإن قلت) أى الوسائط بمعنى أنها لاتكون كثيرة فيصدق بانعدامها رأساً كما فى قولك هو عريض القفا أى أبله فإنه يكنى عن البله بذلك وليس بينهما واسطة عرفا وبوجود الواسطة مع القلة نحو هو عريض الوسادة أى أبله لأن عرض الوسادة يستلزم عرض القفا وعرض القفا يستلزم البله فبينهما واسطة واحدة ومنه مثال الكاتب فإن سمينا رخوا يستلزم عرض القفا المستلزم للغباوة والبلادة وقوله وخفيت أى الوسائط أو الكناية والمراد خفاء اللزوم أى بين المستعمل فيه والأصل (قوله سميت رمزا) لأن الرمز فى الأصل أن تشير إلى قريب منك بالشفة أو الحاجب والغالب أن الإشارة بهما إنما تكون عند قصد الإخفاء (قوله أو لم تكن) أى لم توجد الوسائط رأساً (قوله ووضحت) أى الواسطة حيث كانت أو ووضحت للكناية بمعنى ظهر اللزوم فيها بين المستعمل فيه والأصل (قوله سميت إيماء وإشارة) أى لأن أصل الإشارة وكذا الإيماء أن تكون حسية وهى ظاهرة (قوله نحو أو مارأيت المجد الخ) مثال لما فيه واسطة واحدة بينة بنفسها فقلت فيه الوسائط مع الظهور وذلك لأن القاء المجد رحله على آل طلحة كناية عن وجود المجد فى مكانهم ووجوده فيه كناية عن نسبة المجد إليهم فهو كناية فى النسبة بالواسطة وفيه استعارة بالكناية تشبيهاً للمجد بالإنسان الراحل عبدالحكيم قال معاوية والكنايتان تصحان بدون الاستعارة بالكناية لكن فيها مزيد حسن فإن الجامع فيها من الترحيل والترحل والتنقل تحقيقاً فى المشبه به وادعاء فى المشبه منه على أن المجد جال فى كل مجال يتخير جياد الرجال حتى صادف آل طلحة فألقى وأبقى فيهم رحله وما عليه المعول ثم لم يتحول فقر واستقر فيهم كل وقت يوافيهم يفوته حقه ويوافيهم اهـ ومثال مالا واسطة فيه أصلا مع الظهور قولك

وهناك نوع من الكناية يعتمد فى فهمه على السياق يسمى تعريضا وهو إمالة الكلام إلى عرض أى ناحية كقولك لشخص يضر الناس خير الناس من ينفعهم .

زيد عريض القفا كناية عن البله بناء على ظهوره عرفا فيه كما قيل ابن يعقوب وقوله كناية الخ حال من ضمير القول المقدر والأصل نحو قوله أو ما رأيت الخ حال كونه كانيا به عن كونهم ى آل طلحة أمجادا (قوله وهناك نوع من الكناية الخ) يحتمل أن المراد نوع جار على طريق الكناية فى إرادة كل من المعنى الأصلى والفرعى وليس منها حقيقة لأن الإرادة فيه للمعنى الأصلي لفظية للمعنى الفرعى سياقية بخلاف الكناية فإن إرادة كل من المعنى الأصلي والفرعى لفظية كما هو مذهب المحققين وهذا الاحتمال هو الظاهر كما يشهد له قوله يعتمد فى فهمه علي السياق وقوله وهو إمالة الكلام إلى عرض أى ناحية أى توجيه الكلام إلى عرض بضم العين أى جانب وناحية يدل ذلك العرض علي المقصود وهو المعنى المعرض به المقصود من سياق الكلام مثلا قولك لمن يضر الناس المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده أو خير الناس من ينفعهم معنى الأول الصريح حصر الإسلام فى غير المؤذى ويلزم منه نفى الإسلام عن كل مؤذ وهذا هو المعنى الكنائى والمقصود من السياق نفى الإسلام عن المؤذى المعين كالمخاطب ومعنى الثانى الصريح حصر الخيرية فى غير المؤذى ويلزم منه نفيها عن كل مؤذ وهذا هو المعنى الكنائى والمقصود من السياق نفى الخيرية عن المؤذى المعين كالمخاطب وهذا المقصود من السياق فى المثالين هو المعرض به وليس اللفظ مستعملا فيه بل مستعمل فى المعنى الكنائى فالمعنى المعرض به ليس حقيقياً للفظ ولا مجازياً ولا كنائياً فالكناية العرضية علي هذا غير التعريض إلا أن المناسب كما قال السكاكى تسميتها به لوجود معناه فيها وبالجملة فالمعتبر على هذا هو كون المعنى التعريضى مقصوداً من الكلام إشارة وسياقاً لا استعمالا فيجوز أن يكون اللفظ مستعملا فى معناه المكنى عنه كما علمته أو فى معناه المجازى نحو جاءنا الأسد أو البحر تعريضاً بجبن غير الجائى من الجالسين أو فى معناه الحقيقى نحو لست أنا بجاهل إذا قصد التعريض لشخص معين بالجهل وقد دل بالمعنى المستعمل فيه اللفظ من تلك المعانى على مقصود آخر بطريق التلويح وإشارة السياق وفى الأطول ما معناه ونعم التوضيح

تمثيل السيد السند لدلالة الكلام على المعنى التعريضى بدلالة التركيب على مناسبة الخواص للمقامات كدلالة الحذف على تعظيم المحذوف أو إهانته وكدلالة قولك إن زيداً قائم على مناسبة التأكيد وهى إنكار المخاطب فإنه إفادة من غير استعمال فيه قال معاوية بخروج التعريض عن الحقيقة والمجاز والكناية معقول وقد ذهب إليه الفحول كصاحب الكشاف وابن الأثير فهو عندهما من قبيل التلويح والإشارة بنفس العبارة إلى معنى هو من قبيل مستتبعات التراكيب التى ذكرها السيد قدس سره وليست هى كما زعمه عبد الحكيم المعانى التضمنية والالتزامية التى تفهم فى ضمن المدلولات المطابقية من غير تعلق قصد المتكلم بها إذ لا عبرة لنا فى فننا بما لم يقصد بل هى التى تراد من معانيها لا من مبانيها فلا تكون مبانيها مستعملة فيها فهى تدل عليها دلالة صحيحة بالإشارة لا بالعبارة فلا خفاء فى خروجها عن الثلاثة ثم قال والظاهر أن هذا هو مراد السكاكى وأن ما خالفه من ظاهر كلامه يجب تأويله ثم قال وما مر عنه من أنا لا نقول فى عرفنا استعملت الكلمة فى كذا حتى يكون الغرض الأصلى طلب دلالتها عليه لا ينافيه بل يقتضيه لأن ظاهره كون دلالتها بلفظها لا بعرضها والمعنى التعريضى غرض أصلى من العرض لا من اللفظ فليس مستعملا فيه والحقيق بعكسه ولو لأجله فهو مستعمل فيه وكونه لأجله لا ينافيه اه لكن فى شرح ابن يعقوب على التلخيص أن الصواب كون دلالة التركيب على مناسبة الخواص المقامات كدلالة اللفظ المؤكد فى مقام الإنكار على مناسبة التأكيد التى هى الانكار عقلية وإلا لم تفتقر إلى الذوق وإنها من باب الكناية لأن اللفظ لم يهتم للمناسبة اه وهو مما يوضح ويؤيد كلام السعد وعبد الحكيم فتأمل ويحتمل أن المراد أن هناك نوعاً من الكناية حقيقة هو التعريض كما أن التمثيل نوع من الاستعارة حقيقة كما هو مذهب السعد فى شرحيه على تلخيص المعانى وتبعه عبد الحكيم وحملا عليه كلام السكاكى والخطيب وعليه فالتعريض عبارة عن استعمال التركيب فى لازم معناه الذى هو المعنى التعريضى فهو كناية مركبة كما أن التمثيل استعارة مركبة وأما الكناية فعبارة عن استعمال التركيب باعتبار جزئه سواء كان لفظاً أو نسبة فى لازم معنى ذلك الجزء فهى كناية فى التركيب لا كناية مركبة قال فى المطول وذلك لأن اللفظ إذا دل على معنى دلالة صحيحة فلا بد من أن يكون حقيقة فيه أو مجازاً أو كناية قال السيد قدس سره وقد غفل عن مستتبعات التراكيب

﴿علم البديع﴾

البديع علم يعرف به وجوه تحسين الكلام

فان الكلام يدل عليها دلالة صحيحة وليس حقيقة فيها ولا مجازاً ولا كناية لأنها مقصودة تبعاً لا أصالة فلا يكون مستعملا فيها والمعنى المعرض به وإن كان مقصودا أصليا إلا أنه ليس مقصودا من اللفظ حتى يكون مستعملا فيه وإنما قصدإليه من السياق بجهة التلويح والإشارةاه وقدأطال فى الرد عليه وناقشه عبد الحكيم ثم بين وجها آخر فى معنى الكلام السكاكى والخطيب غفل عنه الناظرون لكن قد انتصر معاوية للسيد ولولا خوف الملل والملام . لتلوت عليك ماوقع لهم فى هذا المقام . وحمل كلام المصنف على هذا المذهب لاينافيه قوله يعتمد فى فهمه على السياق إذ يمكن أن يراد به أن السياق دال عليه ولا قوله وهو إمالة الكلام إلى عرض أى ناحية لإمكان أن يراد منه أن التعريض توجيه الكلام إلى عرض أى ليدل علي جانب غير الموضوع له لازم للموضوع له مع دلالته على جانب الموضوع له بقرينة السياق الذى لايمنع من إرادتهما هذا ومن الكناية المركبة المركبات التى قصد بها إفادة لازم فائدة الخبر نحو حفظت التوراة تريد إفادة المخاطب العالم بأن ماحفظه هو التوراة أنك تعلم أنه يحفظ التوراة على ماقاله جماعة وقال آخرون إن المركبات المذكورة من باب الحقيقة التعريضية على حد لست أنا بجاهل وادعى الزيبارى أن ظاهر كلام القوم أن نحو حفظت التوراة مستعمل فى اللازم على سبيل المجاز فقال الشيرانسى المجاز مفرد مرسل تبعى فى الفعل فإن حفظت مجاز مرسل عن علمت حفظك تبعية جعل الحفظ مجازا مرسلا عن العلم به من قبيل إطلاق اسم اللازم على الملزوم فإن العلم اليقينى بالحفظ يستلزم تحققه فهو نظير فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله فى أن المعنى المجازى فيه إرادة القراءة لامطلق الإرادة فتنبه هذا حاصل مافى الانبابى وبيانية الصبان بزيادة وتوضيح والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿علم البديع﴾

(قوله علم البديع) إنما سمى بذلك لأنه باحث عن أحوال الكلام من حيث تحسينه المقتضى لغرابته فى جنسه والبديع لغة الشيء الحسن والشيء المستغرب (قوله علم الخ)

أى ملكة يستحضر بها تلك الوجوه المعرّفة بتلك التعاريف عند الحاجة إليها قيل ولا يراد به هنا الإدراك ولا المسائل أما الأوّل فلأن الإدراك هنا عبارة عن تصوّرات تعاريف تلك الوجوه وإن كانت لاشك فى كونها سبباً فى معرفة الوجوه وتصوّرها لكن الوجه أن يكون العلم هو تلك الوجوه المعرفة لاتعاريفها لأن التعاريف مبادئ للمعرفات كالأدلة للمسائل إلا أن يراد بالإدراك هنا المدركات وأما الثانى فلأن هـذا العلم من قبيل التصورات كما يفيده قول السعد فى شرح هذا الحد أعنى علم يعرف به وجوه تحسين الكلام أى يتصور به معانيها ويعلم بها أعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة اه وذلك العلم الذى يتصور به تلك الوجوه ليست إلا تعاريفها وحدودها وهى من قبيل المعلومات التصورية نعم يلوح من قول السعد ويعلم به أعدادها وتفاصيلها أنه بعد تصور الوجوه يبحث عن أحوالها كعددها وتفاصيلها فيكون البديع عبارة عن مجموع تصورات وتصديقات ولامانع منه مع أنه هو المتبادر من سردهم أنواع هذا الفن وتفاصيلها فإنهم إنما يشرحون معانى تلك الوجوه ويقسمونها وأكثرهم يحصرها عدداً كما أفاده عبدالحكيم وهذا يقتضى أنه ليس له مسائل نعم يمكن أن يجعل مسائله الوجوه التى يسأل عن حقائقها ويطلب تصورها وتسميتها مسائل على ضرب من التسمح كتسمية الأمر الإجمالى الذى ترجع إليه أنواع العلم التصورى موضوعا وقال بعضهم والأوجه أنه متى أمكن حمل هـذا العلم علي التصديقات وإجراؤه على نسق غيره من العلوم ولو بالتأويل لايعدل عنه وذلك بأن يقال فى شرح هذا الحد أى قواعد كلية يعرف بها أحوال الكلام التى تورثه حسناً بعد رعاية مطابقته لما يقتضيه المقام عملا بفن المعانى وبعد رعاية وضوح دلالته على معناه عملا بفن البيان وذلك كقولنا الكلام الذى يراد تحسينه يعرض له طباق التضاد لأن الذوق يحكم بأنه محسن للكلام وقوله تعالى (وتحسبهم أيقاظاً وهم رقود) كلام أريد تحسينه فلحقه الطباق بين اليقظة والنوم وكقولنا الكلام الذى يراد تحسينه يعرض له الجناس كذلك وقوله تعالى (ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون مالبثوا غير ساعة) كلام أريد تحسينه فجاء علي وجه المجانسة بين لفظى الساعة هـذا هو المتبادر فى تصور مسائل هـذا الفن حيث جعلوا موضوعه الكلام وحاصله جعل الكلام موضوعا وحمل وجوه التحسين عليه ويمكن تصورها على وجه آخر كقولك الطباق محسن للكلام بشهادة الذوق والوجه الذى ورد عليه قوله تعالى (وتحسبهم أيقاظاً وهم رقود) من

المطابق لمقتضى الحال

قبيل الطباق فهو محسن له وكقولك الجناس محسن للكلام كذلك والوجه الذى أتى عليه قوله تعالى (ويوم تقوم الساعة الخ) من الجناس فهو محسن له وحاصله جعل وجوه التحسين موضوعات للمسائل ويحمل عليها كونها محسنة للكلام بشهادة الذوق وعليه فيكون جعل أحوال تلك الوجوه أحوالا للكلام لأن عارض العارض لشىء عارض لذلك الشىء وجعلهم موضوع كثير من مسائله البحث فى هذا الفن عن أحوال تلك الوجوه من حيث كونها معنوية تارة ولفظية أخرى وأن المقصود منه معرفة ذلك إلا أنه يجب تأويله بأنهم لما رأوا تلك الوجوه ثابتة للكلام ومحسنة له أمراً متقرراً لا يحتاج إلى التنبيه عليه عدلوا عنه إلى وجه يضبط تلك الوجوه فالغرض منه ضبطها لا إثبات كونها معنوية أو لفظية وذلك لأن المسائل التى على هذا الوجه لا ينطبق تعريف الفن عليها ولا يشير إليها وليس المراد معرفة جميع الوجوه المحسنة التى يمكن وجودها فى الكلام لأنها لا تزال تتجدد ولا تكاد تنحصر بل المراد معرفتها بقدر الطاقة كما مر عن السعد وكثير من العلوم غير هذا العلم وإن شاركه فى تجدد المسائل وعدم انحصارها إلا أن له ضوابط ترجع إليها مسائله الموجودة والمتجددة وأما هذا العلم فمسائله منتشرة قل أن ترجع مسألة منها إلى الأخرى فلذا خص هذا العلم بالتنبيه على ذلك وعلى منواله علم اللغة اه بتصرف وعلى كل حال يخرج بقوله يعرف به وجوه تحسين الكلام ماعدا علم البديع من العلوم والمراد بالكلام الكلام المعهود عند البلغاء وهو العربى فيخرج به العلم الذى يعرف به تحسين غيره (قوله المطابقة لمقتضى الحال) أى مع وضوح دلالته على معناه عملا بفنى المعانى والبيان قيل وليس رعاية هذين الأمرين قيد فى التعريف بل ذكرا فيه لكون رعايتهما شرطا للعمل لا للعلم أى شرطا فى كون الوجوه محسنة للكلام يترتب عليها قبوله حتى تراعى فيه لا فى معرفة الوجوه وقيل رعاية هذين الأمرين قيد فى التعريف إما لإخراج تلك الوجوه قبل رعاية الأمرين لأنها لا تعد محسنة حينئذ وإنما تعد محسنة بعدها وإما لإخراج العلوم التى توجب للكلام الحسن الذاتى بناء على أن المراد بوجوه التحسين الأحوال التى يحصل بها تحسين الكلام سواء كان ذاتياً وهو الداخل فى البلاغة أو عرضيا وهو التابع لها كون الحال قد يقتضى

وهـذه الوجوه مايرجع منها إلى تحسين المعنى يسمى بالمحسنات المعنوية وما يرجع منها إلى تحسين اللفظ يسمى بالمحسنات اللفظية

محسنات معنوية

١ - التورية

تحسين الـكلام بتلك الوجوه فيكون تحسينه بها ذاتياً وداخلا فى البلاغة بدليل أنه ربما اقتضى المقام تركه فيكون الإتيان به سمجاً لاينافى ذلك لأن البحث عنه من جهة كونه تحسيناً عرضياً تابعاً للبلاغة من فن البديع ومن جهة أنه من مقتضيات الحال وتحسيناً ذاتياً وداخلا فى البلاغة من فن المعانى وإما لإخراج علم العروض لأن تحسينه لم يشترط فيه كونه بعد رعاية هذين الأمرين فان وقع كذلك فهو اتفاق لالازم أفاده بعض الأفاضل (قوله وهذه الوجوه مايرجع الخ) أى هذه الوجوه التى بها التحسين العرضى أى الزائد على تحسين البلاغة قسمان قسم يبحث عن الوجوه المعنوية أى التى يرجع تحسينها إلى المعنى وقسم يبحث عن الوجوه اللفظية أى التى يرجع تحسينها إلى مجرد اللفظ وهذا بحسب القصد الأولى فلا ينافى أن المعنوى قد يحسن اللفظ وبالعكس وعن السيوطى فى شرح عقود الجمان قسم جماعة وجوه التحسين إلى ثلاثة أقسام فزادوا ما يتعلق باللفظ والمعنى معاً كالمطابقة والمقابلة والأمر قريب اه والبحث فى ذلك كله عن محسنات الـكلام وقد يبحث عن محسناته من حيث أخذه ولو بالمعنى من كلام آخر وهى مباحث السرقات الشعرية ومايتعلق بها وقد يبحث عن تحسينه من حيث ابتداؤه أو انتهاؤه أو التخلص من بعضه إلى بعض ومايفيده كلام المطول من أن مباحث السرقات الشعرية وما بعدها ليست من البديع وإنما هى من علائقه وتوابعه معناه أنها ليست من البديع المقصود بالذات الممكن فى كل كلام فلا ينافى صحة اطلاقه على ما يشملها لأنها من مكملاته وليس لهـا فن مستقل ولذلك صرح فى المختصر بأنها منه أفاده بعض الأفاضل (قوله التورية) ويقال لها الإيهام والتوجيه والتخيير ولـكن التورية أولى فى التسمية لقربها من مطابقة المسمى لأنها لغة مصدر وريت الخبر تورية إذ سترته وأظهرت غيره كأن المتكلم يجعله وراءه بحيث لايظهر واصطلاحا ما فى الـكتاب وسيأتى توضيحه والتورية من أعلى

فنون الأدب وأعلاها رتبة وسحرها ينفث فى القلوب ويفتح بها أبواب عطف ومحبة وما أبرز شمسها من غيوم النقد إلا كل ضامر مهزول ولا أحرز قصبات سبقها من المتأخرين غير الفحول قال الزمخشرى وهو حجة فى هذا العلم ولا ترى بابا فى البيان أدق ولا ألطف من هذا الباب ولا أنفع ولا أعون على تعاطى تأويل المشتبهات من كلام الله وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام صحابته رضوان الله عليهم أجمعين فمن ذلك قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) لأن الاستواء على معنيين أحدهما الاستقرار فى المكان وهو المعنى القريب المورى به الذى هو غير مقصود لأن الحق تعالى وتقدس منزه عن ذلك . والثانى الاستيلاء والملك وهو المعنى البعيد المقصود الذى ورى عنه بالقريب المذكور انتهى ومنه قول النبى صلى الله عليه وسلم حين سئل فى مجيئه عند خروجه إلى بدر فقيل لهم من أنتم فلم يرد أن يعلم السائل فقال من ماء أراد إنا مخلوقون من ماء فورى عنه بقبيلة يقال لها ماء ومنه قول أبي بكر رضى الله عنه فى الهجرة وقد سئل عن النبي صلي الله عليه وسلم من هذا فقال هاد يهدينى أراد أبو بكر رضى الله عنه هاد يهدينى إلى الإسلام فورى عنه بهادى الطريق وهو الدليل فى السفر والتورية إجمالا أربعة أنواع مجردة ومرشحة ومبينة ومهيأة . وتفصيلا تسعة أنواع وذلك أن المجردة هى التى لم يذكر فيها لازم المورى به وهو المعنى القريب ولا لازم المورى عنه وهو المعنى البعيد حقيقة بأن لا يذكر فيها لازم أصلا كما مر من قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) وقوله صلى الله عليه وسلم من ماء جواباً لمن سأله ممن أنتم وقول أبي بكر فى الهجرة هاد يهدينى جواباً لمن سأله عن النبى صلى الله عليه وسلم بقوله من هذا أو حكما بأن يذكر فيها لازم القريب ولازم البعيد معاً متكافئين بحيث لم يترجح أحدهما على الآخر فيتعارضا ويتساقطا حتى كأنهما لم يذكرا كما فى قول البحترى

ووراء تسدية الوشاح ملية ٭ بالحسن تملح فى القلوب وتعذب

فقوله تملح يحتمل أن يكون من الملوحة وهو المعنى القريب ولازمه تعذب ويحتمل أن يكون من الملاحة وهو المعنى البعيد ولازمه ملية بالحسن وقد تعارض اللازمان فالمجردة قسمان . وأن المرشحة هى التى يذكر فيها لازم المورى به فقط وهو المعنى القريب أما قبل لفظ التورية وأعظم أمثلته قوله تعالى (والسماء بنيناها بأيد) فقوله بأيد معناه القريب الجارحة وقد ذكر لازمه وهو البنيان ترشيحاً قبل لفظ التورية

والمراد منه القدرة وعظمة الخالق لتنزهه سبحانه وتعالى عن المعنى الأول وأما بعد لفظ التورية ومن أمثلته قوله

مذ همت من وجدى فى خالها ولم أصل منه إلى اللثم
قالت قفوا واستمعوا ماجرى خالى قد هام به عمى

فمعنى الخال القريب خال النسب وقد ذكر لازمه ترشيحان بعد لفظ التورية وهو العم والمراد منه المعنى البعيدوهو الشامة أى النقطة السوداء فى الخد فالمرشحة أيضاً قسمان وأن المبينة هى التى يذكر فيها لازم المورى عنه ومن أحسن أمثلته قول شيخ شيوخ حماة الشيخ شرف الدين عبد العزيز رحمه الله

قالوا أما فى جلق نزهة ٭ تنسيك من أنت به مغرى
ياعاذلى دونك من لحظه ٭ سهما ومن عارضه سطرا

أى فالمعنى البعيد للسهم والسطر الموضعان المشهوران بمتنزهات دمشق وذكر النزهة بجلق قبلهما هو المتبين لها وأما المعنى القريب فسهم اللحظ وسطر العارض وأما بعد لفظ التورية ومن أمثلته البديعة قوله

أرى ذنب السرحان فى الأفق ساطعا ٭ فهل ممكن أن الغزالة تطلع

فالمعنى البعيد لذنب السرحان أول ضوء الفجر وللغزالة الشمس وقد بين الشاعر الأول بذكر لازمه بعد قوله ساطعا والثانى بذكر لازمه بعده بقوله تطلع والمعنى القريب المورى به للأول ذنب الحيوان المعروف وللثانى الحيوان المعروف فالمبينة أيضاً قسمان وإن المهيأة هى التى لا تقع فيها التورية إلا باللفظ الذى قبلها أو باللفظ الذى بعدها أو تكون التورية فى لفظين لولا كل منهما لما تهيأت التورية فى الآخر فالمهيأة بهذا الاعتبار ثلاثة أقسام ومن أمثلة القسم الأول قول ابن سنا الملك

وسيرك فينا سيرة عمرية فروحت عن قلب وأفرجت عن كرب
وأظهرت فينا من سميك سنة فأظهرت ذاك الفرض من ذلك الندب

فالمعنى القريب للفرض والندب الحكمان الشرعيان والبعيد للفرض العطاء وللندب صفة الرجل السريع فى قضاء الحوائج الماضى فى الأمور وما لا ذكر السنة قبلهما لما تهيأت التورية فيهما ولا فهم من الفرض والندب الحكمان الشرعيان اللذان صحت بهما التورية ومنها أيضاً قول ابن حجة موريا ومقتبساً ومكتفياً

قالوا وقد فرطت فى تصبرى وما يرى بوصله سقاما

ان يذكر لفظ له معنيان قريب يتبادر فهمه من الكلام وبعيد هو المراد

اصبر عسى تسقى بماء ريقه قلت لهم يا حسرتا علي ما

فافهم ومن أمثلة القسم الثانى قول الإمام على كرم الله وجهه فى الأشعث بن قيس أنه كان يحوك الشمال باليمين فالمعنى القريب للشمال إحدى اليدين والبعيد له جمع شملة ولولا ذكر اليمين بعده لما تنبه السامع لمعنى اليد ومن أمثلة القسم الثالث قول عمرو بن أبي ربيعة المخزومى

أيها المنكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان

هى شامية إذا ما استقلت وسهيل إذا استقل يمانى

فالمعنى البعيد للثريا بنت على بن عبد الله بن الحرث بن أمية الأصغر والقريب ثريا السماء والمعنى البعيد لسهيل بن عبد الرحمن بن عوف وقيل كان رجلا مشهوراً من اليمن والقريب النجم المعروف ولولا ذكر الثريا التى هى النجم لم يتنبه السامع لسهيل وكل واحد منهما صالح للتورية والتورية هنا لا تصلح أن تكون مرشحة ولا مبينة لأن الترشيح والتبيين لايكون كل منهما إلا بلازم خاص والفرق بين اللفظ الذى تتهيأ به التورية واللفظ الذى تترشح به واللفظ الذى تتبين به أن الذى تقع به التورية مهيأة لو لم يذكر لما تهيأت التورية أصلا واللفظ المرشح والمبين لو لم يذكر له لكانت التورية موجودة وإنما الاول مقو والثانى بمنزلة تجريد الاستعارة فافهم اه ملخصاً من شرح بديعية ابن حجة مع تغيير ما (قوله أن يذكر لفظ الخ) أى أن يذكر المتكلم لفظاً مفرداً (وقوله له معنيان) أى أو أكثر كما فى الأطول فهو أخذ بالأقل وسواء كان المعنيان حقيقيين أو مجازيين أو أحدهما حقيقياً والآخر مجازياً لايعتبر بينهما لزوم وانتقال من أحدهما للآخر وبهذا تمتاز التورية عن المجاز والكناية ويعلم أن التورية ليست من إيراد المعنى بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة حتى تكون من علم البيان نعم إذا كان المعنيان مجازيين أو أحدهما مجازياً كانت من علم البيان بالنسبة إلى المعنى الحقيقى لهما أو لأحدهما وأما بالنسبة إلى المعنى الذى هو تورية بالقياس إليه فلا إذ لا علاقة بينهما ولا انتقال من أحدهما إلى الآخر دسوقى عن عبد الحكيم (وقوله قريب الخ) أى لكثرة استعمال اللفظ فيه فتكون دلالته عليه ظاهرة وقوله وبعيد أى لا يتبادر فهمه من اللفظ لقلة استعمال اللفظ فيه فتكون دلالته عليه خفية وقوله هو أى البعيد

بالإفادة لقرينة خفية نحو «وهو الذى يتوفاكم بالليل ويعلم ماجرحتم بالنهار»

المراد أى مراد المتكلم بالإفادة أى بإفادة اللفظ له إلا أنه ورى عنه بالمعنى القريب ليتوهم السامع قبل النظر للقرينة الخفية أن المراد القريب وليس كذلك فكان المعنى القريب ساتر للبعيد والبعيد خلفه وبه صارت التورية من المحسنات المعنوية فإن إرادة المعنى المقصود تحت الستر كالصورة الحسية ومن هنا سمى هذا النوع ايهاما فلو كان المعنيان متساويين فى الفهم لم يكن تورية بل إجمالا وقوله لقرينة أى مانعة من إرادة المعنى القريب وهى التى تنصب لإرادة المعنى البعيد فقط علي المشهور إذ لولاها لم يفهم من اللفظ إلا القريب فيخرج اللفظ عن التورية والذى يفيده كلام العلامة الأمير فى شرحه على غرامى صحيح صحة ارادة المعنيين معا فى التورية وكذلك يؤخذ من قول الجلال على عقود الجمان والفرق بين التورية والاستعارة أن مع الاستعارة قرينة تصرف اللفظ لها وتجعل المعنى البعيد قريباً والتورية ليست كذلك والغالب عليها الترشيح بما يبعد إرادة المجاز اه قال الشيخ الإبيارى فى سعود المطالع وربما يؤيد هذا جعلهم قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) وقوله (والسماء بنيناها بأيد) من التورية المبنية على الكناية أى أن جملة الكلام تورية مبنية على الكناية كما فصلوه فى الكلام على التورية فى حواشى التلخيص فلعلهما طريقتان فى التورية وإن لم تكن الثانية قديمة فلاضير فى إحداثها اه وقوله خفية أى لأجل أن يذهب وهم السامع ولو غير مخاطب قبل التأمل إلى إرادة المعنى القريب فلو كانت القرينة واضحة لم يكن اللفظ تورية لعدم ستر المعنى القريب للبعيد بل ولامجازاً ولا كناية لعدم العلاقة بين المعنى القريب والمعنى البعيد وبالجملة فالتورية على الطريقة الأولى التى مشى عليها المصنف وهى المشهورة تباين الكناية والمجاز الذى منه الاستعارة لعدم وجود العلاقة فيها بخلافهما وعلي الطريقة الثانية تباين المجاز لعدم وجود العلاقة والقرينة المانعة فيها بخلافه وتباين الكناية لعدم وجود العلاقة فيها بخلاف الكناية فافهم والله أعلم (قوله نحو وهو الذى يتوفاكم الخ) أى يقبض أرواحكم عند النوم بناء علي أن فى ابن آدم روحين روح الحياة وهى لاتخرج إلا بالموت وروح التمييز وهى تخرج بالنوم فتفارق الجسد فتطوف بالعالم وترى المنامات ثم ترجع إلى الجسد عند اليقظة . أو يقطع تعلق أرواحكم ببواطنكم بناء على أنه ليس

أراد بقوله جرحتم معناه البعيد وهو ارتكاب الذنوب وكقوله

ياسيدا حاز لطفا ٭ له البرايا عبيد
أنت الحسين ولكن ٭ جفاك فينا يزيد

معنى يزيد القريب أنه علم ومعناه البعيد المقصود أنه فعل مضارع من زاد

٢ ـ الطباق هو الجمع بين معنيين متقابلين

فى ابن آدم إلا روح واحدة يكون له بحسبها ثلاثة أحوال حالة يقظة وحالة نوم وحالة موت فباعتبار تعلقها بظاهر الإنسان وباطنه تعلقاً كاملا تثبت له حالة اليقظة وباعتبار تعلقها بظاهر الإنسان فقط تثبت له حالة النوم وباعتبار انقطاع تعلقها عن الظاهر والباطن تثبت له حالة الموت ومعنى ثم يبعثكم على الأول برد أرواحكم وعلى الثانى برد تعلقها فاستعمل التوفى مجازاً مرسلا فى النوم لأنه قبض أو قطع فى الجملة أو استعير التوفى من الموت للنوم لما بينهما من المشاركة فى عدم ظهور الفعل ويبعثكم ترشيح باعتبار أن المتبادر منه فى عرف الشرع إحياء الموتى فى الآخرة فافهم اه ملخصاً من الجمل بزيادة (قوله ويعلم ماجرحتم بالنهار) أى ماكسبتم فيه خص الليل بالنوم والنهار بالكسب جريا على المعتاد وإلا فقد يعكس (قوله أراد بقوله جرحتم معناه البعيد الخ) أى لامعناه القريب وهو الجرح واحد الجروح أى شق الجلد بقرينة (ثم ينبئكم بما كنتم تعملون) أى فيجازيكم به فورى بالمعنى القريب عن المعنى المراد تورية مجردة (قوله أنه علم) أى لابن سيدنا معاوية عامله الله بما يستحقه لكن لولا ذكر الحسين قبله لما فهم من يزيد المعنى القريب المذكور الذى صحت به التورية وقوله والمعنى البعيد المقصود الخ أى بقرينة السياق (قوله الطباق هو الجمع الخ) أخذ من طابق الفرس إذا كان تقع رجله فى موضع يده فى مشيه لأنه وقعت رجله ويده فى موطئ واحد كوقوع المختلفين فى تركيب متحد أو كالمتحد فى الاتصال ويسمى بالمطابقة لأنها لغة الموافقة والمتكلم وفق بين المعنيين المتقابلين أو لموافقة الضدين فى الوقوع فى كلام واحد أو ماهو مثله فى الاتصال واستوائهما فى ذلك بعد الموافقة بينهما ويسمى أيضاً بالتضاد والتطبيق والتكافؤ لأن المتكلم يكافئ بين اللفظين أى يوافق بينهما وكون الطباق من وجوه التحسين يعرف بالذوق وكذا يقال فى بقية الوجوه الآتية (قوله بين معنيين)

أى من نوع اسمين نحو وتحسبهم الخ أو فعلين نحو يحيي ويميت أو حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فإن فى اللام معنى الانتفاع وفى على معنى التضرر أى لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها أو من نوعين نحو (أومن كان ميتاً فأحييناه) أى ضالا فهديناه فقد عبر عن الموت بالاسم وعن الإحياء المتعلق بالحياة التى هى ضد أو ملكة للموت بالفعل فالتقابل بينهما اعتبارى فافهم (قوله متقابلين) أى تقابلا حقيقياً بأى نوع من أنواع التقابل الأربعة أعنى تقابل التضاد وهو الجمع بين أمرين وجوديين متواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض وتقابل التضايف وهو الجمع بين معنيين لا يتحقق أحدهما بدون الآخر كالأبوة والبنوة وتقابل التناقض وهو الجمع بين شيء ورفعه كالإنسان ولا إنسان وتقابل العدم والملكة وهو الجمع بين شيء وسلبه عما من شأنه أن يكون ذلك الشيء له وقيل إن تقابل التضايف من باب مراعاة النظير لا من الطباق وليس بشيء لأن مراعاة النظير كما يأتى الجمع بين أمور لا تنافى فيها كالشمس والقمر أو تقابلا اعتبارياً وهو تقابل مايشبه شيئاً مما ذكر مما يشعر بالتنافى لاشتماله بوجه ما على مايوجب التنافى كهاتا وتلك فى قوله

مها الوحش إلا أن هاتا أوانس ٭ قنا الخط إلا أن تلك ذوابل

لما فى هاتا من القرب وتلك من البعد وكما فى قوله تعالى (أغرقوا فأدخلوا نارا) لما يشعر به الإغراق من الماء المشتمل على البرودة غالباً وما يشعر به إدخال النار من حرارة النار أو تقابلا بين أحد المعنيين وملزوم الآخر بأن يتعلق أحدهما بمعنى يقابل الآخر أما تعلق لزوم السببية نحو (أشداء على الكفار رحماء بينهم) فإن الرحمة وإن لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذى هو ضد الشدة وأما تعلق لزوم غير السببية كقوله

لا تعجبي ياسلم من رجل ٭ ضحك المشيب برأسه فبكى

أى ظهر المشيب برأسه ظهوراً تاماً فبكى ذلك الرجل بتذكر الموت أو للتأسف على زمان الشباب فظهور المشيب لا يقابل البكاء بل يكاد أن يدعى أن بينهما تلازما فلذلك سمى هذا إيهام التضاد لأن المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد نظراً إلى الظاهر فهو محسن معنوى باعتبار إيهام الجمع فلا يرد أنه جمع فى اللفظ فقط فيكون محسناً لفظياً وأما ماقبل هذا فليس له اسم خاص بل عام له ولهذا وهو ملحق بالطباق ولا فرق بين كون المتقابلين فى كلام واحد أو ماهو كالكلام الواحد

نحو قوله تعالى «وتحسبهم أيقاظا وهم رقود» «ولكن أكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا»

فى الاتصال كما مرت الإشارة إليه والاقتصار على المعنيين المتقابلين أخذ بالأقل كما فى قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد وإلا فالجمع بين الأمور المتقابلة مطابقة ولو كثرت تلك المتقابلات وقد خصوا الجمع بين الألوان المتضادة فى معنى من المدح أو غيره لقصد الكناية أو التورية باسم التدبيج من دبج المطر الأرض إذا زينها بألوان النبات أو من الدبج وهو النقش لأن ذكر الألوان كالنقش على البساط فتدبيج الكناية كقوله

تردى ثياب الموت حمراً فما أتى ❊ لها الليل إلا وهى من سندس خضر

فجمع بين الحمرة والخضرة وقصد بالأول الكناية عن القتل وبالثانى عن دخول الجنة وتدبيج التورية كقول الحريرى فمذ اغبر العيش الأخضر . وازور المحبوب الأصفر . أسود يومى الأبيض . وأبيض فودى الأسود . حتى رثى لى العدو الأزرق . فياحبذا الموت الأحمر . فالمعنى القريب للمحبوب الأصفر إنسان له صفرة والبعيد الذهب وهو المراد وباقى الألوان المذكورة كنايات ولا يجب فى كل من تدبيج الكناية وتدبيج التورية أن تكون جميع الألوان كنايات أو توريات خلافا لمن توهم ذلك (قوله وتحسبهم أيقاظاً وهم رقود) الايقاظ جمع يقظ على وزن عضد أو كتف بمعنى يقظان والرقود جمع راقد واليقظة تشتمل على الادراك بالحواس والنوم يشتمل على عدمه فبينهما شبه العدم والملكة باعتبار لازميهما وبينهما باعتبار أنفسهما أما التضاد إن قلنا إن النوم عرض يمنع إدراك الحواس واليقظة عرض يقتضى الادراك بها وإما عدم وملكة حقيقة إن قلنا أن اليقظة نفى ذلك العرض وقد دل علي كل منهما بالاسم دسوقى بتصرف (قوله ولكن أكثر الناس لا يعلمون الخ) أى ما أعدلهم فى الآخرة من النعيم وأشار بتعدد المثال إلى أن الطباق ضربان طباق إيجاب بأن يكون اللفظان المتقابلان معناهما موجب كما فى المثال الأول وطباق السلب بأن يجمع بين فعلى مصدر واحد أحدهما مثبت والآخر منفى كما فى هذا المثال فان العلم الأول منفى والثانى مثبت وبين النفى والاثبات تقابل باعتبار أصلهما لا باعتبار الحالة الراهنة لأن المنفى علم ينفع فى الآخرة والمثبت علم لا ينتفع به فيها

٣ ـ ومن الطباق المقابلة وهى أن يؤتى بمعنيين أو أكثر ثم يؤتى بما يقابل ذلك على الترتيب نحو قوله تعالى «فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيراً»
٤ ـ مراعاة النظير وهى جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد كقوله

ولاتنافى بينهما أو أحدهما أمر والآخر نهى نحو قوله تعالى (فلا تخشوا الناس واخشون) أمر بالخشية باعتبار كونها لله ونهى عنها باعتبار كونها للناس فلا تنافى بين مادة استعمال الأمر والنهى وإنما هو باعتبار أصلهما أيضاً فافهم دسوقى (قوله ومن الطباق المقابلة) أى لصدق تعريفه عليها وليست قسما برأسه من المحسنات البديعية خلافا للسكاكى وغيره كذا قال السعد وقال عبد الحكيم والحق مع السكاكى فى جعله المقابلة قسما مستقلا من البديعيات المعنوية وذلك لأن فى الطباق حصول التوافق بعد التنافى ولذا سمى بالطباق وفى المقابلة حصول التنافى بعد التوافق ولذا سمى بالمقابلة وفى كلهما إيراد المعنيين بصورة غريبة فكل منهما محسن بانفراده واستلزام أحدهما للآخر لا يقتضى دخوله فيه فتأمل اه بتصرف (قوله أن يؤتى بمعنيين) أى ليس بينهما تقابل ولاتناف سواء كان بينهما تناسب أو اختلفا ماصدقا ومفهوما كالشمس والقمر والسعيد والفقير ولذلك توجد المقابلة مع مراعاة النظير الآتى أو كان بينهما تماثل فى أصل الحقيقة وإن اختلفا مفهوما فقط كإنسان وقائم أوكانا متخالفين كالإنسان والطائر والضحك والقلة فإنهما غير متماثلين وغير متناسبين فلا يشترط فى القلة تماثل المعنيين ولا تناسبهما كما لايشترط فيهما تخالفهما فافهم (قوله فليضحكوا قليلا الخ) أتى بالضحك والقلة وهما متوافقان لامتقابلان ثم بالبكاء والكثرة وهما كذلك وقابل البكاء بالضحك والكثرة بالقلة فهذا مثال لمقابلة اثنين باثنين ومثال مقابلة ثلاثة بثلاثة قول أبى دلامة

ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا ٭ وأقبح الكفر والإفلاس بالرجل

أتى بالحسن والدين والغنى المعبر عنه بالدنيا ثم بما يقابلها من القبح والكفر والإفلاس على الترتيب (قوله مراعاة النظير) ويسمى التناسب والتوفيق والائتلاف والتلفيق أيضاً (قوله جمع أمر وما يناسبه) أى أن يجمع بين أمرين متناسبين أو أمور متناسبة فاقتصار المصنف على أمرين لأن ذلك أقل ما يتحقق فيه المناسبة دسوقى (قوله بالتضاد) أى بل بالتوافق فى

والطل فى سلك الغصون كلؤلؤ ٭ رطب يصافحه النسيم فيسقط
والطير يقرأ والغدير صحيفة ٭ والريح تكتب والغمام ينقط
٥ - الاستخدام

كون ماجمع من واد واحد لصحبته فى إدراكه أو لمناسبته فى شكل أو لترتيب بعض علي بعض أو ماأشبه شيئاً من ذلك وبهذا القيد يخرج الطباق ولما كان فى هذا الجمع رعاية الشيء مع نظيره بشبه أو مناسبة سمي مراعاة النظير دسوق (قوله والطل الخ) أتى فى البيت الأول بحسن المناسبة بين الطل والغصون والسلك واللؤلؤ والمصافحة والنسيم وفى البيت الثانى بحسن المناسبة بين الطير والغدير والريح والغمام وبين القراءة والصحيفة والكتابة والنقط ومثله قول بعضهم فى آل النبى صلى الله عليه وسلم

أنتم بنوطه ونون والضحى ٭ وبنو تبارك فى الكتاب المحكم
وبنو الأباطح والمشاعر والصفا ٭ والركن والبيت العتيق وزمزم

فأتى فى البيت الأول بحسن المناسبة بين أسماء السور وفى الثانى بحسن المناسبة بين الجهات الحجازية . ومن مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الأطراف وهو أن يختم الكلام بما يناسب ابتداءه نحو لا تدركه الأبصار وهويدرك الأبصار (وهو اللطيف الخبير) فإن اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالأبصار والخبير يناسب كونه مدركا للأبصار لأن الخبير من له العلم بالخفيات ومن جملة الخفيات بل الظواهر الأبصار فيدركها . ويلحق بمراعاة النظير إيهام التناسب وهو أن يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين لهما معنيان متناسبان وإن لم يكونا مقصودين فى الكلام نحو (الشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان) أى ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم هنا وإن كان بمعنى النبات الذى ينجم أى يظهر من الأرض لا ساق له كالبقول وهو لايناسب الشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما (قوله الاستخدام) هو لغة استفعال من الخدمة واصطلاحا فيه طريقتان الأولى لصاحب الإيضاح ومن تبعه ومشى عليها كثير من الناس منهم المصنف حيث قال هو ذكر اللفظ الخ والطريقة الثانية للشيخ بدر الدين بن مالك رحمه الله تعالى فى المصباح وتبعه جماعة وهى أن الاستخدام إطلاق لفظ مشترك بين معنيين ثم الإتيان بلفظين

هو ذكر اللفظ بمعنى وإعادة ضمير عليه بمعنى آخر أو إعادة ضميرين تريد بثانيهما غير ما أردته بأولهما فالأول نحو قوله تعالى «فمن شهد منكم الشهر فليصمه» أراد بالشهر الهلال وبضميره الزمان المعلوم والثانى كقوله

قبله أو بعده أو أحدهما قبله والآخر بعده كل منهما قرينة تستخدم معنى من معنى تلك اللفظة المشتركة فالطريقتان راجعتان إلى مقصود واحد وهو استعمال المعنيين بضمير وغير ضمير فمن هنا قال الشيخ صلاح الدين الصفدى فى الفرق بين الاستخدام والتورية المشترك إذا لزم استعماله فى مفهوميه معاً فهو الاستخدام وإن لزم استعماله فى أحد مفهوميه فى الظاهر مع لمح الآخر فى الباطن فهو التورية اه ومن أعظم شواهد الاستخدام على طرقية ابن مالك ومن تبعه قوله تعالى (لكل أجل كتاب يمحو الله ما يشاء ويثبت) فإن لفظة كتاب يحتمل أن يراد بها الأجل المحتوم أى الأمد المقدر بقرينة ذكر الأجل فيها وأن يراد بها الكتاب المكتوب بقرينة ذكر يمحو بعدها وكذا قوله من القصيدة النباتية

حويت ريقا نباتيا حلا فغدا * ينظم الدر عقداً من ثناياك

فلفظة نباتى يحتمل أن يراد بها السكر بقرينة الريق وحلاوته وأن يراد بها ابن نباتة الشاعر بقرينة الدر والنظم والعقد وكذا قول أبى العلاء

قصد الدهر من أبى حمزة الأواب * مولى حجى وخدن اقتصاد

وفقيها أفكاره شدن للنعما * ن ما لم يشده شعر زياد

فلفظة فقيها قرينة على أرادة أبى حنيفة وشعر زيادى النابغة قرينة على ارادة النعمان بن المنذر ودعوى أن هذا من أمثلة الطريقة الأولى بتقدير مالم يشده له تكلف (قوله ذكر اللفظ) أى الذى له معنيان حقيقيان أو مجازيان أو أحدهما حقيق والآخر مجازى ولامفهوم للمعنيين بل الأكثر كذلك (وقوله أو إعادة ضميرين) أى أو ضمائر كما فى الأطول ولابد أن يراد بالاسم الظاهر غير مفاد الضميرين وإلا كان أحدهما ليس استخداما سعد ودسوقى (قوله فالأول) أى عود الضمير الواحد على اللفظ المشترك بمعنى آخر وقوله نحو قوله تعالى الخ أى وقول القائل

إذا نزل السماء بأرض قوم * رعيناه وإن كانوا غضابا

فلفظة السماء يراد بها المطر وهو أحد المعنيين والضمير فى رعيناه يراد به المعنى الآخر وهو

فسق الغضى والسا كنيه وإن هموا ٭ شبوه بين جوانحى وضلوعى

الغضى شجر بالبادية وضمير سا كنيه يعود إليـه بمعنى مكانه وضمير شبوه يعود إليه بمعنى ناره

٦ - الجمع هو أن يجمع بين متعدد فى حكم واحد كقوله .

إن الشباب والفراغ والجدة ٭ مفسدة للمرء أى مفسدة

النبات (قوله الزمان المعلوم أى من رؤية هلال رمضان إلى رؤية هلال شوال كما أشار الى ذلك النبى صلى الله عليه وسلم بقوله صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته الحديث (قوله والثانى) أى عود الضميرين على اللفظ المشترك مراداً بكل معنى غير ما أريد بالآخر وغير ما يراد بذلك اللفظ (وقوله كقوله) أى البحترى وقوله الغضى شجر بالبادية أى حقيقته ذلك وقوله يعود إليه أى إلى الغضى وقوله بمعنى مكانه أى الوادى مجازا لكثرة نبته فيه وقوله بمعنى ناره أى مجاز لقولهم جمر الغضى لقوة ناره والتمثيل بهذا البيت وكذا بقوله

(إذا نزل السماء بأرض قوم ٭ وعيناه وإن كانو غضبانا)

فإن السماء مجاز فى كل من المطر والنبات مبنى على قول شراح التلخيص بجواز كون لفظة الاستخدام دالة على المعنيين حقيقة أو مجازا أو حقيقة فى أحدهما مجازا فى الآخر كما ولا يشترط أن يكون اشتراكها اشتراكا أصليا وأما على قول الشيخ صفى الدين الحلى وتبعه ابن حجة أن الشرط عند علماء البديع أن يكون اشتراك لفظة الاستخدام اشتراكا أصليا فلا يظهر إلا التمثيل بقول ابن الوردى جامعا بين الاستخدام فى اللفظ ذى المعنيين وذى المعانى

ورب غزالة طلعت ٭ بقلبى وهو مرعاها

نصبت لها شباكا من ٭ لجين ثم صدناها

فقالت لى وقد صرنا ٭ إلى عين قصدناها

بذلت العين فاكحلها ٭ بطلعتها ومجراها

وقول بعض المتأخرين

وللغزالة شىء من تلفته ٭ ونورها من ضياخديه مكتسب

فتنبه (قوله أن يجمع بين متعدد) أى اثنين فأكثر (وقوله فى حكم واحد) أى محكوم به واحد (قوله كقوله إن الشباب الخ) أى لجمع بين الشباب والفراغ والجدة أى المال فى المفسدة ومنه قوله تعالى (المال والبنون زينة الحياة الدنيا)

٧ - التفريق هو أن يفرق بين شيئين من نوع واحد كقوله

مانوال الغمام وقت ربيع * كنوال الأمير يوم سخاء
فنوال الأمير بدرة عين * ونوال الغمام قطرة ماء

٨ - التقسيم هو إما استيفاء أقسام الشيء نحو قوله

وأعلم علم اليوم والأمس قبله * ولكننى عن علم مافى غد عمى

وإماذكر متعدد وإرجاع مالكل إليه على التعيين كقوله

ولا يقيم على ضيم يراد به * إلا الأذلان عير الحى والوتد
هذا على الخسف مربوط برمته * وذا يشج فلا يرثى له أحد

وأما ذكر أحوال الشيء مضافاً إلى كل منها مايليق به كقوله

سأطلب حقى بالقنا ومشايخ * كأنهم من طول ماالتثموا مرد

لجمع سبحانه وتعالى المال والبنون فى الزينة وقوله صلى الله عليه وسلم من أصبح آمنا فى سربه معافى فى بدنه ويروى فى جسده عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها لجمع الأمن ومعافاة البدن وقوت اليوم فى حوز الدنيا بحذافيرها وهى النواحى والواحد حذفار (قوله أن يفرق بين شيئين الخ) أى بفرق يفيد زيادة وترجيحا فيما هو بصدده من مدح أو ذم أو نسيب أو غير ذلك من الأغراض الأدبية (قوله كقوله) أى فى المديح وقول بدر الدين بن النحوية فى الغزل

حسبت جماله بدراً منيراً * وأين البدر من ذاك الجمال

(قوله بدرة) أى عشرة آلاف درهم كما فى صحاح الجوهرى وقوله عين فى رواية مال فالمراد بالعين أحد النقدين ولا يخفاك مافيه من عظم المباينة بين بدرة المال وقطرة الماء (قوله إما استيفاء أقسام الشيء) هذه عبارة ابن أبي الأصبع (وقوله وأماذكر متعدد الخ) هذه عبارة صاحب التلخيص وقوله وأما ذكر أحوال الخ فهذه عبارة السكاكى (قوله أقسام الشيء) أى كالزمان فى المثال فإنه قد استوفى فيه أقسامه أعنى الماضى والحال والاستقبال (قوله على التعيين) أخرج به اللف والنشر (قوله ولا يقيم الخ) ذكر المتعدد بقوله عير الحى والوتد وأرجع مالعير الحى بقوله هذا على الخسف الخ ومالل وتد بقوله وذا يشج الخ (قوله سأطلب الخ) فقد ذكر أحوال المشايخ وهى ثقال وخفاف وكثير وقليل وأضاف

ثقال إذلاقوا خفاف إذا دعو ٥ كثير إذا شدوا قليل إذا عدوا

٩ - تأكيد المدح بما يشبه الذم ضربان

(أحدهما) أن يستثنى من صفة ذم منفية صفة مدح على تقدير دخولها فيها كقوله:

إلى كل مايليق به فإلى الأول قوله إذا لاقوا وإلى الثانى قوله إذا دعوا وإلى الثالث قوله إذا شدوا وإلى الرابع قوله إذا عدوا (قوله أحدهما أن يستثنى الخ) منه فى المعنى وإن كان غيره بالنظر للصورة التركيبية أن يؤتى بمستثنى فيه معنى المدح معمولا لفعل فيه معنى الذم فيكون الاستثناء حينئذ مفرغا نحو (وماتنقم منا إلا أن آمنا بآيات ربنا) وذلك لأن المعنى لاعيب فينا إلا الإيمان إن كان عيبا وإنما كان ماذكر من تأكيد المدح لأن نفى صفة الذم على وجه العموم حتى لايبقى فى المنفى عنه ذم ومدح وبما تقرر من أن الاستثناء من النفى إثبات كان استثناء صفة المدح بعد نفى الذم إثباتاً للمدح فجاء تأكيد المدح وإنما كان هذا التأكيد مشبها للذم وفى صورته لأنه لما قدر الاستثناء متصلا وقدر أى فرض دخول هذا المستثنى فى المستثنى منه كان الإتيان بهذا المستثنى لو تم التقدير وصح الاتصال ذما لأن العيب منفى فإذا كان هذا عيباً كان إثباتاً للذم لكن وجد مدحا فهو فى صورة الذم وليس بذم وفائدة تقديره متصلا إفادة أن هذا المستثنى لايثبت العيب إلا به إن صح كونه من جنس العيب وكونه أى المستثنى هنا وهو صفة المدح من جنس العيب محال فيفيد ذلك تعليق ثبوت العيب علي المحال كما يقال لاأفعل كذا حتى يبيض القار أى الزفت وحتى يلج الجمل فى سم الخياط فالتأكيد فى هذا الضرب من وجهين أحدهما أنه كدعوى الشىء ببينة لأنه تعليق نقيض المدعى وهو إثبات شىء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب محقق والوجه الثانى أن الأصل فى مطلق الاستثناء هو الاتصال وهو كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عنه وذلك لما تقرر فى موضعه من أن الاستثناء المنقطع مجاز وإذا كان الأصل فيه الاتصال فذكر أداته قبل ذكر مابعدها وهو المستثنى يوهم إخراج شىء مما قبل الأداة وهو المستثنى منه فإذا ولى الأداة صفة مدح جاء التأكيد لما فيه من المدح على المدح والإشعار بأنه لم يجد صفة ذم يستثنيها فاضطر إلى استثناء صفة مدح وتحويل الاستثناء إلى الانقطاع ابن يعقوب بزيادة (قوله كقوله) أى الشاعر وهو زياد بن معاوية الملقب بالنابغة الذبيانى نسبة إلى

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بهن فلول من قراع الكتائب

(ثانيهما) أن يثبت لشيء صفة مدح ويؤتى بعدها بأداة استثناء تليها صفة

ذيان بالضم والكسر قبيلة من قبائل العرب دسوقى (قوله فلول) جمع فل وهو الكسر فى حد السيف (وقوله من قراع الكتائب) أى مضاربة الجيوش وفلول السيوف كناية عن كمال الشجاعة لأنه إنما يكون من المضاربة عند ملاقاة الأقران فى الحروب وذلك لازم لكمال الشجاعة فأطلق اسم اللازم وأراد الملزوم فقوله لاعيب فيهم نفى لكل عيب ونفى كل عيب مدح ثم استثنى من العيب المنفى كون سيوفهم مفلولة من مضاربة الكتائب على تقدير كونه عيباً ونظير هذا البيت قوله

ولاعيب فيهم غير أن ضيوفهم * تعاب بنسيان الأحبة والوطن

(قوله وثانيهما أن يثبت لشيء) أى لموصوف (وقوله صفة مدح الخ) وجه تأكيد المدح هنا هو أن إثبات الصفة فى مقام المدح يشعر بإثباتها على وجه الكمال المقتضى لانتفاء جميع أوجه النقصان عن تلك الصفة والإتيان بأداة الاستثناء بعدها يشعر بأنه أريد إثبات مخالف لما قبلها لأن الاستثناء أصله المخالفة فلما كان المأتى به بعد الأداة صفة مدح أخرى لذلك الموصوف جاء التأكيد سواء كانت الصفة الثانية مؤكدة للأولى ولو بطريق اللزوم كما فى مثال الكتاب ونحو أنا أفصح العرب بيد أنى من قريش أو كانت غير ملائمة للأولى كما فى قوله

هو البدر إلا أنه البحر زاخراً * سوى أنه الضرغام لكنه الوبل

وذلك لأن تأكيد المدح يحصل بمجرد ذكر الصفة المدحية ثانياً ولو لم تكن ملائمة للأولى لحصول المدح بكل منهما وإنما كان مدحا بما يشبه الذم لما علمت من أن أصل مابعد الأداة مخالفته لما قبلها فان كان ماقبلها إثبات مدح كما هنا فالأصل أن يكون مابعدها سلب مدح وهو هنا ليس كذلك فكان مدحا فى صورة ذم لأن ذلك أصل دلالة الأداة فالتأكيد فى هذا الضرب لايحصل إلا من الوجه الثانى من الوجهين المارين فى الضرب الأول وهو أن ذكر أداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوهم إخراج شيء مما قبلها من حيث أن الأصل فى مطلق الاستثناء هو الاتصال فإذا ذكر بعد الأداة صفة مدح أخرى جاء التأكيد وأما الوجه الأول وهو أنه كدعوى الشيء ببينة فلايحصل هنا لأنه مبنى على التعليق بالمحال المبنى على تقدير الاستثناء متصلا

مدح أخرى كقوله

فتى كملت أوصافه غير أنه ٭ جواد فما يبقى على المال باقيا

١٠ - حسن التعليل هو أن يدعى لوصف علة غير حقيقية فيها غرابة كقوله

وهو غير ممكن هنا لأن الأصل هنا أى الراجح الكثير الاستعمال أن يكون المذكور بعد أداة الاستثناء غير داخل فيما قبلها بأن يكون ما قبلها صفة خاصة وما بعدها كذلك فلا يتصور شمول أحدهما للآخر فلا يتصور الاتصال ويمنع من أن يقدر فى قولنا أنا أفصح العرب بيد أنى من قريش وشبهه إلا أن يكون كونى من قريش مخلا بالفصاحة فيثبت لى إخلال بها لكن كونه مخلا محال مانع وهو كون ذلك غير معتبر فى استعمال البلغاء وإلا لصرح به يوماما ولو قيل أنا أفصح العرب إلا أنى من قريش إن كان مخلا بالفصاحة كان ركيكا بخلاف التعليق بعد العموم فى نحو لا عيب فى زيد إلا الكرم إن كان عيبا فإنه يفيد أن العيب منتف عنه مع كل مافيه من الأوصاف إلا إذا كان الكرم عيباً وهو محال كامر وقد يكون المستثنى هنا داخلا فى المستثنى منه كما فى مثال الكتاب نحو فلان له جميع المحاسن أو جمع كل كمال إلا أنه كريم لكن دخوله فيه هنا خلاف الأصل فافهم ولكون التأكيد فى هذا الضرب من الوجه الثانى فقط وفى الضرب الأول من الوجهين معاً كان الأول أفضل من الثانى ابن يعقوب بتصرف وزيادة (قوله ويؤتى بعدها بأداة الاستثناء) أى أو استدراك لأنه فى باب تأكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء لأن أداة الاستثناء فى الاستثناء المنقطع بمعنى لكن سعد (قوله تليها صفة مدح أخرى) أى تلى تلك الأداة وتأتى بعدها صفة مدح أخرى كائنة لذلك الشىء الموصوف بالأولى لحصول تأكيد المدح بمجرد ذكر الصفة المدحية ثانياً ولو لم تكن ملائمة للأولى لحصول المدح بكل منهما كما علمت (قوله فتى كملت الخ) فاستثنى جوده الذى يستأصل ماله بعد أن وصفه بالكمال وبهذا الاستثناء زاد كمالا وتأكد حسنا (قوله أن يدعى لوصف) أى أن يثبت لوصف علة مناسبة له ويكون ذلك الإثبات بالدعوى والاصرار لا بالشك وإلا كان ملحقاً بحسن التعليل لا منه كقول أبى تمام

ربا شفعت ريح الصبا لرياضها ٭ إلى المزن حتى جادها وهو هامع

كأن السحاب الغر غيبن تحتها ٭ حبيباً فلا ترقى لهن مدامع

فإنه علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بأنها غيبت حبيباً تحت تلك الربا فهى تبكى عليها . والوصف أربعة أنواع لأنه إما ثابت فى نفسه لا يظهر له فى العادة علة وقصد بما أتى به بيان علته بحسب الدعوى كقول أبى الطيب المتنبى

لم يحك نائلك السحاب وإنما حمت به فصبيبها الرحضاء

أى لم يشابه عطاءك السحاب وإنما صارت محمومة بشهود نائلك وعلمها بكون نائلك فوق نائلها فالمطر المصبوب أى النازل منها من أجل الرحضاء أى الحمى التى أصابتها بسبب غيرتها فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها فى العادة علة وقد علله بأنه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح وهذه العلة غير مطابقة للواقع وإما ثابت يظهر له فى العادة علة غير العلة التى ذكرها المتكلم لحسن التعليل كقول أبى الطيب أيضاً :

ما به قتل أعاديه ولكن يتقى إخلاف ما ترجو الذئاب

فإن قتل الأعداء فى العادة لدفع مضرتهم وصفو المملكة عن منازعتهم لا لما ذكره من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبة صدق رجاء الراجين بعثته على قتل أعدائه لما علم من أنه إذا توجه إلى الحرب صارت الذئاب ترجو اتساع الرزق عليها بلحوم من يقتله من الأعادى فالعلة هنا فى الوصف الذى هو قتل الأعادى وهى تحقيق ما ترجاه الذئاب غير مطابقة للواقع وإما غير ثابت أريد إثباته وهو ممكن الحصول فى ذاته كقول مسلم بن الوليد

يا واشيا حسنت فينا إساءته نجى حذارك إنسانى من الغرق

يريد أن إساءة الواشى إنما حسنت عنده وإن لم يستحسنها الناس لأنها أوجبت حذاره منه فلم يبك لئلا يشعر الواشى بما عنده ولما ترك البكاء نجا إنسان عينه من الغرق فى الدموع فقد وجبت إساءة الواشى نجاة إنسان عين الشاعر من الغرق فى الدموع وغرق إنسان العين فى الدموع كناية عن العمى فاستحسان إساءة الواشى أمر ممكن لكنه غير واقع عادة ونجاة إنسان عين الشاعر من الغرق لحذاره علة لما ذكر من استحسان إساءته علة غير مطابقة للواقع وهى لطيفة كما لا يخفى وإما غير ثابت ولا ممكن ادعى وقوعه وعلل بعلة تناسبه كقول صاحب التلخيص مترجما معنى بيت فارسى لولم تكن البيت بناء على كون الانتطاق وإن كان معلولا ومسببا عن نية الخدمة فى الخارج إلا أن الشاعر جعله دليلا على كون الجوزاء نيتها خدمة

لو لم تكن نية الجوزاء خدمته ہ لما رأيت عليها عقد منتطق

الممدوح وعلة للعلم بوجوده حتى يكون المعلول وهو كون نية الجوزاء الخدمة وصفا غير ممكن وأما إذا جعلت نية خدمة الجوزاء للممدوح علة للانتطاق فإن المعلول وهو الانتطاق يكون حينئذ وصفا ثابتاً لايظهر له فى العادة علة ويكون البيت من أمثلة الضرب الأول نظير قول المتنبى لم يحك نائلك البيت وسيأتى زيادة توضيح لهذين الاحتمالين فى بيت الكتاب هذا وبالجملة فالعلة المذكورة فى الكلام لحسن التعليل قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده فى نفسه كما فى الضربين الأولين لأن ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به وذلك إذا كان المستدل عليه مجهولا فتكون تلك العلة من باب الدليل وذلك كما فى الضربين الأخيرين لعدم العلم بثبوت الصفة بل الغرض إثباتها فافهم سعد ودسوقى (قوله علة) أى مناسبة لذلك الوصف (وقوله غير حقيقية) أى غير مطابقة للواقع بمعنى أنها ليست علة له فى نفس الأمر بل اعتبر كونها علة بوجه يتخيل به كون التعليل صحيحاً فلذا قال فيها غرابة فلو كانت تلك العلة التى اعتبرت مناسبة للوصف حقيقية أى علة له فى نفس الأمر لم يكن ذلك من محسنات الكلام لعدم التصرف فيه دسوقى (قوله الجوزاء) معلومة وهى برج من البروج الفلكية وحولها نجوم تسمى نطاق الجوزاء وقوله منتطق بفتح الطاء اسم مفعول من انتطق أى شد النطاق أى المنطقة بوسطه والنطاق والمنطقة ما يشد به الوسط وقد يكون مرصعاً بالجواهر حتى يكون كعقد خالص من الدر أى لما رأيت عليها عقداً منتطقا به أى مشدوداً فى وسطها كالنطاق أى الحزام فالمراد بالانتطاق هنا الحالة الشبيهة بالانتطاق وهى كون الجوزاء أحاطت بها تلك النجوم كإحاطة النطاق الذى فيه جوهر فصار كعقد من الدر بوسط الانسان واعلم أن لو هنا إما أن تجرى على المشهور المقرر فيها وهو أن يكون جوابها معلولا لمضمون شرطها فتكون نية خدمة الممدوح علة لانتطاق الجوزاء ويكون البيت من الضرب الأول وهو ما إذا كانت الصفة التى ادعى لها علة مناسبة ثابتة ولم تظهر لها علة فى العادة وذلك لأن المعلول الذى هو انتطاق الجوزاء ثابت لأن المراد به إحاطة النجوم بها كاحاطة النطاق بالإنسان وإذا كان المراد بالانتطاق الحالة الشبيهة بالانتطاق فهى محسوسة ثابتة ونية الخدمة التى هى علتها غير

١١ ـ ائتلاف اللفظ مع المعنى هو أن تكون الألفاظ موافقة للمعانى فتختار الألفاظ الجزلة والعبارات الشديدة للفخر والحماسة والكلمات الرقيقة والعبارات اللينة للغزل ونحوه كقوله

إذا ما غضبنا غضبة مضرية ۞ هتكنا حجاب الشمس أو قطرت دما

مطابقة وإما أن تجرى على خلاف المشهور المقرر فيها بأن تجعل للاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط وبوجوده على وجوده لأن الشرط علة فى الجزاء فيصح الاستدلال بوجود الجزاء على وجود الشرط كما هنا فإن الانتطاق وإن كان معلوما مسببا عن النية فى الخارج إلا أن الشاعر جعله دليلا لنية خدمة الجوزاء للممدوح وعلة للعلم بوجودها فاستدل بوجود الانتطاق فى الخارج على وجود نية الخدمة فكأنه قال لو لم يكن قصدها الخدمة لما كانت منتطقة لكن كونها غير منتطقة باطل لمشاهدة انتطاقها فبطل المقدم وهو لم يكن قصدها الخدمة فيثبت نقيضه وهو المطلوب وبعدم الجزاء على عدم الشرط كما فى قوله تعالى (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) أى لم توجدا فإن انتفاء الفساد وإن كان انتفاء للازم أى المعلول المسبب عن التعدد إلا أنه يكون علة للعلم بانتفاء الملزوم أى علة الفساد وسببه الذى هو التعدد فيثبت المراد الذى هو الوحدة وذلك لأن وجود المعلول يدل على وجود علته وعدم وجود المعلول يدل على عدم وجود علته قال ابن يعقوب وهذا الاحتمال الثانى فى البيت ولو كان هو الأقرب لأن يحمل عليه البيت لتصحيح تمثيل صاحب التلخيص به للضرب الرابع أى كون المعلول وصفا غير ممكن لكن فيه تمحل لأن الظاهر أن مرادهم بالعلة هنا مايكون علة فى الوجود لافى العلم كما تشهد به الأمثلة السابقة اهـ فتأمل (قوله الألفاظ الجزلة) أى العظيمة الغير الركيكة (وقوله والعبارات الشديدة) عطف تفسير (وقوله للفخر) أى الافتخار وعد القديم كما فى صحاح الجوهرى (وقوله والحماسة) أى الشجاعة (قوله والعبارات اللينة) عطف تفسيرى لما قبله وقوله للغزل هو ذكر محاسن الشاب الحسن والشابة الحسنة وقوله ونحوه أى كالمدح (قوله كقوله الخ) أى فى الفخر والحماسة وقوله وقوله أى فى الغزل ففى تمثيله لف ونشر مرتب (قوله الشمس) أراد بها الحق بجامع الوضوح فى كل بقرينة السياق وقوله أو قطرت دما يريد إلى أن تظهر لون الدم وهو الحمرة فهو ترشيح للاستعارة فى الشمس

إذا ما أعرنا سيداً من قبيلة ٭ ذرى منبر صلى علينا وسلما

وقوله

لم يطل ليلى ولكن لم أنم ٭ ونفى عنى الكرى طيف ألم

١٢ ـ أسلوب الحكيم وهو تلقى المخاطب بغير ما يترقبه أو السائل .

فافهم وقوله ذرى منبر أى صفة شرف وذرى الشىء بالضم أعاليه الواحدة ذروة وذروة أيضا بالضم وهى أعلى السنام صحاح وقوله صلى علينا وسلما أى دعا لنا ونوه باسمنا فى جماعة (قوله الكرى) أى النعاس وقوله طيف ألم أى طيف خيال المحبوب ألم أى نزل قال فى الصحاح طيف الخيال مجيئه فى النوم قال أمية ابن أبى عائذ

ألا يالقوم لطيف الخيا ٭ ل أرق من نازح ذى دلال

اه (قوله أسلوب الحكيم) سماه السكاكى الأسلوب الحكيم وقال فيه إن هذا الأسلوب لربما صادف المقام فحرك من نشاط السامع ما سلبه حكم الوقور وأبرزه فى معرض المسحور وهل ألان شكيمة الحجاج لذلك الخارجى وسل سخيمته أى ضغينته موجدته عليه فى نفسه حتى آثر أن يحسن على أن يسىء غير أن سحره بهذا الأسلوب وسماه الشيخ عبد القاهر مغالطة ويسمى أيضا القول بالموجب أى اعتراف المتكلم بالموجب بكسر الجيم اسم فاعل أى بالصفة الموجبة للحكم فى كلام المخاطب أو بالموجب بفتح الجيم أى بالحكم الذى أوجبته الصفة مع كونه نافيا لمقصود المخاطب بإثبات تلك الصفة لغير من أثبتها له أو مع حمل كلامه على خلاف مقصوده (قوله وهو تلقى المخاطب بغير ما يترقبه) أى وذلك إما بأن يخصص الصفة بعد أن كان ظاهرها فى كلام المخاطب العموم بذكر مخصص يناسب معناها المحمولة هى عليه سواء كان متعلقا اصطلاحيا كالمفعول والجار والمجرور كما فى قوله

قلت ثقلت إذ أتيت مرارا ٭ قال ثقلت كاهلى بالأيادى

وقول الآخر

غالطتنى إذ كست جسمى الضنا ٭ كسوة عرت من اللحم العظاما

ثم قالت أنت عندى فى الهوى ٭ مثل عينى صدقت لكن سقاما

أو لم يكن متعلقا اصطلاحيا كما فى قوله

ولما أتانى العاذلون عدمتهم ٭ ومافيهم إلا للحمى قارض

بغير ما يطلبه تنبيهاً على أنه الأولى بالقصد .

(فالأول) يكون بحمل الكلام على خلاف مراد قائله كقول القبعثرى

وقد بهتوا لما رأونى شاحبا ‌ ‌ ٭ ‌ ‌ فقالوا به عين فقلت وعارض

أرادوا بالعين إصابة العائن وحمله علي إصابة عين المعشوق بذكر ملائم وهو العارض فى الأسنان التى هى كالبرد فكأنه قال صدقتم بأن بى عينا لكن بى عينها وعارضها لاعين العائن وكما فى قول الآخر

جاء أهلي لما رأونى عليلا ‌ ‌ ٭ ‌ ‌ بحكيم لشرح دائى يسعف

قال هذا به إصابة عين ‌ ‌ ٭ ‌ ‌ قلت عين الحبيب إن كنت تعرف

وهذا القسم هو الذى تداول بين الناس ونظمه أصحاب البديعيات وأما بأن يقول أى يعترف بالصفة الموجبة للحكم لكن بشرط أن يثبتها لغير من أثبتها له مخاطبه أولا من غير تعرض لثبوت ذلك الحكم وانتفائه نحو (يقولون لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين) فالأعز صفة وقعت فى كلام المنافقين كناية عن فريقهم والأذل كناية عن المؤمنين وقد أثبت المنافقون لفريقهم إخراج المؤمنين من المدينة فأثبت الله تعالى فى الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله تعالى ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذى هو الإخراج للموصوفين بالعزة أعنى الله تعالى ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم ومنه قول القبعثرى للحجاج لما توعده فقال لأحملنك علي الأدهم والمراد به القيد فرأى القبعثرى أن الأدهم يصلح للقيد والفرس فحمله على الفرس فقال مثل الأمير يحمل علي الأدهم والأشهب فصرف الوعيد بالهوان إلى الوعد بالإحسان وفى هذا مالا يخفى علي المتأدب من حسن التلطف وشدة الباعث على فعل الخير إذ لايليق بمن له همه عالية أن يقال له مثلك يفعل الخير فيقول لا بل أفعل الشر (قوله تنبيها على أنه) أى على أن ذلك الغير الذى لايترقبه المخاطب من المتكلم أو الذى لايطلبه السائل من المسئول وقوله الأولى بالقصد أى الأولى أن يقصد ويراد دون مايترقب أو يطلب (قوله فالأول) أى تلقى المخاطب بغير مايترقبه (وقوله يكون بحمل الخ) أى يحصل بسبب حمل الكلام أى الصادر عن المخاطب على خلاف مراد قائله تنبيها للمخاطب علي أن ذلك الغير هو الأولى بالقصد والإرادة وذلك بأن يعمد

للحجاج (وقد توعده بقوله لأحملنك على الأدهم).

مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب فقال له الحجاج أردت الحديد فقال القبعثرى لأن يكون حديداً خير من أن يكون بليداً أراد الحجاج بالأدهم القيد وبالحديد المعدن المخصوص وحملهما القبعثرى على الفرس الأدهم الذى ليس بليداً.

بالمتكلم إلى كلمة مفردة من كلام مخاطبه فيبنى عليها من لفظه مايوجب عكس معنى مخاطبه من ذكر مايخصص عمومها بما يناسب ماحملت عليه أو إثباتها لغير من أثبتهاله مخاطبه أولا بلا تعرض لثبوت حكمها أو نفيه فشمل كلامه القسمين المارين إلا أنه اقتصر على التمثيل للثانى فقط فتنبه (قوله القبعثرى) كان من رؤساء العرب وفصحائهم وكان من جملة من خرج على سيدنا على كرم الله وجهه (قوله وقد توعده بقوله الخ) جملة حالية من القبعثرى وذلك لأن القبعثرى كان جالساً فى بستان مع جماعة من إخوانه فى زمن الحصرم أى العنب الأخضر فذكر بعضهم الحجاج فقال القبعثرى اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسقنى من دمه فبلغ ذلك الحجاج فقال أنت قلت ذلك فقال نعم ولكن أردت العنب الحصرم أى أردت بتسويد وجهه استواءه وبقطع عنقه قطفه وبدمه الخمر المتخذمنه ولم أردك فقال لأحملنك على الأدهم فقال القبعثرى مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب فقال له الحجاج ويلك إنه الحديد فقال إن يكن حديداً خير من أن يكون بليداً فقال الحجاج لأعوانه احملوه فلما حملوه قال (سبحان الذى سخر لنا هذا) الآية فقال اطرحوه على الأرض فلما طرحوه قال (منها خلقناكم وفيها نعيدكم) فصفح عنه الحجاج فقد سحر الحجاج بهذا الأسلوب حتى تجاوز عن جريمته وأحسن إليه على ماقيل دسوقى (قوله مثل الأمير الخ) مقول قول القبعثرى فأبرز وعيد الحجاج فى معرض الوعد وتلقاه أى واجهه بغير مايترقبه الحجاج من مراجعته فى الحمل على القيد وذلك الغير هو الكلام الدال على مدح الأمير (وقوله أراد الحجاج بالأدهم) أى فى قوله لأحملنك على الأدهم وقوله وبالحديد أى فى قوله أردت الحديد وقوله وحملهما أى كلا من الأدهم والحديد فى كلام الحجاج (وقوله على الفرس الخ) أى فحمل الأدهم فى كلامه على الفرس الأدهم أى الذى غلب سواده حتى ذهب البياض بقرينة ضم الأشهب إليه أى الذى غلب بياضه

(والثانى) يكون بتنزيل السؤال منزلة سؤال آخر مناسب لحال المسألة كما فى قوله تعالى « يسألونك عن الأهلة قل هى مواقيت للناس والحج » .

وحمل الحديد فى كلامه على ذى الحدة الذى ليس هو بليداً (قوله والثانى) أى تلق السائل بغير مايطلبه تنبيها على أنه الأولى بالقصد والفرق بين تلق السائل وتلق المخاطب أن تلق السائل مبنى على السؤال بخلاف تلق المخاطب وقوله بتنزيل السؤال الخ أى السؤال التعليمى كما هنا لا الجدلى فإنه يجب أن يطابقه جوابه بخلاف التعليمى فإنه يبنى المجيب فيه جوابه على الأمر اللائق بحال السائل كالطبيب يبنى علاجه على حال المريض دون سؤاله فتجوز المخالفة فيه والسؤال عن الأهلة من هذا القبيل لأنه من المسلمين للنبى صلى الله عليه وسلم (وقوله منزلة سؤال آخر الخ) وذلك أن السائل له سؤالان أحدهما ما سأل عنه ولم يجب عنه والآخر مالم يسأل عنه وأجابه المجيب عنه وكل من السؤالين للسائل اهتمام به لكن اهتمامه بالاول أقوى فإذا أجيب عنه بغير مايطلب علم أن الأولى أن يكون الأهم عنده هو الثانى لا الاول الذى سأل عنه (قوله كما فى قوله تعالى يسئلونك الخ) أخرج ابن عساكر فى تاريخ دمشق من طريق السدى عن الكلبى وأبى صالح عن ابن عباس رضى الله عنهما أن معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم بوزن قفل سألا النبى صلى الله عليه وسلم فقالا مابال الهلال يبدو دقيقا كالخيط ثم يزيد حتى يستوى ثم لايزال ينقص حتى يعود كما بدا وهذا بظاهره سؤال عن السبب والعلة لا عن الغاية والفائدة وقد أجيبوا ببيان الغاية والفائدة المآلية فى ذلك فى قوله تعالى (قل هى مواقيت للناس والحج) وهو أن ذلك الاختلاف يتحقق به نهاية كل شهر فيتميز كل شهر عما سواه ويجتمع من ذلك اثنا عشر شهرا هى مجموع العام ويتميز كل عن الآخر باسمه وخاصته فيتعين به الوقت للحج والصيام ووقت الحرث والآجال وغير ذلك ولم يجابوا بالسبب والعلة الذى هو أن نور القمر لما كان مستفادا من نور الشمس فنصف دائرته الموازية لمركز العالم إذا سامت القمر الشمس لم يظهر فى ذلك النصف شىء من نور الشمس وإذا انحرف القمر عن الشمس قابل شىء من طرف نصف الدائرة كالقوس نور الشمس فيبدو فيه نورها ولذلك يرى دقيقا منعطفاً كالقوس ثم كلما ازداد البعد ازدادت المقابلة فيعظم النور حتى يقابلها جميع نصف الدائرة فيرى النور فيهما جميعا ثم إذا أخذ القمر فى القرب من الشمس فى سيره

سأل بعض الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم مابال الهلال يبدو دقيقاً

فى فلك البروج كان الانتقاص بمقدار الزيادة حتى يسامتها فيضمحل جميعا ثم لايزال كذلك تدبير الحكيم الخبير وإنما لم يجابوا بالسبب والعلة لأنه أمر لايتعلق بمنصب النبوة إذ العلوم قسمان قسم يعلم من الشرع كالعلوم الدينية وقسم يعلم من غيره إذ لاتعلق له بمعرفة الله وأمور الدين كمثل هذا أو لأنهم ليسوا ممن يقف علي مثل هذه الدقائق الموقوفة علي الأرصاد والأدلة الفلسفية إذ هو من أسرار علم الهيئة والاطلاع عليه بسهولة لايكون إلا بالوحى والوحى ليس إلا للأنبياء وليسوا من أهل النبوة وليس هذا مما ينقص من قدرهم كما توهمه بعض الناس مع أن كثيرا من أدلتهم مطعون فيها عندهم أيضا والحكم المسكوت عنها لاتحصى فعدل عن الجواب بالغرض تنبيها علي أن الأولى بحالهم أن يكون عندهم هذا الغرض وهذه الفائدة لاأن يسألوا عن السبب والعلة فى نفس الأمر والمحققون من المفسرين على أن المسؤل عنه إنما هو السبب الغرضى والفائدة المآلية فى ذلك لأنه اللائق إذ مثلهم لايستبعد منه السؤال عن ذلك وعبارة السؤال فى سبب النزول لاتنافيه إذ محصله حينئذ لم جعله الله كذلك بخلقه علي حالة تقتضيه ولم يدم على حالة واحدة كالشمس فأجيبوا بأنه للمواقيت ونحوها فلم يكن الكلام من تلقى السائل بغير مايطلبه وهو ظاهر فما قيل إن المذكور فى سبب النزول لايساعده فليس بشىء كما علمت ولذا قال النحرير وأنا لاأزيد علي التعجب سوى أن أقول أى دلالة لقولهم مابال الهلال الخ على أنه سؤال عن السلب والفاعل دون الغاية والحكمة اه ابن يعقوب بزيادة من عناية الخفاجى (قوله بعض الصحابة) تقدم أن ذلك البعض هو معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم بوزن قفل (وقوله مابال الهلال الخ) أى فقال ذلك البعض مابال الخ وهذا بظاهره سؤال عن السبب الموجب للوقوع وهو السبب الفاعلي لاعن السبب الغرضى والفائدة المآلية فى ذلك وقوله فجاء الجواب أى فى قوله تعالى (قل هى مواقيت للناس والحج) وقوله عن الحكمة أى عن بيان الحكمة أى السبب الغرضى والفائدة المآلية وقوله المترتبة على ذلك أى اختلاف الأهلة وقوله لأنها الخ أى وإنما جاء الجواب عن الحكمة ولم يجئ عن السبب الفاعلي طبق السؤال لأنها أى الحكمة أهم للسائل من السبب الفاعلى الذى سأل عنه لما مر وقوله عن سبب الاختلاف أى عن السبب الموجب لاختلاف الأهلة وهو السبب

ثم يتزايد حتى يصير بدراً ثم يتناقص حتى يعود كما بدا فجاء الجواب عن الحكمة المترتبة على ذلك لأنها أهم المسائل فنزل سؤالهم عن سبب الاختلاف منزلة السؤال عن حكمته .

محسنات لفظية

١٣ ـ الجناس هو تشابه اللفظين فى النطق لا فى المعنى ويكون تاما وغير

الفاعلي وقوله عن حكمته أى عن حكمة الاختلاف وسببه الغرضى (قوله الجناس هو تشابه الخ) قال الشيخ محمد بنيس فى شرح الهمزية وفائدته أن مماثلة الألفاظ تفيد ميلا وإصغاء إليها اه أى النوع المسمى بالجناس بكسر الجيم مصدر جانس كقاتل قتالا ومقاتلة قال فى الخلاصة : لفاعل الفعال والمفاعلة . والمجانسة مفاعلة من الجنس لأن إحدى الكلمتين اذا شابهت الأخرى فى النطق وقع بينهما مفاعلة الجنسية وقيل التجانس التفاعل من الجنس أيضا لأنه مصدر تجانس الشيئان إذا دخلا فى جنس واحد والجناس لما انقسم خمسة أقسام وذلك أن اللفظين إن اتفقا فى كل شىء من أنواع الحروف وأعدادها وهيآتها وترتيبها فهو التام وإن اختلفا فى الهيئة فقط فهو المحرف وإن اختلفا فى زيادة بعض الحروف فهو الناقص وإن اختلفا فى نوع من الحروف فهو ما يشمل المضارع واللاحق وإن اختلفا فى ترتيب الحروف فهو المقلوب وكان فى كل منها تفصيل يأتى تنزله منزلة الجنس الذى يصدق على كل واحد من أنواعه وهو نوع متوسط بالنسبة إلى ما فوقه من أنواع البديع كالتورية والاستخدام والاستعارة والتشبيه فلذا قال علامة عصره الشهاب محمود إنما يحسن الجناس إذا قل وأتى فى الكلام عفوا من غير كد ولا استكراه ولا بعد ولا ميل إلى جانب الركة اه وقال الشيخ عمر بن الوردى :

إذا أحببت نظم الشعر فاختر ۞ لنفسك كل سهل ذى امتناع
ولا تقصد مجانسة ومكن ۞ قوافيه وكله إلى الطباع

وقال الأسعد بن مماتى أيضا

طبع المجنس فيه نوع قيادة ۞ أو ماترى تأليفه للأحرف

وقوله تشابه اللفظين فى النطق أى بهما لكون المسموع فيهما من الحروف متحد الجنسية كلا أوجلا وقوله لافى المعنى بل اختلاف المعنى شرط فيه كما دلت

تام (فالتام) ما اتفقت حروفه فى الهيئة والنوع .

عليه الأمثلة فكأنه يقول هو أن لايشتبه اللفظان إلا فى النطق فيخرج ما إذا اشتبها فى المعنى فقط نحو الأسد والسبع فانهما اشتبها فى المعنى دون النطق بمعنى أن المعنى فى هذا هو المعنى فى ذاك كما يخرج التشابه فى مجرد العدد مع اختلاف الوزن كضرب مبنيا للمفعول وعلم مبنيا للفاعل والتشابه فى الوزن والعدد دون النطق كضرب وقتل مبنيين للفاعل (قوله مااتفقت حروفه فى الهيئة الخ) فإن كان اللفظان المتفقان فى جميع ماذكر من نوع واحد من أنواع الكلمة كاسمين أو فعلين أو حرفين سمى مماثلا جريا على اصطلاح المتكلمين من أن التماثل هو الاتحاد فى النوع فالذى بين الفعلين نحو لما قال لديهم قال لهم عز من قنع ذل من طمع فقال الأول من القيلولة وقال الثانى من القول والذى بين الحرفين نحو قد يجود الكريم وقد يعثر الجواد فقد الأولى للتكثير وقد الثانية للتقليل والذى بين الاسمين إما فى جمعين كقوله

حدق الآجال آجال ◦ والهوى للمرء قتال

فالآجال الأول جمع إجل بكسر الهمزة وهو القطيع من بقر الوحش والثانى جمع أجل بفتحها وهو أمد العمر وإما فى مفرد وجمع كقوله

وذى ذمام وفت للعهد ذمته ◦ ولا ذمام له فى مذهب العرب

فالذمام الأول مفرد بمعنى العهد والثانى جمع ذمة وهى البئر القليلة الماء وإما فى مفردين نحو ◦ لم نلق غيرك إنسانا يلاذ به ◦ البيت وإن كانا من نوعين اسم وفعل أو اسم وحرف أو فعل وحرف سمى مستوفى لاستيفاء كل من اللفظين أوصاف الآخر وإن اختلفا فى النوع . فالذى بين اسم وفعل نحو فدارهم مادمت فى دارهم البيت . والذى بين اسم وحرف نحو رب رجل شرب رب رجل آخر فرب الأولى حرف جر والثانية اسم للعصير المعلوم . والذى بين حرف وفعل نحو علا زيد على جميع أهله أى ارتفع عليهم فعلا الأولى فعل والثانية حرف وأيضا إن كان أحد لفظيه مركبا والآخر مفردا ولو تنزيلا سمى جناس التركيب وهو نوعان متشابه إن اتفق اللفظان المفرد والمركب فى الخط كقوله

إذا ملك لم يكن ذاهبة ◦ فدعه فدولته ذاهبة

فمعنى ذاهبة الأولى صاحب هبة وعطاء والثانى غير باقية اسم فاعل المؤنث من

ذهب وكتابتهما متفقة فى الصورة ومفروق إن لم يتفقا فى الخط وكان المركب منهما مركبا من كلمتين كقوله

كلكم قد أخذ الجا ٭ م ولا جام لنا

ما الذى ضر مدير الجا ٭ م لو جاملنـــا

أى عاملنا بالجميل فجام لنا الأول مركب من اسم لا وخبرها وهو الجار والمجرور والثانى مركب من فعل ومفعول لكن عدوا الضمير المنصوب المتصل بمنزلة جزء الكلمة فصار المجموع فى حكم المفرد ومرفوان لم يتفقا خطا والمركب منهما مركب من كلمة وبعض كلمة أخرى كقولك أهذا مصاب أم طعم صاب فالمصاب مفرد وهو قصب السكر والصاب جمع صابة وهو شجر مر وهو مركب من صاب والميم فى طعم ولم يتفقا خطا قال ابن يعقوب ووجه حسن الجناس التام مطلقا أن صورته صورة الاعادة وهو فى الحقيقة للافادة (قوله فى الهيئة) هيئة الحروف وهى كيفية حاصلة لها باعتبار حركاتها وسكناتها سواء اتفقت أنواع الحروف أو اختلفت وأما هيئة الكلمة فهى كيفية حاصلة لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها وتقديم بعضها على بعض ولا يعتبر فى هيئة الكلمة حركة الحرف الأخيرة ولا سكونه لأن الحرف الأخير ولا سكونه لأن الحرف الأخير عرضة للتغير إذ هو محل الإعراب والوقف فلا يشترط اتفاق الكلمتين فى هيئته وخرج باتفاقهما فى هيئة الحروف الجناس المحرف وهو ما اختلف ركناه فى هيئات الحروف واتفقا فى النوع والعدد والترتيب لانحراف إحدى الهيئتين عن الهيئة الأخرى والحرف المشدد فى باب التجنيس فى حكم المخفف والاختلاف المذكور قد يكون بين حركتين كقولهم جبة البرد جنة البرد فبين البرد بالضم والفتح جناس محرف وقد يكون بين سكون وحركة نحو الجاهل إما مفرط أو مفرط ففاء مفرط الأولى ساكن والثانى مفتوح وقد يكون بين حركتين وحركة وسكون معا كقولهم البدعة شرك الشرك فشين الأول مفتوح والثانى مكسور وراء الأول مفتوح والثانى ساكن (قوله والنوع) المراد بالنوع هنا النوع اللغوى ولا يشترط فيه وجود أصناف تحته أو يقال إن كلا من الحروف التسعة والعشرين نوع برأسه تحته أصناف إذ الألف إما مقلوبة عن واو أو عن ياء أو أصلية والباء إما مدغمة أو لا مشددة أو لا وعلى هذا القياس وخرج باتفاقهما فى نوع الحروف اختلافهما فى حرف واحد لا أكثر من حرف وإلا لم يكن

والعدد والترتيب نحو

من التجنيس فى شىء لبعدما بينهما حينئذ عن التشابه الجناسى كلفظى نصر ونكل والجناس الذى اختلف ركناه فى حرف واحد مضارع إن كان الحرفان المختلفان فيه متقاربين فى المخرج سواء كانا فى الأول نحو بينى وبين كنى ليل دامس وطريق طامس فإن دال دامس وطاء طامس حرفان متباينان إلا أنهما متقاربان فى المخرج لأنهما من اللسان مع أصل الأسنان وهما فى أول اللفظين أو كانا فى الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه فإن همزة ينأون وهاء ينهون حرفان متباينان إلا أنهما متقاربان فى المخرج إذ هما حلقيان وهما وسط اللفظين أو كانا فى الآخر نحو قول النبى صلى الله عليه وسلم الخيل معقود بنواصيها الخير إلى يوم القيامة فإن لام الخيل وراء الخير حرفان متباينان إلا أنهما متقاربان فى المخرج لأنهما من الحنك واللسان وهما فى آخر اللفظين ولاحق إن لم يكن الحرفان متقاربين فى المخرج بل كانا متباعدين فيه سواء كانا فى الأول نحو ويل لكل همزة لمزة فإن هاء همزة ولام لمزة متباينان ومتباعدان فى المخرج لأن الهاء من أقصى الحلق واللام من طرف اللسان وهما فى أول اللفظين أو كانا فى الوسط نحو قوله تعالى وإنه على ذلك لشهيد وإنه لحب الخير لشديد فإن هاء شهيد ودال شديد الأولى متباينان ومتباعدان مخرجا إذ الأولى من الحلق والثانية من اللسان مع أصول الأسنان وهما وسط اللفظين أو كانا فى الآخر كقول البحترى

هل لما فات من تلاق تلاف ٭ أم لشاك من الصبابة شاف

فإن قاف تلاق وفاء تلاف متباينان ومتباعدان مخرجا إذ الأولى من الحلق والثانية من الشفتين وهما فى آخر اللفظين (قوله والعدد) خرج به الجناس الناقص وهو ما اختلف ركناه فى أعداد الحروف بأن يكون فى أحد اللفظين حرف زائد أو أكثر على حروف اللفظ الآخر إذا سقط حصل الجناس التام والحرف الزائد فى أحدهما أما الأول نحو (والتفت الساق بالساق إلى ربك يومئذ المساق) بزيادة الميم وأما الوسط نحو جدى جهدى بزيادة الهاء وأما الآخر كعواص وعواصم فى البيت الآتى فى الكتاب بزيادة الميم وربما سمى هذا القسم متطرفا لتطرف الزيادة فيه أى لكونها فى الطرف وزيادة أكثر من حرف لم يذكروا منه إلا ما كان آخرا كقول الخنساء

إن البكاء هو الشفا ٭ من الجوى بين الجوانح

لم نلق غيرك إنسانا يلاذ به ۞ فلا برحت لعين الدهر إنسانا

ونحو

فدارهم مادامت في دارهم ۞ وأرضهم مادمت في أرضهم

وغير التام نحو

فزيد في الجوانح بعد مايماثل الجوى منه النون والحاء وربما سمى هذا النوع مذيلا لأن الزيادة كانت في آخره كالذيل (قوله والترتيب) أي تقديم بعض الحروف على بعض وتأخير الآخر عن البعض الأول فتبين من كلام المصنف أن شروط الجناس التام أربعة الاتفاق في أنواع الحروف والاتفاق في أعدادها والاتفاق في هيئتها والاتفاق في ترتيبها وبهذا يخرج الجناس المقلوب وهو مااتفق ركناه نوعا وعددا وهيئة لاترتيبا بل قدم في أحدهما بعض الحروف وأخر في الآخر وهو ضربان لأنه إن وقع الحرف الأخير من الكلمة الأولى أول الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمى قلب الكل نحو حسامه فتح لأوليائه حتف لأعدائه وإلا سمى قلب البعض نحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا وإذا وقع أحد المتجانسين قلبا في أول البيت واللفظ الآخر في آخره سمى مقلوبا مجنحا لأن اللفظين بمنزلة جناحي البيت كقوله

لاح أنوار الهدى من ۞ كفه في كل حال

كما أنه إذا ولى أحد المتجانسين بأي تجانس المتجانس الآخر سمى الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو (وجئتك من سبأ بنبأ يقين) ونحو تقوم الساعة في ساعة ونحو هذه لك جبة وجنة من البرد للبرد ونحو جدى جردى ونحو هذا السيف للأعداء والأولياء حتف وفتح (قوله لم نلق غيرك الخ) البيت للمعرى والشاهد فيه الجمع بين إنسان بمعنى الحيوان الناطق وبمعنى إنسان العين وقد اتفقا هيئة ونوعا وعددا وترتيبا وهما من نوع الاسم (قوله فدارهم الخ) الشاهد فيه الجمع بين دارهم الأول وهو فعل أمر من المداراة ودارهم الثاني وهو اسم لمحل المثوى وبين أرضهم الأول وهو فعل أمر من الإرضاء وأرضهم الثاني وهو اسم لموضع الاستيطان وقد اتفق فيهما هيئة ونوعا وعددا وترتيبا فافهم (قوله وغير التام) دخل فيه مايشمل المضارع واللاحق وكذا الجناس المحرف والمقلوب والناقص إلا أنه لم يمثل إلا للناقص والمثال لايخصص

يمدون من أيد عواص عواصم ٭ تصول بأسياف قواض قواضب

١٤ - السجع هو توافق الفاصلتين نثراً فى الحرف الأخير نحو الإنسان

(قوله يمدون من أيد) البيت لأبى تمام والشاهد فى الجمع بين عواص وعواصم بزيادة الميم ولا اعتبار بالتنوين فى عواص لأنه فى حكم الانتقال أو بصدد الزوال بسبب الوقف أو الإضافة وفى الجمع أيضا بين قواض وقواضب بزيادة الباء والمعنى يمدون للضرب يوم الحرب أيديا أو سواعد من أيد عواص أى ضاربات للأعداء بالعصا يعنى السيف بدليل مابعده عواصم أى حاميات وحافظات للأولياء من كل مهلكة ومذلة تصول على الأعداء بسيوف قواض بمعنى قواتل من قضى عليه قتله قواضب أى قواطع لكل مضروب بها من الأعداء (قوله السجع هو توافق الخ) ويطلق أيضا على نفس الفاصلة الموافقة لأخرى فى الحرف الأخير منها وعليه قول السكاكى السجع فى النثر كالقافية فى الشعر وذلك لأن القافية لفظ فى آخر البيت إما الكلمة نفسها أو الحرف الأخير منها أو غير ذلك على اختلاف المذاهب وليست عبارة عن تواطؤ الكلمين من أواخر الأبيات على حرف واحد ومرجع المعنيين واحد وقوله الفاصلتين الفاصلة هى الكلمة الأخيرة من القرينة التى هى الفقرة والقرينة قطعة من الكلام جعلت مزاوجة لأخرى والفقرة مثلها إن شرط مزاوجتها لأخرى وإلا كانت أعم سواء كانت مع تسجيع أولا كما هو ظاهر كلامهم وقوله نثراً أى حالة كونهما من نثر سواء كان قرآناً أو غيره وقيل السجع غير مختص بالنثر وقوله فى الحرف الأخير متعلق بتوافق والسجع ثلاثة أضرب الأول المطرف وهو اختلاف الفاصلتين فى الوزن نحو (مالكم لا ترجون لله وقاراً وقد خلقكم أطوارا) فإن الوقار والأطوار مختلفتان وزنا وكذا المثال الأول فى الكتاب فإن آدابه وثيابه مختلفان وزنا الثانى المرصع وهو أن يوافق جميع مافى القرينة الثانية أو أكثره لما يقابله من القرينة الأولى فى الوزن فمثال موافقة الجميع يطبع الأسجاع بجواهر لفظه الخ فإن وعظه فاصلة موازنة للفاصلة الأولى وهى لفظه ويطبع موازن ليقرع والقافية فيهما العين والاسجاع موازن للأسماع والقافية فيهما العين أيضا وجواهر موازن لزواجر القافية فيهما الراء ومثال موافقة الأكثر يطبع الأسجاع بجواهر لفظه ويقرع الآذان بزاجر وعظه والثالث المتوازى وهو ماتوازت فيه الفاصلتان أى توافقتا وزنا وتقفية دون رعاية غيرهما

بآدابه لا بزيه وثيابه ونحو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه ويقرع الأسماع بزواجر وعظه .

١٥ - الاقتباس

بأن يختلف غيرهما وزنا وتقفية نحو (فيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة) لاختلاف سرر وأكواب فى الوزن والتقفية مع توافق الفاصلتين وهما مرفوعة وموضوعة وزنا وتقفية ولفظ فيها لم يقابله شيء من القرينة الأخرى أو يختلف غيرهما وزنا فقط أو تقفية فقط فالأول نحو (والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفاً) بناء على أن المعتبر هنا الوزن النحوى لا العروضى فعرفا وعصفا متوازيان والقافية فيهما واحدة والمرسلات والعاصفات توافقا تقفية لا وزنا لأن وزن مرسلات مفعلات ووزن عاصفات فاعلات والحق أن المعتبر هنا الوزن العروضى وهو مقابلة متحرك بمتحرك وساكن بساكن من غير نظر إلى اتحاد الحركة ولا لكون الحرف أصليا أو زائداً وإن السجع فى الآية المذكورة مرصع لأن مرسلات وعاصفات متحدان وزناً وقافية والثانى نحو حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت وأحسن السجع ماتساوت قرائنه نحو (فى سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود) ثم ماطالت قرينته الثانية طولا غير متفاحش وإلا كان قبيحاً حيث وقعت الطويلة بعد فقرة واحدة لا بعد فقرتين وإلا لم يقبح لأن الأوليين حينئذ بمثابة واحدة (قوله يطبع) أى يعمل يقال طبع السيف والدرهم عمله (وقوله الأسجاع) أى الكلمات المقفيات وقوله بجواهر لفظه من إضافة المشبه به للمشبه والجواهر جمع جوهر الشيء النفيس وأفرد اللفظ فى موضع إرادة المتعدد لكونه فى الأصل مصدرا وقوله ويقرع أى يدق والمراد لازم الدق وهو التأثير أى يؤثر فى الأسماع بزواجر وعظه عصام (قوله الاقتباس الخ) قال الشيخ البنانى المكى على منسك الحطاب والتمثيل والاستشهاد بالقرآن والاقتباس قال بجوازها ابن عبد البر وابن رشيق والنووى قال الزرقانى على الموطأ ناقلا عن السيوطى مانصه ولا أعلم خلافا فى جوازه فى النثر فى غير المجون والخلاعة وهزل الفساق وشربة الخمر واللاطة وألف فى جواز ذلك قديما أبو عبيد القاسم بن سلام كتابا جمع فيه ماوقع للصحابة والتابعين من ذلك بالأسانيد المتصلة إليه ومن المتأخرين الشيخ داود الشاذلى الباخلي كراسة قال فيها لاخلاف بين الشافعية والمالكية فى جوازه ونقله عن عياض

هو أن يضمن الكلام شيئا من القرآن أو الحديث لا على أنه منه كقوله

والباقلانى وقال كفى بهما حجة غير أنهم كرهوه فى الشعر خاصة وروى الخطيب البغدادى وغيره بالإسناد عن مالك أنه كان يستعمله وهـذا أكبر حجة على من يزعم أن مذهب مالك تحريمه والعمدة فى نفى الخلاف على الشيخ داود وهو أعرف بمذهبه وأما مذهب الشافعى فأئمته مجمعون على الجواز والأحاديث الصحيحة والآثار عن الصحابة والتابعين تشهد لهم قال فمن نسب تحريمه لمذهب الشـافعى فقد فشر وأبان عن أنه أجهل الجاهلين قاله السيوطى ملخصاً قال الزرقانى وهو يقضى عليه بالوهم فى قوله فى عقود الجمان

قلت وأما حكمه فى الشرع ٭ فمـالك مشـدد بالمنع
وليس فيـه عندنا صراحه ٭ لكن يحيي النووى أباحه
فى الوعظ نثراً دون نظم مطلقا ٭ والشرف المقرى فيـه حققا
جوازه فى الزهد والوعظ وفى ٭ مدح النبى ولو بنظم فاقتفى اه

وبالجملة فالإقتباس من القرآن إما مقبول وهو ما كان فى الخطب والمواعظ والعهود ومدح النبى صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك وإما مباح وهو ما كان فى الغزل والرسائل والقصص وإما مردود وهو على ضربين إحداهما ما نسبه الله تعـالى إلى نفسه ونعوذ بالله ممن ينقله إلى نفسه كما قيل عن أحد بنى مروان أنه وقع على مطالعة فيها شكاية من عماله إن إلينا إيابهم ثم إن علينا حسابهم والثانى تضمين آية كريمة فى معنى هزل ونعوذ بالله من ذلك كقول القائل

أوحى إلى عشاقه طـرفه ٭ هيهات هيهات لمـا توعدون فافهم

(قوله يضمن الكلام الخ) أى نظما كان أو نثرا أى على أن يؤتى بشىء من لفظ القرآن أو من لفظ الحديث فى ضمن الكلام (قوله شيئا من القرآن الخ) أى كلاما يشبه القرآن أو الحديث سواء أبقاه المقتبس على معناه كقول الحريرى

فلم يكن إلا كلمح البصر أو أقرب حتى أنشـــد فأغرب

فإنه كنى بها عن شدة القرب وكذلك هو فى الآية الشريفة أو أخرجه عن معناه كقول ابن الرومى

لئن أخطأت فى مدحك ٭ فما أخطأت فى منعى

لا تكن ظالما ولا ترض بالظلم وأنكر بكل ما يستطاع
يوم يأتى الحساب ما لظلوم ٥ من حميم ولا شفيع يطاع
وقوله : لا تعاد الناس فى أوطانهم ٥ قلما يرعى غريب الوطن
وإذا ما شئت عيشا بينهم ٥ خالق الناس بخلق حسن
ولا بأس بتغيير يسير فى اللفظ المقتبس للوزن أو غيره نحو

لقد أنزلت حاجاتى ٥ بواد غير ذى زرع

فإنه كنى به عن الرجل الذى لا يرجى نفعه والمراد به فى الآية الكريمة أرض مكة شرفها الله تعالى وعظمها فهو نوعان وليس المضمن نفس القرآن أو الحديث وإلا لما جاز نقله عن معناه ولا التغيير للفظه بوجه بل نقل القرآن حقيقة عن معناه كفر وكذا تغيير لفظه (قوله من القرآن أو الحديث قال العصام ومما ينبغى أن يلحق بالاقتباس أن يضمن الكلام شيئا من كلام الذين يتبرك بهم وبكلامهم خصوصا الصحابة والتابعين اه وفى عروس الأفراح قيل وقد يكون الاقتباس بتضمين شىء من الفقه أو الأثر أو الحكمة وفيه أن ذلك من العقد كما سيأتى اه بتصرف وحذف فالظاهر من كلامهم أن الاقتباس مقصور على القرآن والحديث (قوله لا على أنه منه) أى بشرط أن يكون المأتى به على أنه من كلام المضمن بكسر الميم لا على أنه من القرآن والحديث دسوقى عن السيرامى (قوله ما لظلوم من حميم ولا شفيع يطاع) مقتبس من قوله تعالى (ما للظالمين من حميم ولا شفيع) يطاع وهو باق على معناه وفيه بعض تغيير كما لا يخفى والحميم المحب ومعنى يطاع يؤذن له فى الشفاعة أو تقبل شفاعته (قوله وقوله) أى الشاعر وهو الشيخ شهاب الدين أبو جعفر بن مالك الأندلسى الغرناطى (قوله خالق الناس بخلق حسن) مقتبس من قوله صلى الله عليه وسلم لأبى ذر اتق الله حيثما كنت وأتبع السيئة الحسنة تمحها وخالق الناس بخلق حسن وهو حديث صحيح ولم ينقل فى الاقتباس عن معناه ومثله فى الاقتباس من الحديث قول الشيخ شهاب الدين الخفاجى فى عنايه

بنات الزمان مصيباته ٥ وفيها الكريم شديد الثبات
وكتمانها مثل دفن لها ٥ ودفن البنات من المكرمات

(قوله ولا بأس بتغيير يسير الخ) وأما نظم القرآن أو الحديث مع التغير الكثير

قد كان ماخفت أن يكونا ٭ إنا إلى الله راجعونا

والتلاوة إنا لله وإنا إليه راجعون .

﴿خاتمة﴾

١٦ ـ حسن الابتداء هو أن يجعل المتكلم مبدأ كلامه عذب اللفظ حسن

فيخرجه عن الاقتباس ويدخله فى العقد وكذا إذا نظم أحدهما مع التنبيه على أنه منه كقول الشاعر

أنلنى بالذى استقرضت خطا ٭ وأشهد معشرا قد شاهدوه

فإن الله خلاق البرايا ٭ عنت لجلال هيبته الوجوه

يقول إذا تداينتم بدين ٭ إلى أجل مسمى فاكتبوه

وكما روى عن الشافعى رضى الله عنه

عمدة الخير عندنا كلمات ٭ أربع قالهن خير البرية

اتق الشبهات وازهدودع ٭ ماليس يعنيك واعملن بنية

عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات وقوله عليه السلام ازهد فى الدنيا يحبك الله وقوله عليه السلام من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه وقوله عليه السلام إنما الأعمال بالنيات فإن ذلك يخرج بذلك أيضا عن الاقتباس ويدخل فى العقد والحاصل أن العقد هو عبارة عن نظم غير القرآن والحديث بلا قيد إذ لا دخل فيه للاقتباس لأنه إنما يكون فى القرآن والحديث وعن نظم القرآن والحديث إن نبه على أنه من القرآن أو الحديث أو غير تغييرا كثيرا وإلا كان نظمهما اقتباسا دسوقى وأما إدخال القرآن أو الحديث فى الكلام المنثور مع التغيير الكثير فليس باقتباس ولا عقد فتنبه (قوله نحو قد كان الخ) أى نحو قول بعض المغاربة حين مات صاحب له يريد قد وقع الموت الذى كنت أخاف أن يكون (قوله والتلاوة الخ) أى فقد اقتبس الشاعر ذلك من الآية وحذف منها ثلاثة أشياء اللام من لله وقوله وأنا والضمير من إنا إليه وزاد لفظ إلى لأجل استقامة الوزن دسوقى (قوله أن يجعل المتكلم) أى شاعرا كان أو كاتبا (قوله عذب اللفظ) متعلق بالمفردات بأن يكون فى غاية البعد عن التنافر والثقل وعن مخالفة القياس وقوله حسن السبك متعلق بالمركبات أى بأن يكون فى غاية البعد عن التعقيد وضعف التأليف

السبك صحيح المعنى فإذا اشتمل على إشارة لطيفة إلى المقصود سمى براعة الاستهلال كقوله فى تهنئة بزوال مرض

المجد عوفى إذ عوفيت والكرم ٭ وزال عنك إلى أعدائك السقم

وكقول الآخر فى التهنئة ببناء قصر . . .

قصر عليه تحية وسلام ٭ خلعت عليه جمالها الأيام

١٧ — حسن الانتهاء هو أن يجعل آخر الكلام عذب اللفظ حسن السبك صحيح المعنى فإن اشتمل على مايشعر بالانتهاء سمى براعة المقطع كقوله

وتنافر الكلمات مطابقا لما يقتضيه الحال وقوله صحيح المعنى بأن يسلم من التناقض والبطلان والابتذال ومخالفة العرف ونحو ذلك (وقوله فإذا اشتمل على إشارة لطيفة إلى المقصود الخ) بأن يشتمل ابتداء الكلام المسوق لبيان علم الفقه مثلا على مايشعر به مثل أفعال المكلفين وأحكامها والمسوق لمدح النبى صلى الله عليه وسلم مثلا على ذى سلم وكاظمة ونحو ذلك من محلاته وأراضى بلده (وقوله لطيفة) أى خفية لا كالنصوص الواضحة وقوله سمى براعة استهلال البراعة معناها الفوقان والاستهلال فى الأصل عبارة عن أول ظهور الهلال ثم نقل لأول كل شىء وفى الأطول الاستهلال هو أول صوت الصبى حين الولادة وأول المطر ثم استعمل لأول كل شىء فقولهم للابتداء المناسب للمقصود براعة استهلال من إضافة الصفة للموصوف ومعناه أول وابتداء بارع وفائق لغيره من الابتداآت أى التى ليست مشعرة بالمقصود دسوقى (قوله كقوله) أى أبى الطيب المتنبى (وقوله فى تهنئة) بالهمز وهى إيجاد كلام يزيد سرورا بشىء مفروح به (قوله المجد عوفى الخ) الإشارة فيه إلى المقصود بذكر عوفيت وزوال السقم (قوله وكقول الآخر) أى الشاعر الآخر وهو أشجع السلمى وقوله خلعت عليه جمالها الأيام ضمن خلع معنى طرح فعداه للمفعول الثانى بعلى والمعنى أن الأيام نزعت جمالها وطرحته على ذلك القصر (قوله هو أن يجعل آخر الكلام الخ) أى نظما كان أو نثرا وقوله عذب اللفظ الخ يجرى فيه نظير مامر فى تعريف حسن الابتداء فلا تغفل (قوله فإن اشتمل عليه مايشعر بالانتهاء الخ) أى أن الكلام قد انتهى والمشعر بذلك إما لفظ يدل بالوضع على الختم كلفظ انتهى

بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله ❊ وهـــذا دعاء للبرية شامل

﴿ تنبيه ﴾

ينبغى للمعلم أن يناقش تلاميذه فى مسائل كل مبحث شرحه لهم من هذا الكتاب ليتمكنوا من فهمه جيداً فإذا رأى منهم ذلك سألهم مسائل أخرى يمكنهم إدراكها مما فهموه .

(ا) كأن يسألهم بعد شرح الفصاحة والبلاغة وفهمهما عن أسباب خروج العبارات الآتية عنهما أو عن إحداهما .

١ ـ رب جفنة متعنجرة وطعنـة مسحنفرة تبق غداً بأنقرة . أى جفنة ملأى وطعنة متسعة تبق ببلد أنقرة .

٢ ـ الحمد لله العلى الأجلل

٣ ـ أكلت العرين وشربت الصمادح تريد اللحم والماء الخاص .

٤ ـ وأزور من كان له زائراً ❊ وعاف عافى العرف عرفانه

أوتم أوكمل ونحو ونسأله حسن الختام وإما بالعادة كأن يكون مدلوله مفيـدا عرفا أنه لايؤتى بشىء بعده ولايبق للنفس تشوق لغيره بعد ذلك مثل قولهم فى آخر الرسائل والمكاتبات والسلام ومثل الدعاء فإن العادة جارية بالختم به كما فى البيت الآتى وقوله سمى براعة مقطع يأتى فيه مامر فى براعة الاستهلال (قوله كقوله) أى الشاعر قيـل هو أبو العلاء المعرى وقيل هو أبو الطيب المتنبى وقال فى معاهد التنصيص ولم أرهذا البيت فى ديوان واحد منهما (قوله ياكهف أهله) أى ياكهفا يأوى إليه غيره من أهله والمراد بأهله جنسه بدليل مابعـده والكهف فى الأصل الغار فى الجبل يؤوى إليه ويلجأ إليه استعير هنا للملجأ دسوق (قوله وهـذا دعاء للبرية شامل) الإشارة لقوله بقيت الخ ووجه شموله للبرية أنه لمـا كان بقاؤه سببا لنظام البرية أى كونهم فى نعمة وسببا لصلاح حالهم برفع الخلاف فيما بينهم ودفع ظلم بعضهم عن بعض وتمكن كل واحد من بلوغ مصالحه كان الدعاء ببقائه دعاء بنفع العالم ومراده بالبرية الناس وإنما أشعر هذا الدعاء بانتهاء الكلام لأنه قد تعورف الإتيان بالدعاء فى الآخر فإذا

٥ - ألا ليت شعرى هل يلومن قومه ٭ زهيرا على ماجرى من كل جانب

٦ - من يهتدى الفعل مالا يهتدى ٭ فى القول حتى يفعل الشعراء

أما يهتدى فى الفعل مالا يهتديه الشعراء فى القول حتى يفعل .

٧ - قرب منا فرأيناه أسداً (تريد أبخر)

٨ يجب عليك أن تفعل كذا (تقوله بشدة مخاطبا لمن إذا فعل عد فعله كرما وفضلا)

سمع السامع ذلك لم يتشوق لشيء وراءه دسوقى (قوله ينبغى للمعلم أن يناقش الخ) أى تمسكا بالسنة وعملا بما كان عليه السلف من طرح العالم على جلسائه المسألة ليختبر ماعندهم من العلم ويجيبهم عما وقفوا عنه فى البخارى عن ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم قال إن من الشجر شجرة لايسقط ورقها وإنها مثل المسلم حدثونى ماهى فوقع الناس فى شجر البوادى قال عبد الله فوقع فى نفسى أنها النخلة فاستحييت ثم قالوا حدثنا ماهى يارسول الله قال هى النخلة . وفى الموطأ عن سعيد بن المسيب أنه قال ماصلاة يجلس فى كل ركعة منها ثم قال سعيد هى المغرب إذا فاتتك منها ركعة اه (قوله رب جفنة متعنجرة الخ) فيه مافى قول بعضهم وقد سئل عن ناقته تركتها ترعى الهعخع (قوله الحمد لله العلى الأجلل) فيه مافى قوله فى الناس بوقات لها وطبول (قوله أكلت العرين الخ) فيه مافى قول بعضهم وقد أفاق من صرعه والناس يجتمعون عليه مالكم تكأكأتم على كتكأكئكم على ذى جنة افرنقعوا (قوله وأزور الخ) فيه مافى قوله كريم متى أمدحه أمدحه (قوله ألا ليت شعرى الخ) فيه مافى قولك مررت بك وزيد وقولك جئت وعمرو (قوله من يهتدى فى الفعل الخ) هو مثل قوله

وما مثله فى الناس إلا مملكا ٭ أبو أمه حى أبوه يقاربه

(قوله تريد أبخر) فإن الوصف الخاص الذى اشتهر به الأسد هو الشجاعة لا البخر وإن كان من أوصافه (قوله يجب عليك أن تفعل كذا الخ) هو مثل قولك إن زيدا قائم لخالى الذهن والله سبحانه وتعالى أعلم . هذا آخر مايسر الله جمعه على كتاب البلاغة تحريرا فى الثالث عشر من رجب الأصم ٭ من عام الألف والثلاثمائة والسبعة والثلاثين من هجرة النبى الأكرم ٭ صلى الله عليه وسلم والحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى

(ب) - وكأن يسألهم بعد باب الخبر والانشاء أن يجيبوا عما يأتى :

١ - أمن الخبر أم الإنشاء قولك الكل أعظم من الجزء وقوله تعالى « إن قارون كان من قوم موسى »

٢ - ما الذى يستفيده السامع من قولك أنا معترف بفضلك - أنت تقوم فى السحر رب إنى لاأستطيع اصطبارا

٣ - من أى الأضرب قوله تعالى حكاية عن رسل عيسى « إنا اليكم مرسلون » ربنا يعلم إنا اليكم لمرسلون » .

٤ - من أى أنواع الانشاء هذه الأمثلة وما معانيها المستفادة من القرائن

أولئك آبائى فجئنى بمثلهم ٭ اذا جمعتنا ياجرير المجامع

اعمل مابدالك - لاترجع عن غيك - لاأبالى أقعد أم قام - « هل يجازى إلا الكفور » ألم نربك فينا وليدا »

ليت هندا أنجزتنا ما تعد ٭ وشفت أنفسنا مما نجد

لو يأتينا فيحدثنا ٭ أسكان العقيق كفى فراقا

(ج) وكأن يسألهم بعد الذكر والحذف عن دواعى الذكر فى هذه الأمثلة « أم أراد بهم ربهم رشدا » الرئيس كلمنى فى أمرك والرئيس أمرنى بمقابلتك (تخاطب غبيا) الأمير نشر المعارف وأمن المخاوف .

(جوابا لمن سأل مافعل الأمير) حضر السارق (جوابا لقائل هل حضر السارق) الجدار مشرف على السقوط (تقوله بعد سبق ذكره تنبيها لصاحبه) وعن دواعى الحذف فى هذه الأمثلة « وأنا لاندرى أشر أريد بمن فى الأرض » « فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى » « خلق فسوى » « ألم يجدك يتيما فآوى » « سولت لكم أنفسكم أمرا فصبر جميل » منضجة الزروع ومصلحة الهواء . محتال مراوغ (بعد ذكر إنسان) أم كيف ينطق بالقبيح مجاهرا ٭ والهر يحدث مايشاء فيدفن

(د) - وكأن يسألهم عن دواعى التقديم والتأخير فى هذه الأمثلة « ولم

يكن له كفوا أحد ، ماكل مايتمنى المرء يدركه . السفاح فى دارك . اذا أقبل عليك الزمان نقترح عليك ماتشاء . الإنسان جسم نام حساس ناطق . الله أسأل أن يصلح الأمر . الدهر فودى شيبا ، لكم دينكم ولى دين ،

ثلاثه تشرق الدنيا ببهجتها * شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر
وما أنا أسقمت جسمى به * وما أنا أضرمت فى القلب نارا

(ه) وكأن يسألهم بعد التشبيه عن التشبيهات الآتية

١ - وقد لاح فى الصبح الثريا لمن رأى * كعنقود ملاحية حين نورا
٢ - كأنما النار فى تلهبها * والفحم من فوقها يغطيها
زنجيـــة شبكت أناملها * من فوق نارنجة لتخفيها
٣ - وكأن أجرام النجوم لوامعا * درر نثرن على بساط أزرق
٤ - عزماته مثل النجوم ثواقبا * لو لم يكن للثاقبات أفـول
٥ - ابذل فإن المـال شعر كلما * أوسعته حلقا يزيد نباتا
٦ - ولمـا بدالى منك ميل مع العدا * على ولم يحدث سواك بديل
صددت كما صد الرمى تطاولت * به مـدة الأيام وهو قتيـل
٧ - رب حى كميت ليس فيـه * أمـل يرتجى لنفـــع وضر
وعظام تحت التراب وفوق الأ * رض منها آثار حمد وشكر
٨ - كأن انتضاه البدر من تحت غيمه * نجاة من البأساء بعد وقوع

(و) وكأن يسألهم عن المحسنات البديعية فيما يأتى

١ - كان ما كان وزالا * فاطرح قيلا وقالا
أيهـا المعرض عنا * حسبك الله تعـالى
٢ - يحي ويميت «أو من كان ميتا فأحييناه»
خلقوا وما خلقوا لمـــكرمة * فـكأنهم خلقوا وما خلقوا
٣ - على رأس حر تاج عز يزينـه * وفى رجل عبد قيد ذل يشينه
٤ - من قاس جدواك يوما * بالسحب أخطأ مدحـك

السحب تعطى وتبـــكى ٥ وأنت تعطى وتضحك

٥ - آراؤكم ووجوهكم وسيوفكم ٥ فى الحادثات إذادجون نجوم

٦ - انما هـذه الحيـاة متاع ٥ والسفيه الغبى من يصطفيها

مامضى فات والمؤمـل غيب ٥ ولك الساعة التى أنت فيها

٧ - لاعيب فيهم سوى أن النزيل بهم ٥ يسلو عن الأهل والأوطان والحشم

(تم بعون الله تعالى)

ولما كملت هذه الحاشية البديعة قرظها العلامة المفضال ذو التآليف الرفيعة الشيخ محمد حبيب الله ابن الشيخ سيدى عبد الله بن مايابى أجزل الله مثوبته وأنمى توفيقه وأربى فقال

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى أرسل رسوله بأفصح اللغات وأبدع الأساليب . وأوضح شريعته بتأييده بالمعجزات فى أبلغ التراكيب . والصلاة والسلام عليه وعلى آله وأصحابه الحائزين من الكمال قصب السباق . الرافلين فى حلل الجمال بالاتفاق . أما بعد فقد اطلعت على الحواشى النقيه . على كتاب البلاغة لنخبة الأفاضل الأزهريه . التى نمق بها العالم المحقق أجياد الطروس . وأبرز فيها بإيضاحه مخبآت كل عروس . أعنى بهذا الجهبذ النقاد . كوكب العلم الوقاد . من مؤلفاته عمت الآفاق . ووسمت الأعناق . مؤلفات حبست عليه الشكر واستعبدت له الحر . إذ توالت نفحاتها على الطلبة توالى القطر . واتسعت فيوضاتها فعمت لهيجانها من أجل بحر وأى بحر . من تحلت به وكالة معارف الدولة العربيـة الهاشميـة فى ظل مليكنا المعظم ذى الجلالة والشهامة المولوية . الشيخ محمد على بن حسين المـالكى . من اغترف من بحر معارفه كل طالب ذكى . فوجدتها مناسبة لحالة رسالة البلاغة المذكورة بأوضح عبارة . وأقرب إشارة وأكمل صورة . ولا غرو فى افتضاضه لرتق أصعب المشكلات . وإعرابه عن أبلغ التشبيه وأدق الاستعارات . ولأجل حسن حواشيه النقية . اقتضى الحال تقريظى لهـا بأبيات وافرية بهية وهى

إذا رمت البلاغة فى انسجام ∘ بديع تستلذ به النفوس
فخذ نهج البلاغة من حواش ∘ تحلت من بلاغتها الطروس
حواش من محرر كل فن ∘ تولت عن محاسنها العروس
لهـا أبرى المفوه بالدرارى ∘ على من تساعده الأسوس
بليغ للمعارف كان مأوى ∘ ونوراً تضمحل له الشموس
فلا زالت معارفه ترقى ∘ ولا زال المليك لهـا يسوس

قاله وكتبه بيده الفانية عبد ربه خادم تدريس العلوم الشرعية بالحرمين الشريفين محمد حبيب الله بن الشيخ سيدى عبدالله بن مايابى الجكنى نسباً الشنقيطى إقليماً المدنى مهاجراً وتوطناً فى ١٤ رجب الأصم سنة ١٣٣٧ هجرية

فهرس الكتاب